الجامعة اللبنانية
كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية
العمادة

الدور المصري في الأزمة اليمنية
منذ العام 2011

رسالة لنيل ماستر بحثي في العلاقات الدولية

إعداد أكرم شمص

لجنة المناقشة

الدكتور أحمد محمد ملي	الأستاذ المشرف	رئيساً
الدكتور فيليب لبيب فارس	أستاذ مساعد	عضواً
الدكتور كميل حبيب حبيب	أستاذ	عضواً

2019

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة ، وهي تعبّر عن رأي صاحبها فقط.

إهداء

الى من أوصاني ربي بهما خيراً وكانت دعوتهما لي في السر والعلن خير زاد والدي ووالدتي رحمهما الله

الى إبنتي ريم وإبني محمد حيدر اللذين تحملا العناء معي

الى من وقف معي في الشدة والرخاء أخي الحاج عبّاس

الشكر

أتقدّم بخالص الشكر والإحترام وجزيل الإمتنان الى إدارة الجامعة اللبنانية، وكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية وعميدها الأستاذ الدكتور كميل حبيب. كما أخص بالذكر الأستاذ المشرف على هذه الرسالة الدكتور أحمد ملي والذي كان لتوجيهاته القيمة وملاحظاته السديدة ونصائحه الكريمة، الأثر الأكبر في أن يكون هذا العمل بالوجه الذي أصبح عليه.

واتوجه بالشكر الى أخي نادر فقيه والمدقق اللغوي الأستاذ حسن المقداد، والى فاطمة الزهراء من اليمن بالإضافة الى جامعة صنعاء.

كما أشكر إدارة تلفزيون الساحات اليمني وبالإخص المذيعة حوراء ياسين.

المقدمة

تتصف الأزمة اليمنية الحالية بتعدد مكوناتها، حيث تشمل وبالتزامن جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية يكرس بعضها بعضًا وتهدد في مجموعها الدولة اليمنية الضعيفة بطبيعتها بالانهيار. ويمكن التمييز في الحديث عن جذور الأزمة الشاملة التي يعيشها اليمن اليوم وبين الجذور البعيدة التي تمثل تركة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي خلال العديد من القرون، وبين الجذور القريبة التي تكمن في طبيعة الدولة اليمنية القائمة والطريقة التي تشكلت بها هذه الدولة.

وترافقًا مع الأجواء الملبدة بالأزمات التيتمربها المنطقة العربية،والتي لم تعد الجغرافيا ولا الحدود معيارا للسيادة فيها، وبات التدخل في الشؤون الداخلية للدول الخطر الأكبر في منظومة وحدتها وسلامة أراضيها. ففي اليمن أضحت للصراع خصوصية، وبات خطرًا ماثلا وحقيقيًا على الأمن القوميالعربي والأمن القومي لدول الخليج تحديدًا، وتتمثل الخصوصية اليمنية في موقعها الجيو– استراتيجي، وتحكُّمها في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وإطلالتها على مضيق باب المندب الذى يجعل من تأثيرها مباشرًا على الملاحة الدولية، لاعتبارات تتصل بوحدة الخطر وتأثيره المترابط جغرافيًا وسياسيًا.

إنّ اليمن يمثّل الامتداد الطبيعي لدول الخليج العربية من الناحية الجغرافيّة، وبالتالي يعتبر خط الدفاع الأول عن الخليج جنوبا. ومن منطلق جيو– اقتصادي تنظر الدول النفطيّة إلى مضيق باب المندب جنوب اليمن، على أنّه الرئة التي تربط البحر الأحمر بخليج عدن وبحر العرب، وتتحكم بجزء كبير من التجارة بين الشرق والغرب. وبناءً عليه، اليمن الذي كان قبل افتتاح قناة السويس عام 1869 نقطة جغرافية مهمة في المنطقة وهو ما دفع البريطانيين الى احتلال عدن بغية تأمين الطريق الى الهند، وازدادت هذه الأهمية مع بدء العمل بالقناة ولا سيّما بعد ازدهار الملاحة البحرية وتصدير النفط، جزءًا من المعادلة الجيوسياسيّة والاقتصادية في المنطقة. وهنا بيت القصيد، النفط والتجارة النفطيّة، فكيف يمكن أن تترك المملكة بابًا مؤثراً على أمنها القومي دون أن يكون لها الكلمة الحاسمة على أراضيه؟

من هذا المنطلق، أتت المفارقة التاريخيّة الأولى حيث شنّت المملكة عام 1934، حرباً على اليمن الشمالي آنذاك، أو ما كان يُعرف بالإمامة المتوكليّة. وقد أسفرت هذه الحرب عن هزيمة الإمام يحيى وإجباره على التنازل عن محافظتي نجران وجيزان لصالح السعوديّة. وهذا هو التاريخ

اليوم يعيد نفسه والأزمة تتفاقم بفعل "عاصفة حزمٍ "التي أطلقتها المملكة، لكن هذه المرّة لحماية ما كسبته في الحروب السابقة وتحصين أمنها القومي.

أمّا المفارقة الثانية والأكثر غرابة من الأولى، هي عندما نجح انقلاب أيلول عام 1962 في اليمن الشمالي في إسقاط المملكة المتوكليّة، وإعلان الجمهورية العربية اليمنية، حيث أيّدت مصر"عبدالناصر" قيام الجمهورية، في حين رفضتها السعودية، فكانت الحرب بالوكالة من قبل المملكة عن طريق دفع الأموال لمواجهة الخطر الناصري حيث استقبلتالإماميين الذين كانت قد حاربتهما سابقًا، وكأنّ ما حصل مع المتوكليّة، تكرر اليوم مع صالح، ولكن بصورة معاكسة، وذلك يعود إلى أن المملكة العربية السعودية تعتبر اليمن منذ زمن بعيد فنائها الخلفي.

بالمقابل تتسم العلاقات المصرية اليمنية بالثبات، وهى علاقات متميزة تنبع من قناعة بأن أمن اليمن جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، والذى يعتبر الدائرة الرئيسية من دوائر الأمن القومي المصري. وتنطلق العلاقات المصرية –اليمنية من حقيقة مفادها أن دور مصر كان الركيزة الأساسية لنجاح الثورة اليمنية في أيلول 1962م، واليمنيين يقدّرون ذلك بإيمان فكرى وثقافي واجتماعي، مما جعل ارتباط الأمن القومي المصري بالأمن القومي اليمني ضرورة استراتيجية ملحة لتحقيق الأمن والاستقرار والسيطرة على جنوب البحر الأحمر ومضيق باب المندب.

فرضت التحديات والتهديدات الدولية والإقليمية التي باتت تواجه الأمن القومي اليمنى المتصل بدوائر الأمن القومي العربي العمل في إطار عدة دوائر أمنية متشابكة، نظرًا لاستمرار استيلاء جماعة انصار الله على أجزاء من السواحل اليمنية المطلة على البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وذلك يمكّنها من تقديم تسهيلات أكبر للنفوذ الإيراني وحصولهم على دعم عسكريّ ولوجستيّ، ويوسع من نفوذ إيران وقد يمنحها قدرة على الضغط السياسي والاستراتيجي على دول المنطقة.

لهذا باتت مسألة تأمين وحماية الممرات المائيّة غاية في الأهمية الاستراتيجيّة، وأضحى هذا التهديدَ البحري والملاحي الأخطر على الأمن القومي العربي والمصري، فكانت عاصفة الحزم خوفا من تنامي المشروع الإقليمي الإيراني الرامي إلى الهيمنة على المنطقة، وإشراك مصر في هذا التحالف مع ما ثمّة من حساسيّة مصرية تجاه التدخل في اليمن، وبالذات في الظروف الراهنة إذ يعتبر البعض التدخل ثمنا للدعم الاقتصادي الخليجي الكبير بعد ثورتَيّ الربيع العربي ومن ثم تبدو مصر تابعاً في هذا التحالف.

إشكاليّة الموضوع

إن الإشكالية التي تعالجها الرسالة تتمحور حول طبيعة الدور المصريّ في اليمن، وإذا ما كانت مشاركة مصر في الحرب ستؤدي إلى تورطها في أزمة طويلة الأمد. هذه الإشكالية يمكن التعبير عنها بالتالي: ماهي طبيعة الدور المصري في الأزمة اليمنية؟ وهل يشكل هذا الدورعودة فاعلة لمصر على الساحة اليمنية أم إنها ستتورط في أزمة طويلة ومكلفة؟

هذه الإشكالية تتفرع منها مجموعة من الأسئلة:

- ما هي الأهمية الاستراتيجية لموقع اليمن الجغرافي؟
- كيف تطورت الأزمة اليمنية لتتحول إلى حرب أهلية ذات أبعاد إقليمية؟
- كيف تعاملت مصر مع الأزمة اليمنية منذ العام 2011؟
- لماذا وافقت مصر على المشاركة في حرب اليمن في ضوء ازمتها الداخلية ؟
- ماهو مستقبل العلاقات المصرية اليمنية ؟

وتقوم الرسالة على ثلاث فرضيات أساسية هي:

1- إن التجربة المصرية السابقة في اليمن انعكست على طريقة تعامل مصر مع الأزمة اليمنية الحالية.

2- أثرت العلاقات المصرية – السعودية على قرار مصر بالمشاركة في حرب اليمن.

3- إن لمصر مصلحة كبيرة في حل الأزمة اليمنية بأسرع وقت ممكن.

منهجيّة البحث

للإجابة عن هذه الإشكاليّة والأسئلة المتفرّعة عنها سيتم استخدام المنهج التأريخيللإضاءة على بعض المراحل المهمة والتي انعكست على الواقعين اليمني والمصري المعاصرين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.إضافة إلى ذلك سيتم استخدام المنهج التحليلي للوقوف على فحوى وجوهر الأسباب التي تجعل من موقف مصر موقفا غامضا إلى حد ما تجاه اليمن.

أخيرًا، إن العمل على معالجة الدور المصريّ في اليمن خلال الأزمة الحالية واجهته عدد من الصعوبات، أبرزها عدم توفر مراجع كثيرة تعالج هذا الموضوع ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى تركيز الباحثين ومراكز الدراسات على الدور السعودي في الأزمة اليمنية مع تهميش أدوار الدول الأخرى إلى حد ما ومن بينها الدور المصري، وهو ما اضطُرَّ الباحث إلى اعتماد التصريحات الرسمية والمقابلات في الصحف والمواقع الإلكترونية الإخبارية كمراجع. من ناحية ثانية، كانت التطورات السريعة التي تشهدها الأزمة اليمنية في الكثير من الأوقات تتطلب متابعة يومية للأحداث حيث عمد الباحث عدة مرات على إجراء تعديلات على الرسالة لمواكبة تطور الموقف المصري.

المخطط

الفصل الأول: جيوبولتيك اليمن

المبحث الأول:اليمن الموقع الشعب والأرض

المبحث الثاني: محددات الدور المصري في اليمن

المبحث الثالث: أهمية اليمن بالنسبة لمصر

الفصل الثاني: الأزمة اليمنية ومحددات الدور المصري اتجاهها

المبحث الأول:مراحل التطور الأزمة اليمنية

المبحث الثاني:الدور المصري في الأزمة اليمنية منذ العام 2011

المبحث الثالث: أسباب ودوافع المشاركة المصرية في الحرب على اليمن

الفصل الثالث: مصر والحرب على اليمن

المبحث الأول: العلاقات المصرية السعودية وانعكاسها على اليمن

المبحث الثاني:حدود الدور المصري في الحرب على اليمن

المبحث الثالث: مستقبل الدور المصري في اليمن

الفصل الأول:جيوبولتيك اليمن

يتموضع اليمن في الركن الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية وللقارة الآسيوية، مطلة على مضيق باب المندب أحد أهم الممرات البحرية الدولية، إذ يمر عبره ما يقارب 3.8 ملايين برميل نفط، وأكثر من 21 ألف سفينة شحن سنوية (بمعدل 57 سفينة يوميًا)، مما يجعل هذا المضيق – الذي يتحكم فيه اليمن تماما– واحدا من أهم وأخطر المضائق المائية في العالم.وبسبب هذا الموقع الاستراتيجي لليمن – كعمق جيوبوليتيكي لمنطقة القرن الأفريقي في الجزيرة العربية وآسيا عمومًا، والعكس أيضًا للجزيرة العربية وآسيا في القرن الأفريقي– وقربه من أغنى مناطق الطاقة بالعالم؛ كان محط أنظار القوى الدولية المتصارعة منذ أيام الرومان، وصولا لهذه اللحظة التاريخية الأكثر دراماتيكية في السياسة الدولية والشرق أوسطيّة تحديدا.

أن اليمن كان وما زال وسيظل محط أنظار كل هذه القوى الدولية، التي تنظر إليه باعتباره من أهم المواقع الجيوسياسية الحبلى بمقدرات وإمكانيات طبيعية كبيرة في العالم.وإذا ما توفّرت له فرصة تحوّل سياسي حقيقي نحو الاستقرار السياسي فإنه قد يصبح من أهم البلدان على صعيدالديمقراطية والتنمية في المنطقة كلها، كونه جسر تواصل ونقطة انطلاق قارية مهمة وذات إرث تاريخي حضاري حافل.

المبحث الأول: موقع اليمن الجغرافي وأهميته الاستراتيجية

أولًا: موقع اليمن

يقع اليمن في جنوب غرب شبه الجزيرة العربية بين السعودية وسلطنة عمان، ويشرف على مضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط بالمحيط الهندي. يشترك مع السعودية بحدود يتجاوز طولها 2000 كم، في حين تبلغ حدوده مع سلطنة عمان 288 كم. وتمتد الجبهة البحرية لليمن على مسافة قدرها 2500 كيلومترًا وتطل على بحر العرب وخليج عدن من الجنوب، والبحر الأحمر من الغرب.

بالإضافة إلى كونه يطل على مسطحين مائيين مهمين، فإن اليمن يتميز بإطلالته على مضيق باب المندب أحد المضائق المائية المهمة باعتباره عنق الزجاجة بالنسبة للبحر الأحمر، والذي يتحكم بالطرق التجارية بين الشرق والغرب. أضف إلى ذلك، فإن اليمن يسيطر على عدد من الجزر المهمة كجزيرة سقطرى وجزيرة حنيش.

ويجاور اليمن منطقة الخليج الفارسي التي تحوي أكبر احتياطات النفط الخام والغاز الطبيعي في العالم. كما يملك ثروات طبيعية هامة من النفط والغاز بالإضافة إلى كميات كبيرة من المعادن. وتتفاوت التقديرات حول حجم الاحتياطات النفطية في اليمن حيث تتراوح ما بين 3 مليارات برميل و9.5 مليار برميل. ويعود هذا التفاوت إلى عدة أسباب أهمها عدم القدرة على تطوير هذا القطاع وضعف الاستثمار فيه، في حين أن عدم الاستقرار الأمني والسياسي والفساد, يجعلان شركات النفط العالمية تتردد في العمل داخل اليمن. أما الغاز الطبيعي فإن المؤشرات تدل على وجود احتياطات كبيرة منه في اليمن، حيث تقدّر وزارة النفط والموارد الطبيعية اليمنية حجم هذه الموارد بحوالي 432 مليار متر مكعب[1].

ويضم اليمن مجموعة من الموانئ التي تستمد أهميتها من موقع اليمن الاستراتيجي، حيث يوجد 6 موانئ بحرية دولية (ميناء عدن، ميناء الحديدة، ميناء المكلا، ميناء المخاء، ميناء الصليف، وميناء نشطون)، مجهزة لاستقبال البضائع والسفن وتقديم خدمات الشحن والتفريغ والتخزين. كما يوجد 3 موانئ بحرية رئيسية لتصدير النفط والغاز المسال (ميناء رأس عيسى، ميناء الشحر، وميناء بلحاف)

[1] -TowfickSufian, Can Ogutcu, Matteo Barra, **Energy Investment and Business Climate Report For Observers Countries: The Republic of Yemen**, International Energy Charter, occasional paper series, Brussels, 2016

بالإضافة إلى 8 موانئ بحرية محلية. يذكر أن موانئ اليمن تلعب منذ القدم دورًا حيويًا ليس في الاقتصاد اليمني فحسب، بل في حياة شبه جزيرة العرب بأكملها، إذ مثّل العديد منها مراكز كبيرة للتجارة على سواحل البحرين الأحمر والعربي منذ القدم.

ومنذ ثمانينات القرن الماضي عندما تم اكتشاف النفط في اليمن، عملت صنعاء على زيادة الإنتاج النفطي وتوسيع شبكة الموانئ المؤهلة لتصديره، وذلك بموازاة بناء خطوط نقل نفط تؤدي إلى موانئ التصدير. وعلى الرغم من أن نسبة اليمن من الإنتاج العالمي من النفط لا تتجاوز 0.2%، حسب بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية لعام 2013، إلا أن قطاع النفط والغاز يساهم في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنسبة قرابة 30%[1].

ويعتبر ميناء عدن أكبر الموانئ الطبيعية في العالم ومن أهم المراكز التجارية البحرية بمنطقة خليج عدن.يقع الميناء على الساحل الجنوبي لليمن ويبعد نحو 95 ميلًا بحريًا شرقي باب المندب البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، وكذلك يقع على الخط الملاحي الدولي الذي يربط الشرق بالغرب.

وازداد دور الميناء بعد فتح قناة السويس عام 1869، وذلك نظرا للخدمات الذي كان يقدمها الميناء للسفن المتجهة من وإلى القناة، وبالدرجة الأولى فيما يخص تموين السفن بالوقود[2].

أما ميناء المكلا فيعدالمنفذ البحري الوحيد في اليمن المطل على بحر العربفي محافظة حضرموت وقد تم أنشاء الميناء الحديث في نهاية عام 1985 في منطقة خلف, كميناء متعدد الأغراض يخدم الحركة التجارية والسمكية ومشتقات النفط للمحافظة والمحافظات المجاورة. ورغم أن تصاميم الميناء قد تم إعدادها على بواخر ذات سعة لايتجاوز عشرة ألف طن إلا أنه لم يتم التقيد بهذه الأوزان منذ إنشاء الميناء نتيجة للحاجة الماسة لاستقبال بواخر أكبر حيث تجاوزت أحجام البواخر عشرين ألف طن شريطة أن لا تكون حمولة البضاعة كاملة[3].

كما أن لميناء الحديدة الذي يقع جنوب شرق البحر الأحمر في منتصف الساحل اليمني للبحر الأحمر أهمية كبيرة حيث تدخل عبره 80% من المواد الاستهلاكية والغذائية. وقد تم إنشاء هذا الميناء

---

[1]-https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=20932Oil trade off Yemen coast grew by 20% to 4.7 million barrels per day in/2014

تاريخ الدخول: 11\9\2018

[2]– مؤسسة موانئ خليج اليمنية جميع الحقوق محفوظة 2009–2010، اطلع عليه بتاريخ 2018/9/11 نبذة عن ميناء عدن.

http://www.portofaden.net/AShipTraffic.aspx /

[3]– مؤسسة موانئ البحر العربي، اطلع عليه بتاريخ 19/8/2018منبذة عن ميناء المكلا:

http://www.portofmukalla.com/arabic/index.php?option=com_content&view=article&id=84&Itemid=99

في عام 1961 بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي وتم تطويره حتى صار أهم الموانئ اليمنية بعد ميناء عدن.

من ناحية ثانية، يوجد في اليمن بعض الموانئ النفطية المهمةأبرزهاميناء الشحر الذي يقع على الساحل الجنوبي الشرقي للجمهورية اليمنية على بحر العرب بالقرب من مدينة الشحر والتي أخذ منها اسمه, ويبعد عن المكلا حوالي 15 كيلو متر شرقًا. وقد تم إنشاؤه في أعقاب اكتشاف النفط الخام بكميات تجارية في المسيلة وانتهت عملية تجهيزه في عام 1993 ويستخدم لتصدير نفط خام مزيج المسيلة[1].

في حين أن ميناء بلحاف الذي يقع في محافظة شبوة بين مدينتي عدن والمكلايعدُّ من الموانئ الرئيسية لتصدير النفط والغاز في اليمن، وبدأ إنشاء الميناء الحديث بعد اكتشاف النفط في هذه المحافظة. ويعد ميناء تصدير الغاز في منطقة «بلحاف» أكبر مشروع صناعي واستثماري يمني، بدأ إنتاجه في عام 2009.وأتاح موقع منشآت بلحاف سهولة الوصول إلى الأسواق الاستهلاكية في كل من شبه الجزيرة الهندية، وأوروبا، والشرق الأقصى إضافة إلى الأمريكيتين، ويلائم الموقع تقريبًا جميع الأسواق العالمية للغاز الطبيعي المسال[2].

ثانيًا: البحر الأحمر

يتصف البحر الأحمر بخصائص جغرافية وسلوكية فريدة وتتكون المنطقة بحسب تعريفها الجغرافي من اليمن، السعودية، الأردن، الصومال، جيبوتي السودان مصر وأثيوبيا. ويقوم سلوك هذه الدول بالأساس انطلاقًا من مصالحها الجيوبولتيكية. وبما أن البحر الأحمر مهم للدول غير المشاطئة له، فإن تفاعل الصراع بين مصالح الأطراف يشمل أيضًا أطرافًا دولية وهو ما يضفي على الصراع على البحر الأحمر طابعًا إقليميًّا ودوليًّا[3].

---

[1]– أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسي: **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، بيروت ، مكتبة خياط ، د. ط، (١٩٠٦م)، ص ٦٩ . ٧٠.

[2]- **ميناء بلحاف.. أكبر مشروع صناعي واستثماري في تاريخ اليمن**

- https://yemen-press.com/news86855.html/تاريخ الدخول 2018/8/31

[3]– عبد الله عبد المحسن السلطان، **البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي**، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 1988، ص 23.

أ- التسمية

أطلق الجغرافيون القدماء على البحر الأحمر أسماء كثيرة، فالمؤرخ الإغريقياغاتارخيدس(Agathar Chides) يذكر أنّ "أريتريان كان اسمًا للبحر الأحمر، وتعني بالفارسية بحر الملك الأحمر وهو الملك الفارسي الذي حكم إمبراطورية فارسية قديمة"، ولعل إيريتريا الحالية اكتسبت اسمها من "اسم قديم للبحر الأحمر".في حين يذكر البلدانيون المسلمون في كتاباتهم أسماء كثيرة أُطْلِقَت على البحر الأحمر، فابن خرداذبة يجعله "البحر الشرقي الكبير، فيه يركب التجّار من القلزم إلى الجار وجدة". ويذهب المقدسيّ إلى تسميته "بالبحر الفارسي، لأنّه أتى على هذا البحر حين كان معظم صناع السفن فيه من الفرس"، وكذلك يطلق عليه ابن خلدون اسم"بحر القلزم وبحر السويس نسبة لمدينة القلزم"*. لكنّ بعض الكتّاب المحدثين يربط اسم البحر الأحمر بسماته الطبيعية، وينسب صفة الأحمر إلى "الطحالب البُنّية المائلة للحمرة التي أخذت تتزايد لتغطي مساحات كبيرة من هذا البحر، وأعطته اسمه المعروف"[1].

ب- المميّزات الجغرافية

يعتبر البحر الأحمر مضيقًا طويلًا يغطي مساحة تبلغ 178000 ميل مربع يمتد بين باب المندب في الجنوب وخليج السويس في الشمال الغربي، ويبلغ طوله بين هاتين النقتطين"1200 ميل"، بينما يصل إلى درجة عمق قصوى تبلغ 8500 قدم. ويبلغ أقصى اتساعه 190 ميلًا بين مصوع في أريتريا على الساحل الأفريقي والمخا في اليمن. ويبلغ طول سواحل البحر الأحمر 3069 ميلًا ومع إضافة سواحل خليج عدن يرتفع الرقم إلى 4347 ميلًا*[2].

ويشكّل خليج العقبة الطرف الشمالي الشرقي للبحر الأحمر، حيث يبلغ طوله 110 أميال ويتراوح عرضه بين 8 أميال و17 ميلًا، كذلك يتباين عمق البحر فهو ضحل عند الرأس ثم يزداد عمقًا ليصل إلى 2160 قدم في حين تبلغ أعمق نقطة فيه عندالوسطوتصل إلى 4600 قدم". وتُقَسِّم جزيرتا تيران وصنافير مدخل هذا الخليج إلى ثلاثة ممرات مائية تسمى مضائق تيران، بينها واحد صالح للملاحة يفصل بين جزيرة تيران وسيناء. ويشرف على خليج العقبة كل من المملكة العربية السعودية والأردن، والأراضي الفلسطينية المحتلة ومصر.في حين يشكّل خليج السويس الطرف

---

*القلزم مرفأ مصري قديم (السويس حاليًا) كانت تنطلق منه الملاحة في البحر الأحمر

[1]- محمد صبحي الحجار،**الصراع على البحر الأحمر :حقبة ماقبل1980**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 81، تموز، 2012.

* راجع الملحق رقم 1.

[2]- عبد الله عبد المحسن السلطان، مرجع سابق، ص 27-28.

الشمالي الغربي للبحر الأحمر، ويمتد بطول 200 ميل، ويتراوح عرضه بين 18 و20 ميلًا وعمقه بين 200 إلى 300 قدمًا، ويتصل بالبحر الأبيض المتوسط عن طريق قناة السويس. وتقع عند مدخله جزر أم قمر وشدوان وجوبال. بالمقابل يُعْتَبَرْ باب المندب مفتاح البحر الأحمر الجنوبي، ويبلغ عرضه عشرين ميلًا، وتُقَسِمه جزيرة بريم اليمنية إلى ممرين، ويعتبر الممر الغربي المنفذ الصالح للملاحة[1].

ج- المميزات الاستراتيجية

ترتبط أهمية البحر الأحمر الاستراتيجية بموقعه الجغرافي المؤثِّر على العلاقات الإقليمية والدولية. فهو يتوسّط قارات العالم القديم الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا، ويشكِّل "همزة وصل استراتيجية لكثير من الطرق المائية"بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، كما يجاور منطقة الشرق الأوسط التي تستمد تاريخها من كونها مركز الحضارات القديمة ومهد الديانات السماوية الثلاث.

أمّا من الناحية السياسية، فقد كان البحر الأحمر هدفًا حيويًا يدخل في سياسات الدول الكبرى والشعوب المطلة عليه، وقد سعت هذه الدول، وما تزال تسعى إلى تعزيز حضورها في هذه المنطقة، وتستخدم في سبيل ذلك مختلف الأدوات العسكرية والاستخباراتية كبناء القواعد العسكرية وتهريب السلاح لدعم أنشطة فصائل مسلحة[2]. ومنذ القديم كان التنافس المباشر بين اليمن والحجاز والأحباش في السيطرة عليه يعكس صورة الصراع البيزنطي الفارسي آنذاك. وبعد انحسار الاستعمار الإيطالي والفرنسي والإنكليزي عنه، أصبحت مصالح بعض الدول المطلة عليه، مثل السودان والأردن وإريتريا، مرتبطة حصريًا به كمنفذ بحري وحيد تطل منه على العالم، بينما دول أخرى مشاطئة له تملك منافذ بحرية أخرى مثل السعودية، ومصر، وفلسطين المحتلة[3].

إلاّ أنّ أهمية البحر الأحمر تكمن في تأثيره الشديد والمباشر على حركة التجارة المحلية والإقليمية والدولية.ومع افتتاح قناة السويس في العام 1869 أصبح البحر الأحمر أقصر وأسرع ممر بحري بين الشرق والغرب، وبديلًا أقصر عن طريق رأس الرجاء الصالح في حركة التجارة الدولية. ولعل أهم ما جعل البحر الأحمر محط أنظار الدول الاستعمارية الكبرى، كان تحوّله إلى "ممر مائي

---

[1]- عبد الله عبد المحسن السلطان،مرجع سابق، ص 28 -29.

[2]- نايف علي عبيد، **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظريةوالتطبيق**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الإمارات، 2003، ص 30.

[3]- محمد صبحي الحجار،مرجع سابق.

أساسي لنقل النفط المستخرج من المنطقة، بالمقابل تمر عبرهالصناعات الغربية المورّدة إلى دول المنطقة في كل من آسيا وأفريقيا*[1].

ومن جهة أخرى، يشكِّل البحر الأحمر نقطة التقاء بين الأساطيل البحرية في كل من البحر المتوسط والمحيط الهندي، وكذلك يُعْتَبَر الطريق الرئيس الذي تعتمده القوى الدولية لتحريك قواتها بين قواعدها المنتشرة حول العالم.

د- الأهمية الاقتصادية للبحر الأحمر

ثمة معطيات عديدة وضعت البحر الأحمر في أهمية اقتصادية بالغة فموقعه الجغرافي بين قارات العالم القديم (أسيا، أفريقيا، أوروبا) حركة وسكانًا وإنتاجًا، جعله طريقا مهمّا للتجارة العالمية وخاصة تجارة النفط حيث اصبح عصب مرور النفط من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك، وشكّل ضمانة أساسية لتأمين تدفق النفط إلى مناطق الاستهلاك أو مناطق العجز النفطي والتي تعتمد على نفط الخليج اعتمادا شبه مطلق وان توقف تدفقه إليها فسوف يعني ذلك تعطيل المسار الاقتصادي لهذه الدول [2].

من جانب آخر يعتبر البحر الأحمر ممر مهم لنقل البضائع ومنتجات العالم الصناعي إلى بلدان العالم الثالث سواء في شرق أفريقيا أو البلدان المشاطئة للمحيط الهندي، فضلا عن كونه أقصر طريق يربط الشرق والغرب، فعلى سبيل المقارنة:إن طول المسافة الفاصلة بين مدخل البحر الأحمر وجبل طارق هي 6500كم، بينما تصل هذه المسافة عبر رأس الرجاء الصالح، جنوب أفريقيا إلى 19000 كم وهذا مايوفر اختصاراً في المسافة والوقت والكلفة تصل إلى الثلث [3].

وتبرز أهمية البحر الأحمر وقناة السويس لدول المنطقة من خلال حجم السفن المارة (الشحن، ناقلات النفط، السفن الحربية)عبر القناة سنويا باتجاه البحر الأحمر أو البحر الأبيض المتوسط. حيث تشير إحصاءاتالأعوام القليلة الماضية إلى أن حوالي 21080 سفينة تعبر قناة السويس بحمولة تصل إلى 931890000 طن [4].

---

* راجع الملحق رقم 2.

[1]- عبد الله عبد المحسن السلطان،مرجع سابق، ص 32-33.

[2] - المصدر نفسه، ص 31.

[3]-World Geography,**saulisrael. and others**, Holt Rinehart and Winston Publisher, New York, 1980, p167.

[4]- جريدة الزمان، العدد8692 في 20080/5/5

أما الوجه الأخر للأهمية الاقتصادية للبحر الأحمر، فيكمن في وجود ثروات معدنية وحيوانية ونباتية هائلة، حيث تحوي مياه البحر على صخور المايوسيني والمعادن النفيسة[1]. ناهيك عن وجود الذهب والفضة والنحاس واليورانيوم والمولبيدنيوم وغيرها من خامات المعادن[2]. أما الثروة السمكيّة فبالنظر إلى حجمها وضخامتها حيث تشتمل على اكثر من 500 نوع، تشكّل ثروة اقتصادية يمكن أن تلعب دورًا كبيرًا في مستقبل اقتصاديات الدول المشاطئةللبحر الأحمر.[3]

وتشكّل الجزرأهمية استراتيجية بالنسبة إلى الدول المشاطئة للبحر، وتكمن أهميتها في انتشارها وموقع بعضها الاستراتيجي، بحيث "يمكن استخدام معظمها لأغراض عسكرية. فمثلًا تتميّز جزيرة بريم بمينائها الصغير وبموقعها الذي يتيح التحكّم بالبحر الأحمر من جهة الجنوب، بينما يقع أرخبيل حنيش بين اليمن وأثيوبيا، أما جزيرة ذقر فتتميز بارتفاعها وهو ما يتيح إمكانية مراقبة الأنشطة البحرية التي تجري في المياه المحيطة بها ورصدها. من ناحية ثانية، تعطي كل من جزيرتي تيران وصنافيرإمكانية مراقبة الملاحة في مضيق تيران،وتُؤمّن جزيرة شدوان قرب الغردقة مراقبة مدخل قناة السويس[4].

هـ- الصراع الدولي على البحر الأحمر

منذ العقود الأولى من القرن العشرين، شهدت منطقة البحر الأحمر والخليج العربي تحوّلات سياسية واقتصادية مهمة، فقد أدّى اكتشاف النفط، وتوسيع قناة السويس وتعميقها في السبعينيات لاستقبال ناقلات النفط الضخمة، إلى أن يصبح البحر الأحمر شريانًا "تمر فيه أربعة أخماس المواد الأولية مشحونة من آسيا وأفريقيا إلى الغرب الصناعي. وقد أنتجت هذه الأوضاع الجديدة تنافسًا دوليًا جديدًا، فتشاركت فرنسا وبريطانيا بالسيطرة على مداخل البحر الأحمر، وسيطرت الأولى على جيبوتي وإدارة قناة السويس، واحتلت الثانية عدن ومصر، بينما سارعت إيطاليا إلى فرض نفوذها على أريتريا والصومال[5].

---

[1]-Strategic Importance of the Red Sea COLONEL TURKI AL-ANAZI. Saudi ArabiaDISTRIBUTION STATEMENT A: Approved for Public Release. Distribution is UnlimitedUSAWC CLASS OF 2001p7

[2]- عبد العاطي محمد، **البحر الأحمر ومخاطر الصراع الدولي**، مجلة السياسة الدولية العدد 54، القاهرة 1978،ص66.

[3]- حسن سيد احمد أبو العينين، **جغرافيا البحار والمحيطات**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت،1967، ص494.

[4]- محمود نعناعة، **إسرائيل والبحر الأحمر**، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1974، ص 7.

[5]- محمد صبحي الحجار، مرجع سابق.

وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، اندلعت الحرب الباردة بين الدولتين المنتصرتين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، للسيطرة على ثروات العالم، فاتّبع هذان العملاقان سياسات تنافسية زادت من أهمية الشرق الأوسط بسبب مخزونه النفطي وموقعه الاستراتيجي، كما رفعت من أهميّة أفريقيا بسبب مواردها الطبيعية. ووجدت الدولتان في الصراعات الإقليمية في البحر الأحمر ما يحقّق مصالحهما، ويستدعي تَدَخُّلَهما، ولعل أهم أوجه هذه التدخلات كان استخدام المساعدات السياسية والاقتصادية والعسكرية كطريقة فعالة لجذب الدول المتصارعة إلى معسكريهما. وبالمقابل كانت الدول الضعيفة غالبًا ما تلجأ إلى طلب المساعدات العسكرية من الدول الكبرى التي بدورها يمكن أن تلبي ذلك إذا ما رأت في ذلك خدمةً لمصالحها، فتتحوَّل الصراعات المحلية والإقليمية آنذاك إلى تدخّل دولي.

ومنذ خمسينيات القرن العشرين بدأت الولايات المتحدة تعتبر أمن البحر الأحمر عنصرًا حيويًا في سياساتها، فسعت بعد رحيل القوى الاستعمارية عنه إلى السيطرة عليه من خلال بناء قواعد عسكرية وتكوين أحلاف للحفاظ على مصالحها، وعملت على وضع حقول النفط في البحر الأحمر والخليج العربي تحت نفوذها لتأمين حاجاتها النفطية وتسهيل مرورها إلى أوروبا والغرب. كما عملت أيضًا على الحيلولة دون وصول الاتحاد السوفياتي إلى المياه الدافئة في المحيط الهندي من خلال هذا المنفذ البحري الاستراتيجي[1].

أما الاتحاد السوفياتي، فقد بدأ التغلغل في منطقة البحر الأحمر منذ الصراع العربي الإسرائيلي حيث اتبع سياسة القياصرة الروس في سعيهم الدائم للوصول إلى المياه الدافئة، وذلك في محاولة منه لتقليص وإنهاء النفوذ الغربي شرق وغرب السويس والعمل بشكل تدريجي على إحلال نفوذه في المنطقة. وأصبحت نظرته إلى البحر الأحمر تتلخص في كونه حوضًا مائيًا استراتيجيًا يمر فيه نفط الخليج، وتُنْقل عبره معونات السوفييت إلى حلفائهم في المنطقة. إضافة إلى ذلك، شكّل البحر الأحمر "طريقًا قصيرًا وسريعًا بين موانئ البحر الأسود السوفياتية وبين الأسطول السوفياتي في المحيط الهندي، كما أصبحت أعماقه والمناطق المتاخمة له محط اهتمام السياسة السوفياتية لأنها مناطق غنية بالموارد الاستراتيجية ومنها: النفط والنحاس والزنك والفضة والذهب[2].

وحاليًا، تسعى الصين لتوسيع النفوذ السياسي والعسكري والاقتصادي في البحر الأحمر انطلاقًا من مبادرة "حزام واحد طريق واحد". فالطموحات الصينية بإحياء طريق «الحرير والبخور» البرية

---

[1]– عبد الله عبد المحسن السلطان، مرجع سابق، ص 136 –137.

[2]– المرجع نفسه، ص 142 – 143.

والبحرية في جنوب شرق أسياوأوروبا والمشرق العربي وأفريقيا فتحت الباب واسعا لمزيد من التنافس على النفوذ للسيطرة على موانئ شرق أفريقيا والبحر الأحمر[1].

لم تتأخر الإمارات والسعودية عن محاولة تعزيز الحضور في البحر الأحمر وشرق أفريقيا؛ إذ تحاول السعودية تعزيز نفوذها من خلال الاستثمار في جزيرتي صنافير وتيران بإنشاء جسر بري يربط سيناء والموانئ المصرية بالأراضي السعودية، معلنة عن نيتها استثمار 25 مليار دولار في مدن القناة وسيناء, في المقابل، فإن الحرب في اليمن فتحت الباب لتعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي بإطلالة مهمة على مضيق باب المندب وعلى الطرق البحرية المهمة التي تنوي السعودية الاستثمار فيها لتشمل الصومال وأرتيريا وجيبوتي؛ فالحضور الاقتصادي والسياسي بات مهما في شرق أفريقيا ليرتفع معه حجم التبادل التجاري مع دول شرق أفريقيا وعلى رأسها أثيوبيا إلى مستويات جديدة بلغت 120 مليون دولار خلال العام الماضي، مطلقا العنان لمنافسة بين الحلفاء لا تختلف عن التنافس الصيني الهندي على القارة الأفريقية بهدف تعزيز الحضور والاستعداد للحقبة الاقتصادية الجديدة, فالمنافسة على الطرق البحرية والموانئ تأثرت بأجواء الحرب والصراع في اليمن إذ تركزت على بناء القواعد العسكرية في جيبوتي وأرتيريا والصومال إلا أنها لم تغفل العلاقة مع أثيوبيا والسودان وغيرها من دول القارة الأفريقية؛ مسألة شاركت فيها الإمارات بشكل فعال؛ فالسيطرة على الموانئ لتعزيز الحضور الاقتصادي وإحياء الطرق التجارية تعد المسألة الأهم في هذه المعادلة الاقتصادية الجديدة الآخذة في التشكل، فالصين تسعى إلى استثمار ما يقارب 120 مليار دولار في هذا المشروع على أن ترتفع خلال السنوات الخمس المقبلة إلى 700 مليار دولار بحسب التقديرات الأولية، وستنال فيها الطرق البحرية والموانئ المتجهة إلى القارة الأفريقية أهمية كبرى خصوصا اذا علمنا أن حجم التبادل التجاري بين القارة الأفريقية والصين قفز إلى ما يزيد على 150 مليار دولار بعد أن كان لا يتجاوز المليار دولار في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي؛ مشعلة بذلك منافسة قوية مع الهند وأمريكا والقارة الأوروبية.

أما الهند فقد قفز تبادلها التجاري مع القارة الأفريقية إلى 72 مليار دولار في حين أن الولايات المتحدة لم تتمكن بعد من وقف المد الصيني أو تطوير علاقاتها التجارية مع القارة رغم أن تجارتها

---

[1]– خفايا الصراع في البحر الأحمر،
http://assabeel.net/article/2017/5/15/%D8%AE%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%85%D8%B12018/8/17 تاريخ الدخول

الأفريقية تتجاوز الـ200 مليار دولار وهي فجوة آخذة في التقلص والتآكل فاتحة الباب لنشاط أمريكي مستقبلي يعزز الحضور في غرب أفريقيا وينشط الممرات البحرية والموانئ الغربية بل يسعى إلى الانفتاح على شرق أفريقيا من خلال الانفتاح على السودان ورفع العقوبات عنه؛ ما يجعل من القفزات الهندية والصينية بدايات قوية لحقائق ستنعكس على واقع الممرات البرية والبحرية التي تمر بالعالم العربي في المشرق بدءًا بالخليج العربي وليس انتهاءً ببحر العرب والبحر الأحمر.التطورات الجديدة حفزت السعودية وايران والباكستان وتركيا التي تملك بدورها قاعدة جوية في الصومال وحضورا سياسيا مهما يقابله جهود إيرانية محمومة في أرتيريا واليمن؛ إلا أن السعودية ومن خلال إطلالاتها على البحر الأحمر وخوضها صراعا عسكريا في اليمن وتمكنها من تعزيز نفوذها في شمال البحر الأحمر تحظى بميزه جغرافية تسعى من خلالها إلى مد نفوذها في البحر الأحمر بدءا بباب المندب وليس انتهاء بقناة السويس[1].

من ناحية ثانية، يبرز الدور الإسرائيلي المتصاعد في البحر الأحمر. وترتبط الأهداف السياسية والاقتصادية والاستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة ارتباطًا وثيقًا بالمنظور الجيو–سياسي لمنطقة جنوب النقبومينـاء إيلات وخليج العقبةعلى اعتبارهم وحدة متكاملة[2].

فأولى سياسات إسرائيل هي مواجهة أي محاولة لعرقلة نقاط الاختناق البعيدة على طول خط البحرالأحمر. فمنذ البداية، أدرك المسؤولون الإسرائيليون أن الدول العربية المتاخمة لإسرائيلكانت ترفض التعامل معها وبالتالي أمام أي عزلة محتملةعملت إسرائيل علىإسقاطفكرة اعتبارالبحر الأحمر "بحيرة عربية[3].

وتعتبر الملاحة الحرة من ميناء إيلات ضرورية للغاية لأمن إسرائيل ومصالحها الاقتصادية وللحد من عزلة إسرائيل السياسية. وتكمن أهمية البحر الأحمر بالنسبة لإسرائيل في أنه أفضل طريق مائي للشحن البحري والتجارة مع شرق أفريقيا والشرق الأقصى، وهذا ما يدفع الإسرائيليين إلىالعمل على تأمين ممر حر عبر مضائق البحر الأحمر لا يكون تحت أي ضغوط سياسية أو اقتصادية.

وتقوم النظرة الإسرائيلية إلى البحر الأحمر على الأسس التالية[4]:

---

[1]– خفاياالصراعفيالبحرالأحمر، مصدر سابق.

[2]– سيري الدين عايدة، **جزر الحنيش وأمن البحر الأحمر**، بيروت، 1996،لا ناشر، ص.43.

[3]-Strategic Importance of the Red Sea COLONEL TURKI AL-ANAZI. Saudi Arabia DISTRIBUTION STATEMENT A: Approved for Public Release. Distribution is Unlimited USAWC CLASS OF 2001p.13.

[4]-Strategic Importance of the Red Sea COLONEL TURKI AL-ANAZI. Saudi Arabia DISTRIBUTION STATEMENT A: Approved for Public Release. Distribution is Unlimited USAWC CLASS OF 2001p.14.

- إن أمن إسرائيل يتطلب ضرورة السيطرة على المضيق والممرات المائية في البحر الأحمر ومنع أي من خصومها من السيطرة عليها.
- يعتبر التواجد في البحر الأحمر أمر حيوي لرفاهية إسرائيل الاقتصادية لأنه طريق بحري إلى البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي ويربطها بالأسواق التجارية الآسيوية والأفريقية.

هذه الرؤية جعلت الحكومة الإسرائيلية تسعى جاهدة إلى تأمين الملاحة المجانية على البحر الأحمر بهدف تحقيق عمق استراتيجي في المنطقة وهو الذي سيمكنها من مراقبة كافة الأنشطة سواء العسكرية أو التجارية في البحر الأحمر وهو ما يعطيها القدرة على ضمان وتأمين الخطوط المدنية والعسكرية في البحر الأحمر والتي يتم توجيهها إلى البحر الأبيض المتوسط من خلال قناة السويس أو إلى المحيط الهندي من خلال مضيق باب المندب. إضافة إلى أن هذا الأمر يساهم بصورة كبيرة بكسر أي محاولة حصار لها على أي منمضايق البحر الأحمر أوالممرات المائية. وهذا ما يفسّر محاولة إسرائيل تعزيز علاقاتها مع معظم الدول الأفريقية وخاصة في القرن الأفريقي[1].

ثالثًا: مضيق باب المندب

عُرف مضيق باب المندب قديمًا باسم ذا المندب أو باب الدموع، حسبما ورد في معجم البلدان عن ياقوت الحموي، وتعود تسميته بهذا الاسم إلى المخاطر التي كانت السفن تتعرض لها عند مرورها منه، حيث توجد مجموعة من الصخور الكبيرة البارزة التي كان من شأنها اعتراض طرق الملاحة البحرية. أما عن سبب تسميته باسم مضيق باب المندب فهو لأن أهل اليمن كانوا ينزلون فيه عندما يهاجمهم الغزاة بأساطيلهم البحرية[2].

ولمضيق باب المندب أهمية كبيرة تبعًا لموقعه الاستراتيجي الفريد من نوعه، فهو يربط البحار والخلجان العربية بعضها ببعض، كما إنه يتحكم بطرق التجارة العالمية من خلال مرور ناقلات النفط خلاله، الأمر الذي أكسبه أهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة ازدادت مع مرور الزمن. ويربط مضيق باب المندب بين الجزيرة العربية وأفريقيا، حيث تقع الجزيرة شمال شرق المضيق وإلى الجنوب الغربي

---

[1]– بيلي سيدني، "**الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام**"، ترجمة المقدم الركن الياس فرحات، طبعة أولى، دار الحرف العربي، بيروت–لبنان، 1412هـ 1992م.، ص164–165.

[2]– حمد سعيد الموعد (1999)، **أمن الممرات العربية المائية**، اتحاد الكتاب العرب، ص16–17.

من قارة أفريقيا حيث يربطها المضيق البحر الأحمر من الجزء الشمالي الغربي مع خليج عدن والمحيط الهندي من الجزء الجنوبي الشرقي[1].

ويُعد مضيق باب المندب البوابة الجنوبية للبحر الأحمر ويربطه بخليج عدن ومنه إلى بحر العرب والمحيط الهندي، ومن المحيط الهندي إلى شرق وجنوب شرق آسيا ومن ثم إلى المحيط الهادئ. وبذلك يمكن اعتبار مضيق باب المندب مجرى مائيًا يصل بين المحيط الهادئ والمحيط الهندي والبحر المتوسط وذلك عن طريق المدخل الجنوبي الخاص بالبحر الأحمر مرورًا بقناة السويس والمحيط الأطلسي، ويبلغ اتساع مضيق باب المندب 23،2كم بين رأس باب المندب شرقا ورأس سيعان غربًا[2] ويقسم مضيق باب المندب جزيرة تُسمى جزيرة بريمالتي تبلغ مساحتها 12،8كم2 إلى ممرين الأول شرقي صغير يطلق عليه باب إسكندر عرضه 3،8 كم والثاني غربي كبير يطلق عليه ممر ميون اتساعه 21،1 كم ويشرف على مضيق باب المندب ثلاث دول هي اليمن التي تطلّ على الساحل الشرقي خاصته، وأرتيريا، وجيبوتي التي تطل على الساحل الغربي[3].

ويعتبر مضيق باب المندب رابع أكبر مضيق شحن في العالم حيث يتحكم في الطرق التجارية بين الشرق والغرب، فهو طريق تجارة النفط الحاصلة بين دول الشرق الأوسط والدول الأوروبية، وعن طريقه يتم الاتصال بين الخليج الفارسي والبحر الأبيض المتوسط عبر قناة السويس، أي أنه بمثابة الأنبوب الذى يتدفق من خلاله النفط من شبه الجزيرة العربية وبضائع شرق آسيا. ولكون مضيق باب المندب يتحكم بطرق التجارة العالمية للنفط بمرور ناقلات النفط عبره، فإن إغلاق المضيق يجعل ناقلات النفط تنتقل بعبور الطرف الجنوبي لأفريقيا باتجاه الشمال وصولًا إلى الدول الأوروبية والذي يؤدي إلى ضياع الجهد والمال بشكل كبير[4].

ويبلغ معدّل عدد سفن النفط التي تمر فيه حوالي 25 ألف ناقلة سنويًا، بما يعادل أكثر 57 قطعة يوميًا تحمل أكثر من ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف برميل نفط، بما نسبته 4 بالمائة من الطلب

---

[1]– عبد الزهرة شلش العتابي، **الجغرافيا السياسية لمضيق باب المندب**، الجامعة المستنصرية / كلية التربية الأساسية212 ، ص 211.

[2]– حمزة علي لقمان، **تاريخ الجزر اليمنية**، مطبعة يوسف وفيليب الجميل، بيروت 1972،ص19.

[3]– محمود توفيق محمود، **المدخل الجنوبي للبحر الأحمر**، دراسة في الجغرافية السياسة والجيوبولتكس، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض، 1983، ص17.

[4]– احمد فخري، **اليمن ماضيها**، العدد الأول، بيروت–لبنان، 1988، ص94.

العالمي على النفط. هذه الخصائص جعلت باب المندب يحتل المرتبة الثالثة عالميًا بعد مضيق هرمز، ومضيق ملقا من حيث كمية النفط التي تعبره يوميًا[1].

رابعًا: أبرز الجزرفي البحر الأحمر

تشكّل جزر البحر الأحمر قيمة استراتيجية بالنسبة إلى الدول المطلة عليه، ولعل أهميتها تكمن في انتشارها وموقع بعضها الاستراتيجي المسيطر على مداخله، حيث «يمكن استخدام معظمها للأغراض العسكرية»[2] باعتبارها «نقاطًا تكتيكية أو قواعد انطلاق للسيطرة على الملاحة فيه»[3]. تتميّز جزيرة بريم بمينائها الصغير و«بموقعها الذي يتيح التحكّم بالبحر الأحمر من جهة الجنوب»[4]، بينما يقع أرخبيل حنيش بين اليمن وأثيوبيا، ومن جزره المأهولة حنيش الكبرى، أما ذقر «فتتميز بقيمة استراتيجية كبرى بفضل ارتفاعها الذي يتيح إمكان مراقبة الأنشطةالبحريةالتي تجري في المياه المحيطة بها ورصدها»[5] . وتسمح جزيرتا تيران وصنافير بمراقبة الملاحة في مضيق تيران، في حين تُؤمِّن جزيرة شدوان قرب الغردقة على الساحل المصري مراقبة مدخل قناة السويس.

أ- جزر تيران وصنافير*

يقع مضيق تيران في الطرف الجنوبي لخليج العقبة ذو الأهمية الاستراتيجية في الصراع العربي الإسرائيلي بين شبه جزيرة سيناء والمملكة العربية السعودية، ويتكون بشكل أساسي من ثلاثة ممرات بحرية. يمكن للسفن الكبيرة التنقل عبر واحدة من القنوات، بينما لا يمكن استخدام الممرين الآخرين لأغراض تجارية فالممر الأول إلى خليج العقبة هو العبور بمحاذاة الساحل السعودي شرقا والممر الثاني مابين جزيرتي صنافير وتيران والممر الثالث مابين جزيرة تيران وشبه جزيرة سيناء، وهذا الممر

---

[1]-The Gate of Tears: **Interests, Options, and Strategy in the Bab-El-Mandeb** Straithttp://cimsec.org/gate-tears-interests-options-strategy-bab-el-mandeb-strait/35351, accessed on 3/9/2018

[2]- نعناعة محمود، "**إسرائيل والبحر الأحمر**"، مكتبة خانجي، القاهرة، 1974، ص30-33.

[3]- محمود محمود توفيق، "**البحر الأحمر في الاستراتيجية الدولية**"،مجلة**السياسة الدولية**، السنة 15، العدد 57، القاهرة 1979، ص 30.

[4]- "عبد الله عبد المحسن السلطان،مرجع سابق، ص32.

[5]- المرجع نفسه، ص 32.

* راجع الملحق رقم 3.

هو الممر الوحيد الصالح للملاحة كون ممري الشرق والوسط يزخران بالصخور والشعب المرجانية إضافة إلى ضحالة المياه[1].

تبلغمساحة تيران الإجمالية حوالي 80 كيلومتر مربع وتقع هذه الجزيرة على بعد حوالي 6 كم من شبه جزيرة سيناء. ويتمتّع مضيق تيران بممر مائي ذو أهمية جغرافية استراتيجية للغاية لأمن الدفاع الاستراتيجي المصري في شبه جزيرة سيناء والساحل الإقليمي الشرقي في البحر الأحمر. بالإضافة إلى ذلك، بسبب موقعها عند مدخل خليج العقبة، يمكن استخدامها لمنع الشحن الإسرائيلي إلى آسيا وشرق أفريقيا[2].

ويوصل مضيق تيران البحر الأحمر بخليج العقبة بعرض ثلاثة أميال ويقع هذا العرض بين جزيرة تيران وسيناء عند المدخل الجنوبي لخليج العقبة ويبلغ امتداد خليج العقبة حوالي 160 كم ويبلغ طول الشواطئ المحيطة به 232 ميلا منها 125 ميلا للسعودية و6 للأردن و95 لمصر و6 لفلسطين المحتلة وتقع إيلات ضمن الستة أميال المحتلة من أراضي فلسطين.

أما في شرق تيران تقع جزيرتصنافيرالصغيرتنسبيًا فمساحتها لا تجاوز 33 كم في حين يبلغ مجموع مساحة جزر تيران وصنافير حوالي 113 كيلومتر مربع. وتقع جزيرة تيران عند مدخل خليج العقبة، على امتدادٍ يتسم بأهمية استراتيجية يطلق عليه "مضيق تيران"، وهو طريق "إسرائيل" لدخول البحر الأحمر.وجزيرة تيران أقرب الجزيرتين إلى الساحل المصري، إذ تقع على بُعد ستة كيلومترات عن منتجع شرم الشيخ المطل على البحر الأحمروتتمركز القوات المصرية في الجزيرتين منذ عام 1950. وكانتا من بين القواعد العسكرية الاستراتيجية لمصر في فترة "العدوان الثلاثي" عام 1956، واستولت إسرائيل عليهما في ذلك الوقتكما سيطرت على الجزيرتين مرة أخرى في حرب 1967 لكنها أعادتهما إلى مصر بعد توقيع البلدين اتفاقية سلام في عام 1979.

وتنص بنود اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية على أنه لا يمكن لمصر وضع قوات عسكرية على الجزيرتين، وأن تلتزم بضمان حرية الملاحة في الممر البحري الضيق الذي يفصل بين جزيرة تيران والساحل المصري في سيناء. والجزيرتان غير مأهولتين بالسكان، باستثناء وجود قواتٍ تابعةٍ للجيش المصري، وقوات حفظ السلام متعددة الجنسيات منذ عام 1982.وقد أشار محمد حسنين هيكل

---

[1]– وليد محمد جردات، **الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر**، الدوحة، دار الثقافة، 1986، ص209.

[2]-VolkhardWindfuhr, "**Crossing the Red Sea: Egypt Approves Massive Bridge to Saudi Arabia**," Spiegel Online International, July 18, 2011http://www.spiegel.de/international/world/crossing-the-red-sea-egypt-approves-massive-bridge-to-saudi-arabia-a-775020.htmlaccessed on 2018/8/18

إلى أن مضائق تيران من الناحية الجغرافيا ليست المدخل الوحيد لخليج العقبة،بل إن البحر الأحمر بكامله هو المدخل إليه،ولأن الأقطار العربية تطل على معظم البحر الأحمر فيمكنها إغلاق باب المندب في وجه إسرائيل في حالة حرب عربية إسرائيلية أو حرب استنزاف طويلة [1].

ومع تسارع الأحداث والتغيرات في التحالفات وتطور العلاقات المصرية –السعودية عقد اجتماع بين قيادة كل من السعودية ومصر في 8 نيسان 2016[2] كانت أبرز نتائجه إعلان مصر عبر بيان صادر عن مجلس الوزراء أن اللجنة المصرية السعودية المشتركة للرسم الفني للحدود البحرية قررت أن جزيرتي تيران وصنافير في البحر الأحمر تقعان ضمن المياه البحرية السعودية[3].جاء القرار أثناء زيارة العاهل السعودي، الملك سلمان بن عبد العزيز، لمصر في ذلك الوقت. وأعلن الملك سلمان أثناء الزيارة عن مساعدات لمصر واستثمارات فيها وفي يناير/كانون الثاني من العام 2017، أصدرت المحكمة الإدارية العليا في مصر حكما نهائيا باتا واجب النفاذ ببطلان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر السعودية، والتي نصت على أن الجزيرتين سعوديتان. وأشارت المحكمة إلى أن الجزيرتين هما ضمن الإقليم المصري، وخاضعتان للسيادة المصرية الكاملة، إلا أن محكمة القاهرة للأمور المستعجلة قضت بسريان الاتفاقية ثم لجأت الحكومة إلى المحكمة الدستورية العليا لتحديد أي من المحكمتين لها الولاية القضائية للفصل في هذا الخلاف وفي كانون الأول عام 2016، أحالت الحكومة المصرية الاتفاقية إلى البرلمان لمناقشتها وإقرارها، وهو ما رآه منتقدو الاتفاقية محاولة للالتفاف على حكم القضاء[4].

---

[1]– محمود عزمي، **دور البحرية العربية في البحر الأحمر**، شؤون فلسطينية، عدد67، حزيران 1977، ص57.

[2]–Agreements Include the Demarcation of Sea Borders and a Bridge Between Egypt and SaudiArabia,https://eng-archive.aawsat.com/theaawsat/news-middle-east/saudi-arabia/historic-agreements-include-the-demarcation-of-sea–borders–and–a–bridge–between–egypt–and–saudi–arabia Historic, accessed on 4/9/2018

[3]– اتفاقية الحدود تنقل السيادة على تيران وصنافير إلى السعودية ولا تنهي الإدارة المصرية، http://akhbar–alkhaleej.com/news/article/1076720 تاريخ الدخول 2018/9/1

[4]- حقائق عن جزيرتي تيران وصنافير :تاريخ الدخول 2018/8/31 -http://www.bbc.com/arabic/middleeast-38640248:

ب–جزيرة ميون *

تقع جزيرة ميون في قلب المضيق وتربط بين البحر الأحمر وبين بحر العرب والمحيط الهندي. وتبلغ مساحتها حوالي 13 كيلومترًا مربعًا ومحمية بجبال، وفيها ميناء طبيعي في الجزء الجنوبي الغربي منها. وتتبع إداريًا لمديرية المعلا في محافظة عدن، وانتخابيًا لمحافظة تعز.

وتكتسب أهميتها الاستراتيجية من كونها تقسم مضيق باب المندب إلى قناتين القناة الشرقية وتعرف تاريخيًا باسم "باب إسكندر"، يبلغ عرضها 3 كيلومترات وعمقها 30 مترًا ووغير صالحة لمرور السفن. بينما القناة الغربية واسمها "دقة الميون" عرضها 25 كيلومترًا وعمقها يصل إلى 310 أمتار، وهي التي تمر عبرها السفن. وهو ما يجعلها تسيطر على الملاحة داخل المضيق كونها تتحكم في المدخل إلى البحر الأحمر من جهة الجنوب. ومن هذا المنطلق فإن أي تهديد ينطلق من المضيق وجزيرة ميون لا يهدد مصالح اليمن فقط، بل كذلك مصالح مصر ودول الخليج العربيودول القرن الأفريقي[1].

ج– أرخبيل حنيش *

تقع جزر أو جزيرة حنيش في البحر الأحمر في الجهة الجنوبية للمياه الإقليمية اليمنية، وتحديدًا إلى غرب ساحل مدينة الخوخة التي تقع على مسافة مائة وثلاثين كيلومترًا جنوب محافظة الحديدة في اليمن. وحنيش هو أرخبيل من الجزر تتشابه في تكوينها الجيولوجي وفي طبيعة تضاريسها. ويتكون أرخبيل جزر حنيش من جزيرة حنيش الكبرى، وحنيش الصغرى، وزقر، والقمة، والدار عيل، والمشاجرة، وهايكوك، وكوين، والمدورة الشمالية، والصخر، والقمتين، والوسطى، وجزيرة سيول حنيش[2].

---

* راجع الملحق رقم 4.

[1]- "جزيرة ميون... الثروة المدفونة في مضيق باب المندب"،فارس الجلال:
https://www.alaraby.co.uk/politics/2015/10/7/%D8%AC%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9%D9%85%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%B1%D9%88%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%81%D9%88%D9%86%D8%A%D9%81%D9%8A%D9%85%D8%B6%D9%8A%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%A8-8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AF%D8%A
تاريخ الدخول2018/9/3

* راجع الملحق رقم 5

[2]– سيري الدين عايدة، مرجع سابق، ص112.

وتعتبر جزيرة حنيش الكبرى من أهم الجزر اليمنية وأكبرها مساحة، حيث تقع على مسافة ستة وعشرين ميلًا بحريًا عن السواحل اليمنية لمدينة خوخة، ومسافة أربعين ميلًا من مدينة المخاء إحدى مدن محافظة تعز، وتبلغ مساحة الجزيرة خمسة وستين كم2، وتتبع هذه الجزيرة إداريًا لمحافظة الحديدة التي تتبع لإقليم تهامة. يعتبر ميناء حنيش ثاني أكبر موانئ اليمن بعد ميناء عدن، وتعتبر هذه الجزيرة من الجزر المتنازع عليها مع أرتيريا، ولكن بحكم قربها من اليمن حكمت محكمة التحكيم الدائمةفي عام 1998بأن تكون الجزيرة تابعة لليمن[1].

وتقع جزيرة حنيش الصغرى على مسافة عشرة كيلومترات من شمال شرق جزيرة حنيش الكبرى وجنوب جزيرة زقر، وتبلغ مساحتها ما يقارب تسعة كيلومترات مربعة، وتبعد عن السواحل اليمنية مسافة عشرين ميلًا بحريًا، وشمال غرب مدينة خوخة مسافة ستة وعشرين ميلًا بحريًا. وتستخدم هذه الجزيرة لأغراض الصيد التي حيث يقصدها اليمنيون خلال فصل الصيف. وتقع جنوب غرب جزيرة أبو علي[2].

د- جزيرة سقطرى:

سقطرى هي أرخبيل يمني مكون من ست جزر تقع في المحيط الهندي قبالة سواحل القرن الأفريقي بالقرب من خليج عدن، وتقع في الممر المائي لدول المحيط الهندي وكنقطة التقاء بين هذا المحيط وبحر العرب. ويشمل الأرخبيل ست جزر هي جزيرة سقطربودرسة وسمحة وعبد الكوري، وصيال عبدالكوري وصيال سقطربالإضافة إلى مجموعة من الجزر الصخرية[3]. ويبلغ عدد سكانها بحسب إحصاء 2004 حوالي 44120 نسمة وهم يتوزعون على الجزيرة حيث يبلغ اكبر تجمع لهم في السواحل الشمالية[4].

وكان أرخبيل سقطرى يتبع إداريًا لمديريتيحديبو (شرق) وقلنسية وعبد الكوري (غرب). منذ عام 2012 اصبح الأرخبيل يتبع محافظة حضرموت بموجب قرار جمهوري رقمه 23 لسنة 1999وفي

---

[1]- سيري الدين عايدة، مرجع سابق، ص 118.

[2]- المرجع نفسه ، ص119.

[3]- فائزة حسين باصديق، **سقطرى وثرواتها الكامنة**، الندوة الدولية العلمية الأولى حول جزيرة سقطربالحاضروالمستقبل، دار الجامعة للطباعة والنشر، الجزء الثالث، 1999، ص17.

[4]- الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2004 هو التعداد الثانيفي الجمهورية اليمنية منذ قيامها1990 صنعاء، ص45.

تشرين الأول من عام 2013 أصبح أرخبيل سقطرى محافظة مستقلة. وقد تم تصنيف سقطرى كأحد مواقع التراث العالمي في الاجتماع الـ 32 للجنة التراث العالمي عام 2008[1].

وتحتل سقطرى موقعًا استراتيجيًا مهمًّا في المحيط الهِنْدِي كونها تقع على مفترق طرق من الممرات المائية البحرية الاستراتيجية وبالتالي يمكن لأي قاعدة عسكرية في جزيرة سقطرى مراقبة حركة السفن بما في ذلك السفن الحربية في خليج عدن والمحيط الهندي. وهو ممر بحري رئيسي يربط بين الشرق الأوسط وشرق آسيا وأفريقيا مع أوروبا والأميركتين. وعلى مقربة من سقطرى، عبر خليج عدن والبحر الأحمر طريق العبور الرئيسية لناقلات النفط.في حين تمر التجارة البحرية من شرق وجنوب أفريقيا إلى أوروبا الغربية بالقرب من سقطرى عبر خليج عدن والبحر الأحمر.كما تمر عبر هذا الطريق نسبة كبيرة من صادرات الصين الصناعية إلى أوروبا الغربية، بالإضافة للتجارة البحرية من شرق وجنوب أفريقيا إلى أوروبا الغربية[2].

ونظرًا لهذه الأهمية فقد احتدم التنافس الجيوسياسي فكان أرخبيل سقطرى جزءًا من التنافس الأمريكي – السوفياتي خلال الحرب الباردة، كان للاتحاد السوفياتي قاعدة بحرية عسكرية سوفياتية متقدمة في جزيرة سقطرى (التي كانت في ذلك الوقت جزءا من جنوب اليمن)، للبوارج والأساطيل، ظلت تعمل حتى قيام الوحدة اليمنية عام 1990. وعام2010، دخل الروس في مفاوضات جديدة مع الحكومة اليمنية بشأن إنشاء قاعدة بحرية في جزيرة سقطربولكن المناقشات الأمريكية واليمنية (بترايوس– صالح)في 2كانون الثاني2010 كانت حاسمة في إضعاف التقارب الدبلوماسي الروسي مع الحكومة اليمنية. حيث التقى الرئيس صالح والجنرال ديفيد بترايوس، قائد القيادة المركزية الأمريكية، لإجراء مناقشات رفيعة المستوى وراء الأبواب المغلقة وقدّمت وسائل الإعلام الاجتماع الذي دار بين صالح وبترايوس بوصفه استجابة لمناسبة محاولة التفجير الفاشلة لطائرة الرحلة رقم 253 المتجهة إلى ديترويت والتابعة لشركة "نورثويستايرلانيز" أثناء أعياد الميلاد ويبدو أن هذا اللقاء حدث لهذا الغرض كوسيلة لتنسيق مبادرات مكافحة الإرهاب الموجهة ضد "تنظيم القاعدة في اليمن"، بما في ذلك استخدام طائرات من دون طيار أمريكية وصواريخ على أراضي اليمن.

---

[1]– الجمهورية اليمنية، سيرة 15 سنة، كتاب خاص بمناسبة العيد الوطني الخامس عشر 22 مايو 2005، ص200.

[2]– عبد الله محمد علي نجاد، **الأهمية الاستراتيجية للجزر اليمنية في البحر الأحمر** وخليج عدن (1945–**1973)**،دائرة التوجيه المعنوي، اليمن صنعاء، 2006، ص47.

أكدت العديد من التقارير أن الاجتماعات بين صالح وبترايوس كانت بهدف إعادة تعريف التدخل العسكري الأمريكي في اليمن بما في ذلك إنشاء قاعدة عسكرية كاملة في جزيرة سقطرى.

وذكرت تقارير أن الرئيس الأسبق علي عبد الله صالح "تنازل عن جزيرة سقطرى للأمريكان الذين سيقيمون في القاعدة العسكرية، مشيرا إلى أن المسؤولين الأمريكان والحكومة اليمنية وافقوا على إنشاء قاعدة عسكرية في سقطرى لمواجهة القراصنة وتنظيم القاعدة وفي العام نفسه، وقبل يوم واحد من الاجتماعات بين صالح وبترايوس في صنعاء، أكد الجنرال بترايوس في مؤتمر صحفي في بغداد، ان المساعدة الأمنية لليمن ستكون من 70 مليونا إلى أكثر من 150 مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها 14 ضعفًا منذ عام 2006 قدِّمت هذه المضاعفة للمساعدات العسكرية لليمن إلى الرأي العام العالمي كرد فعل على حادث تفجير طائرة ديترويت، المزعوم تنفيذه من قِبل تنظيم القاعدة في اليمن[1].

المبحث الثاني:التركيبة الديمغرافية والاجتماعية في اليمن

أوّلًا: ديمغرافيا السكان في اليمن

تتميز إحصائيات السكان في اليمن بحداثتها إذ أنها لم تبدأ إلا في سبعينيات القرن العشرين وتشير هذه الإحصائيات إلى أن عدد سكان اليمن الذي كان 4.3 مليون نسمة عام 1950م ارتفع إلى 5،2 مليون عام 1960م وإلى 6،3 مليون عام 1980م ثم إلى 12،2 مليون عام 1988م وفي تعداد عام 1994م بلغ سكان اليمن 15،831757 نسمة وفي عام 2007 بلغ عدد السكان 23,3 مليون نسمة وبحلول 2040، قدرت الزيادة السكانية بحوالي 47 مليون نسمة[2].

1-http://www.tlaxcala.es/pp.asp?lg=en&reference=10009/ Yemen and The Militarization of Strategic Waterways: Securing US Control of Socotra Island and the Gulf of Aden The Socotra Military BaseAUTHOR: Michel CHOSSUDOVSKY

تاريخ الدخول في2018/9/11

[2]– تقرير مشترك بين البنك الدولي والجمهورية اليمنية –الجمهورية اليمنية تقرير حول وضع التعليم: التحديات والفرص –حزيران 2010.

تطور النمو السكاني في اليمن		
عدد السكان	السنة	±%
1950	4,316,000	—
1960	5,116,000	+18.5%
1970	6,145,000	+20.1%
1980	7,945,000	+29.3%
1990	11,948,000	+50.4%
2000	17,723,000	+48.3%
2010	24,053,000	+35.7%

جدول1: تطور النمو السكاني في اليمن

وقد بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة في اليمن 64 سنة، وهو أقل بكثير من المتوسط الإقليمي العربي الذي يبلغ 70.6 سنة. على نحو مماثل، بلغ معدل وفيات الأمهات 385 لكل 100 ألف ولادة حية في عام 2015، وهو معدل أعلى بكثير من المتوسط الإقليمي البالغ 156 لكل 100 ألف ولادة حية.

يتوزع سكان اليمن على محافظات الجمهورية بصورة غير متوازنة وذلك لأسباب طبيعية واقتصادية فنجد أن أكبر محافظة من حيث عدد السكان هي محافظة تعز تليها محافظة الحديدة ثم آب ثم أمانة العاصمة على التوالي وتشكل هذه المحافظات الأربع حوالي نصف عدد السكان المقيمين في الجمهورية (42.8%) وتعتبر محافظة المهرة ومأرب و ريمة أصغر المحافظات من حيث عدد السكان حيث تمثل سكانها (0.45%، 1،2%، 2%) على التوالي من إجمالي السكان (جدول 1). ويظهر التشتت الكبير في توزيع سكان البلاد على تلك التجمعات السكّانية وخاصة سكان الريف وهذا التشتت نجده اكبر في المحافظات ذات الطبيعة الجبلية بشكل أساسي، وقد أدى تشتت القرى والتجمعات السكانية على التضاريس الجبلية الوعرة إلى صعوبة وصول الخدمات الأساسية للسكان وارتفاع تكلفتها كما ساهمت هذه الظواهر الطبيعية في عزلة السكان لسنوات طويلة[1].

وتقسم الجمهورية اليمنية إداريًا إلى (21) محافظة وتقسّم المحافظات إلى (333) مديريةوتضم (36986) قرية.كما يبلغ عدد الدوائر المحلية (5620) دائرة محلية (مركز انتخابي)[2].

---

[1]-اتجاهات نمو السكان،http://www.yemen-nic.info/sectors/popul،تاريخ الدخول:12\9\2018

[2]- المصدر نفسه.

شهدت كل محافظات اليمن تحولات هامة في نسبة سكان الريف والحضر، بين تعداد اليمن 1994 وتعداد 2004 وتمثل هذا التحول في نمو سكان الحضر، حيث تشير نتائج تعداد 1994 أن نسبة سكان الحضر كانت (23،5%) بينما ارتفعت هذه النسبة لتصل عام 2004 إلى حوالي (28،64%)، مما يؤكد أن النمط الريفي هو السائد في الجمهورية اليمنية . كما شهدت اليمن نموًا في سكان الحضر في المدن الرئيسة بشكل أكبر من المدن الأخرى ويتضح ذلك من خلال نمو السكان في العاصمة صنعاء ومدينة عدن والحديدة وتصل النسبة إلى 100% في عدن إلا أن التحضر في المدن الرئيسية في اليمن وخاصة العاصمة صنعاء تحضّر زائف حيث ينتقل السكان من الريف إلى المدينة مع احتفاظهم بعاداتهم وتقاليدهم دون تغيير، كما أن الهجرة لا تغيّر من مستوى معيشة الفرد لتصبح الهجرة مجرد تغيير مكان الإقامة[1].

واليمن بلد شبه متجانس مذهبيا، حيث يسود فيها مذهبان اثنان تقاربا تاريخيا في الكثير من رؤاهما الدينية وتعايشا دون صراعات عدا فترات محدودة، وغالبية السكان هم من أتباع المذهب السني الذين يقدرون بنسبة تقترب من 70%، ويتركزون في المناطق الجنوبية والساحلية والهضاب الوسطى، وهناك أتباع المذهب الزيدي الذين تقدر نسبتهم بما يقرب من 30%،[2] تعيش غالبيتهم في المناطق الشمالية. وهناك أيضًا أقليتان إحداهما الطائفة الإسماعيلية القليلة العدد التي تصنف كجزء من الشيعة، والأخرى هي اليهودية ولا يتجاوز عدد أفرادها المئات، بعد أن هاجر غالبيتهم إلى فلسطين المحتلة في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي ضمن خطة منظمة لتهجيرهم[3].

وتعتبر اللغة العربية هي اللغة الرسمية في اليمن مع وجود أقلية تتحدث باللغة المهرية في شرقي البلاد. ولسكان جزيرة سقطرى لغتهم الخاصة هي اللغة السقطرية ولا علاقة للمهرية والسقطرية بالعربية الجنوبية القديمة التي كانت سائدة في اليمن أيام التاريخ القديم[4].

---

[1]-The General Census of Population 2004,
http://www.sabanews.net/en/news85385.htmRetrieved 26/8/2018

[2]– "**التحديات الاجتماعية التي تواجه اليمن في عشر سنوات 2006–2015**" صحيفة القدس العربي، لندن 25 تشرين الأول، 2006.

[3]-Reuben Ahroni, **Jewish Emigration from the Yemen**, 1951-98: Carpet Without Magic, Psychology Press, London, p.20

[4]-Leonid Kogan and Andrey Korotayev: **Sayhadic Languages (Epigraphic South Arabian)**, Routledge, London, 1997, p. 157-160

ثانيًا:البنية القبلية في اليمنوتأثيرها على الوضع السياسي

افرز التطور التاريخي للمجتمع اليمني خلال العصور الوسطى حتى مطلع العصر الحديث نمطين رئيسين من أنماط العلاقة بين القبيلة والدولة، تمثل النمط الأول في علاقة قائمة على سيطرة الدولة الكاملة على القبيلة وقد ساد هذا النمط في المناطق الجنوبية والشرقية، أما النمط الثاني فقد تمثل في تعالي الدولة على البنى القبلية وتمتع هذه الأخيرة بقدر من الاستقلال عن الدولة، وقد استندت قوة الشيوخ في المناطق الشمالية على مكانتهم الاجتماعية المتوارثة غير أن الشيوخ لم ينضموا إلى الجسم السياسي للدولة [1].

منذ أن احتل الكابتن هينس* عدن*[2] في 19 كانون الثاني 1839 انتهج سياسة قائمة على إثارة المشاكل وتغذيتها بين القبائل لتقتتل فيما بينها بما يقلل من احتياجه لقوات بريطانية كبيرة [3].

وقد وافقت حكومة بومباي* على هذه السياسة[4]، وكذلك وافقت عليها إدارة شركة الهند الشرقية، حيث كتبت إليه قائلة: "حرض القبيلة الموالية على القبيلة المعادية، فلا تحتاج إلى قوات بريطانية[5]، وقد نجح هينس ومن بعده المندوبين والحكام البريطانيين في تقسيم الجنوب والشرق اليمني إلى مشيخات وإمارات ودويلات وصل عددها في خمسينات القرن العشرين إلى 25 دويلة قبلية، ارتبط جميعها باتفاقات حماية مع الإدارة الاستعمارية في عدن. وعندما نال الجنوب استقلاله في تشرين

---

[1]– توماس جيرهولم،**تكوين المجتمع التقليدي: العوامل الداخلية والخارجية**، مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء، العدد السابع، 1987، ص 149.

*الكابتن استافوردبيتزورثهينس الذي احتل عدن عام 1839 م ,وعينته الحكومة البريطانية حاكما لأهم مستعمراتها لفترة تزيد عن 13 سنه .

* كانت عدن مستعمرة منذ احتلالها عام 1839 حتى عام 1931 تتبع إدارة بومباي وفي عام 1931 فصلها الإنكليز عنها ليضعوها تحت إدارة دلهي وفي أبريل 1937 تم إنهاء تبعيتها للهند وتحويلها إلى مستعمرة تاج التابعة وزارة المستعمرات البريطانية مباشرة.

*كانت حكومة التاج الملكي البريطاني الممتدة بمستعمراتها ومتناثرة في أصقاع كثيرة داخل الكرة الأرضية وكانت الهند أكبر مستعمراتها وكانت بومباي عاصمة للهند فسلم التاج البريطاني إدارتها لحكومة بومباي والتي كانت تسمى آنذاك "درة التاج الملكي البريطانية.

[2]– مديحة احمد درويش، **النشاط الأمريكي في اليمن (1918–1939)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2002، ص 19–20 .

[3]– هارولد ف. يعقوب،**عدن وجنوب اليمن في ملوك العربC.I.S**.،ترجمة احمد الضواحي، طبعة أولى، مطبعة العلم، دمشق ،1967، ص45.

[4]– المصدر نفسه، ص 65.

[5]– حامد جاد طه، **سياسة بريطانيا في جنوب اليمن**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1969، ص 325.

الثاني 1967 عملت دولة الاستقلال على القضاء على سلطة شيوخ القبائل فدمجت الدويلات القبلية في دولة قومية واحدة، أما الدولة التي تشكلت في الشمال بعد ثورة 1962 فقد عمدت إلى ضم شيوخ القبائل إلى الجسم السياسي للدولة [1]، وبعد إعادة توحيد اليمن عام 1990 التزمت دولة الوحدة بدمقرطة الحياة السياسية وأكدت على التزامها بخلق مجتمع ديمقراطي تتحدد فيه العلاقات السياسية والقانونية بين الأفراد على أساس مبادئ المواطنة المتساوية، ولكن رغم مرور 28 عاما منذ بدء التحول الديمقراطي إلا أن كثيرا من متطلبات وشروط المواطنة المتساوية غير محققة[2].

أ- تعريف القبيلة

تُعرف القبيلة في العديد من دراسات الأنثروبولوجيا بأنها مجموعات بشرية يجمع بينها رابط القرابة سواء كانت فعلية أو وهمية وتعيش متجاورة وتعتمد على موارد وشروط حياة أساسية مشتركة تديرها بشكل جماعي وبالرغم من تعدد التعريفات التي تتناول الظاهرة القبلية،فان العديد من الأدبياتالانثروبولوجية قد أعطت للبعد العرقي (القرابة)أهمية كبيرة، وهو يثير تساؤلات حول مدى اتساق هذا الأمر مع واقع القبيلة وتعريفها، وفيما اذا كان منالممكن الاكتفاء ببعد واحد كالبعد القرابي في تعريف وتحديد معنى القبيلة[3].

وكذلك ظهرت العصبيات القبلية كتعبير عن التعاضد والتعاون بين أفراد القبيلة الواحدة، وكمرجعية عمل يُلزم بها كل فرد داخل القبيلة بعيدا عن فكرة اتحاد هذه القبائل في وحدة سياسية واحدة. ومن الملاحظ أنَّ العلاقات بين القبائل تقوم على العصبية المستندة على امرين: القرابة والملازمة، بحيث تذوب (الأنا) في (نحن) التي يشعر الفرد بأنها تحميه وتدافع عنه ضد الآخرين، فأساس الرابطة العصبية هي المدافعة والمحاماة عن القريب، حيث يظهر الفرد عصبية شديدة للأفراد القريبين بالنسب إليه، وعلى العكس من ذلك، فالعصبية تخف حدتها اتجاه الأفراد البعديين في نسبهم يستعاض عنها بما يمكن أن نطلق عليه المصالح المشتركة[4].

---

[1]- عادل مجاهد الشرجبي، **التحضر والبنية القبلية في اليمن**، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة القاهرة، كلية الآداب 1991 ص 169.

[2]- **القصر والديوان: الدور السياسي للقبيلة في اليمن**، تقرير،تحرير عادل الشرجبي، المرصد اليمني لحقوق الإنسان،صنعاء، 2009، ص6.

[2]- القبيلة في اليمن ودورها في الاحتجاجات الشعبية 2011 – 2012.
https://www.democraticac.de/?p=53101، تاريخ الدخول 2018/9/12

[4]- محمد محسن الظاهري، **المجتمع والدولة –دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية –(اليمن نموذجًا)**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004 ص171.

يُعتبر ابن خلدون احد علماء الاجتماع الأوائل الذين تناولوا الظاهرة القبلية، حيث كان قد تنبّه إلى أهمية عنصر النسب والقرابة ودوره في بعث العصبية القبلية، لقد اعتبر ابن خلدون أن عنصر النسب هو امر وهمي لا حقيقة له، فالقبيلة تلجأ إليه من اجل صياغة علاقة التعاون والالتحام بين أفرادها لتكوين علاقة طبيعية، أي أن ثمرة الأنساب وفائدتها تكمن في العصبية للمناصرة[1].

وفي نفس هذه المسألة، ينتقد الأنثروبولوجي الفرنسي جودلييه التأويل الذي يجعل من علاقات القرابة أساس للمجتمعات القبلية، حيث يشير إلى أن هذا الأمر يقلل من أهمية علاقات أخرى ودورها داخل هذه المجتمعات، وهي علاقات اقل ظهورا للعيان، لكنها في قلب حراكها اليومي. هذه العلاقات بنظره هي التي تشرعن السيادة التي تؤسس القبائل على إقليم وموارده وساكنيه، أكان هؤلاء أعضاء في القبيلة أم خاضعين لها. والحال أن تلك العلاقات لا تنتسب أبدًا أو حصرا إلى القرابة، وهي التي جرت العادة على تمييزها وتصنيفها في فئتين السياسي والديني[2].

ب-القبلية في اليمن

اليمن كما تعرفه الكثير من المنظمات الدولية ومراكز الأبحاث مجتمع تقليدي دخل مسار التحديث متأخرا، تبرز فيه القبيلة والعشيرة كبنى اجتماعية فاعلة ومقررة وليست مجرد تشكيلات تنتمي إلى الماضي. فبنية القبيلة الاجتماعية تشكل السمة المميزة للتركيب الاجتماعي، وفاعليتها لا ترتبط بالسلوك الفردي فحسب بل بالسلوك الجمعي أيضًا وضمن مجالات الفعل السياسي والاجتماعي. وتعد الأسرة الممتدةالقاعدة العريضة التي تتكون منها القبيلة، وتشكل الرابطة القبلية العامل الرئيس والأكثر أهميه في البناء القبلي خاصة في مناطق الشمال والشمال الشرقي من البلاد[3]. وتشكل القبائل في اليمن الغالبية العظمى من المواطنين وجلهم من قبائل همدان وحِميَر وكِندة ومذحج وحضرموت ومايندرج تحتهم من بطون وفخائذ وقبائل أخرى[4].

---

[1]- محمد عابد الجابري،**العصبية والدولة ومعالم نظرية ابن خلدون في التاريخ الإسلامي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص 171.

[2]- موريس جودلييه، **القبائل في التاريخ وفي مواجهة الدول**، دار الفارابي، بيروت، 2015، ص 18 – 19.

[3]- **الفاعلونغير الرسميين في اليمن: أسباب التشكل وسبل المعالجة**، سلسلة التقارير المعمقة، تحرير شفيق شقير، مركز الجزيرة للدراسات، نيسان 2010.

[4]- محمد السروري، **الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في اليمن في عهد الدويلات المستقلة**، وزارة الثقافةوالسياحة اليمنية 2004 ص 723.

يتكون تجمع همدان من قبيلتين كبيرتين (حاشد وبكيل) وتستوطنان المناطق الشمالية، في حين يتألف تجمع قبائل مذحج من ثلاث قبائل هي: عنس ومراد والحدا، وتعيش في المناطق الشرقية من اليمن، أما قبائل حميَر فقد سكنت المناطق الجبلية الجنوبية والهضاب الوسطى. وقد أدت الظروف السياسية في اليمن خلال العصور الوسطى ومطلع العصر الحديث إلى إعادة رسم الخارطة القبلية، فانضمت قبائل مذحج إلى اتحاد قبائل بكيل، وانضمت بعض قبائل حمير إلى اتحاد قبائل حاشد، وبالتالي فان الخريطة القبلية في اليمن لم تكن جامدة، ذلك لأن البنية القبيلية لم تتحدد فقط على أساس القرابة، بل أيضًا على أسس سياسية واقتصادية[1].

كما أن الأمر لا يتوقف عند هذا الأساس فقط، بل إنه يعتمد أيضًا على عناصر أخرى لا تقل أهمية وحضوراً عن عنصر القرابة والنسب، وذلك وفقًا لنمط التصنيف في هذه البنية: اتحاد قبلي – قبيلة – عشيرة/بيت. فالرابطة على مستوى الاتحاد القبلي مثلًا هي رابطة تقوم على أساس المولاة، أما على مستوى القبيلة فإن الرابطة تقوم على أساس المصالح المشتركة. أما عنصر القرابة فنجده على مستوى العشيرة أو البيت، حيث يضم أفرادا يتصلون بصلة قرابة إلى الجد الخامس أو السادس أو السابع. وبالتالي فإن القرابة التي تشير إليهاالتنظيمات القبلية على مستوى الاتحاد القبلي أو القبيلة هي مقاربة غير دقيقة في غالب الأحيان[2].

وتتميز الحياة الاجتماعية للقبيلة في اليمن بعدد من السمات والجوانب، ويمكن تلخيص وذكر بعضها بشكل مختصر كالتالي[3]:

1- وحدة اللغة والثقافة المشتركة لدى جميع أفراد القبيلة

2-رابطة الدم والنسب عامل أساسي للتجانس

3- الموقع الجغرافي والحدود المعلومة لكل قبيلة

4- وحدة الأعراف والعادات والتقاليد المشتركة

5- ذوبان الفرد في الجماعة والجماعة في الفرد

---

[1]- محمد محسن الظاهري،المجتمع والدولة . مصدر سابق ص 91.

[2]- **القصر والديوان** مرجع سابق، ص 9

[3]- سمير العبدلي، **ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن: دراسة ميدانية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 62.

* هو نظام كتابة قديم تطور في جنوب الجزيرة العربية، معظمه في اليمن، وشمال القرن الأفريقي قرابة القرن التاسع العاشر قبل الميلاد ، وهو أحد ضروب الكتابة العربية الجنوبية ويسمّيه المستشرقون الخط التذكاري أوالنصبيّ.

6- وحدة المصالح الاقتصادية المشتركة والمصير والهدف المشترك

7- الميل إلى الاستقلال وعدم الخضوع لسلطة الدولة، والميل إلى الحرية المطلقة

وتتعدد القبائل والاتحادات القبلية في اليمن، وأهمها:

- قبيلة همدان:

هَمْدان هو اسم لأرض سبئية قديمة، يعود ذكرها للقرن السابع ق.م، وهمدان جد لقبيلتي حاشد وبكيل، ووفقًا لهم هو همدان بن مالك بن زيد بن أوسلة بن ربيعة بن الخيار بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ. وجاء ذكر همدان في نصوص المسند القديمة* بصيغة "أرضم همدن" وحرفيا تعني "أرض الهمد"، والأرض الهمد هي الأرض الجافة التي لا تُنبت. وتنقسم همدان إلى قسمين رئيسين هما حاشد وبكيل وهي قبائل كبيرة.

تتمركز قبائل همدان في صنعاء وما حولها، ولهم امتداد في محافظة عمران، مع وجود قبائل منفصلة المشيخة خارج حدود الجمهورية اليمنية مثل قبيلة يام[1].وقديمًا سميت قبيلتا "حاشد وبكيل" "بجناحي الأئمة الزيدية"، لكن هذا لا يعني بالضرورة، أن كل همدان زيدية، أو أن الزيدية محصورة فيهم، إنما هم كذلك من ناحية تاريخية[2].

وتعتبر حاشد أكثر القبائل نفوذًا في الجمهورية اليمنية منذ سقوط الملكية عام 1962 وبعد الوحدة اليمنية. أما بكيل فتنقسم لأربع أقسام رئيسية، هي أرحب ومرهبة ونهم وشاكر، وهي أكثر القبائل اليمنية عددًا ودخل فيهم قبائل كثيرة، فأصبحت الاتحاد القبلي الأكبر في اليمن، ولكنهم ليسوا بنفوذ حاشد ومرد بسبب تعدد مشيختهم وعدم استقرارها في أسرة واحدة[3].

- قبيلة كِندة:

كِندة قبيلة عربية قديمة يعود ذكرها في نصوص المسند السبئية للقرن الثاني ق م. وتنقسم كندة تاريخيًا إلى ثلاثة أقسام، هي "بنو معاوية" ويضاف إلى هذه لفظة "الأكرمين" كونهم كانوا الملوك من كندة، والقسمين الآخرين هم "السكون" و"السكاسك"، وتتفرع من هذه الأقسام الثلاث أكثر من خمسين

---

[1]-Himyar: Acient History, Le Muséon: Revue d'ÉtudesOrientales, H. Von Wissmann, Vol 77 no 3-4 pp.457- 498.

[2]- Sarah Philips, **Yemen's Democracy Experiment in Regional Perspective**, Palgrave Macmillan, New York, 2008, p 91.

[3]**-F. Gregory Gause**, Saudi-Yemeni Relations: Domestic Structures and Foreign Influence, **Columbia University Press, 1990, p.19**

قبيلة. يتواجدون في اليمن وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة وتوجد عشائر في العراق والأردن ما زالت متمسكة بنسبها القديم[1].

- قبيلة مذحج:

يعود أقدم ذكر لقبيلة مَذحِجللقرن الثاني ق.م وكانوا جزءا من مملكة كندة، وهي واحدة من الأقسام التي تعود إليهاأصول قبائل كثيرة في اليمن وباقي شبه الجزيرة العربية، وعدد من الأقطار الأخرى ممن أبقى على ارتباطاته القبلية، عرفت القبيلة في كتب التراث العربية بلقب مذحج الطعان.

تنقسم مذحج تاريخيًا إلى ثلاثة أقسام هي "سعد العشيرة" و"عنس" و"مراد"، ويتواجدون في معظم مناطق اليمن وهم قبائل كثيرة مثل قبيلة "النخع" التي تتواجد في محافظة البيضاء وأبين، وقبيلة "بنو الحارث بن كعب" ويتمركزون في شبوة ومأرب وصداء، وقبيلة "المنهالي" التي تتواجد في شمال حضرموت وسنحان، وحول صنعاء وهي قبيلة علي عبد الله صالح. كما تعود أصول عشائر الدليم في بادية العراق وسورية إلى قبيلة مذحج[2].

- قبيلة حِميَر:

حمير هو الابن الأكبر لـ "سبأ"، وأخ "كهلان"، ويقال أن الحميريين هم من أسقطوا سبأ وحضرموت ووحدوهما في دولة واحدة، وكذلك استولوا على "دهسم"، وهي أرض قبيلة يافع والمعافر، واقتتلوا مع سبأ طويلا، حتى أسقطوها نهائيا قرابة 275 ميلادية[3].وكثيرة هي القبائل التي تنسب إلى حميَر في أرجاء اليمن وخارجها[4].

ويعدُّاليمن أكثر بلدان العالم العربي قبلية من ناحية نفوذ زعماء القبائل وتغلغلهم في مفاصل الدولة. تشكل تحالفات قوية لبناء دول أو إسقاطها رغم أن عموم القبائل تعود إلى أقسام مشتركة بطبيعة الحال، فإن نسب القبيلة يعد ترفا معرفيا في اليمن فهو ليس بأهمية التحالفات فالقبائل أبعد من أن تكون هياكل مجتمعية متجانسة بأي حال من الأحوال. قد تشترك عدة عشائر في تاريخ و"نسب" مشترك ولكن القبيلة في اليمن ليست كيانا سياسيا متماسكا فقد تغيّر عشائر تنتمي لـ"نسب" مشترك

---

[1]-Albert Jamme, **inscription from Mahram Bilqis**, Johns Hopkins Press, Baltimore,1962 p.137.

[2]– إبراهيم احمد المقحفي، **معجم البادان والقبائل اليمنية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، دار الكلمةللطباعة والنشر، القاهرة2001،ص142.

[3]–Himyar: Acient History, op.cit

[4] –Kenneth Anderson Kitchen: **Documentation for Ancient Arabia**. Pa I:. Chronological Framework and Historical Sources, Liverpool University Press, Liverpool, 1994.

انتمائها وولائها حسب ماتمليه الاحتياجات والظروف وتجد لها والقبيلة المتحالفة معها "نسبًا" مشتركًا[1].

ورغم غياب الإحصاءات الرسمية عن عدد القبائل وحجمها في المجتمع اليمني إلا أن الباحثة الروسية "جولوفكايا إيلينا " في أحد دراستها تذهب إلى أن القبائل اليمنية تشكل ما يقرب من 85% من إجمالي سكان اليمن في المحافظات الشمالية، أما عن عددها فالبعض يقدرها بأكثر من 168 قبيلة، غير أن هذا الرقم أقل بكثير مما هو عليه الأمر في الواقع خاصة بعد الانبعاث الجديد للقبيلة في المحافظات الجنوبية ذلك "إنه مع غياب الكثير من ملامح التنظيم الاجتماعي التقليدي في حضرموت (وبقية المحافظات الجنوبية) وظهور المجتمع المدني على أثر عملية حراك اجتماعي تاريخية مر بها هذا المجتمع خلال ربع القرن الماضي، فإن ملامح جديدة قد ظهرت بعد التغيير البنيوي السياسي والاقتصادي وتغيير الخيارات السياسية بداية من عقد التسعينات مفسحة المجال لقيم اجتماعية تقليدية بالظهور بعد كمون استمر ردحًا من الزمن[2].

أن بقاء مفهوم القبيلة في الشمال يعود إلى أن الثورة التي قامت لم يكن لها أي رؤية واضحة بما يخص وضع القبيلة ودمج أفرادها، بل على العكس جذبت إليهاالمشايخ ظنا منها بأنهم سيقومون خلال يوم وليله بدمج أفرادها في إطار الدولة إلا أن القبيلة كانت أذكى من ذلك واحتفظت بطبيعتها. بينما في الجنوب كان الوضع مختلفاً فقد كان لدى الثورة رؤية واضحة, لذا استطاعت أن تغير مفهوم القبيلة بشكل مختلف ودمجت أفرادها في إطار الدولة[3].

عامة يمكن القول إن المجتمع اليمني يتصف بتعدد البنى القبلية والعصبوية الفاعلة التي تناقض نظام الدولة وضوابطها المدنية، في حين نجد أن شكل نظام الحكم ونصوصه الدستورية والقانونية لا تتحكم أو توجه العقل السياسي للمجتمع اليمني، بل لا يزال هذا العقل محكوما بقوة الموروث الاجتماعي وثقافته. وبقدر ما تستند النخب السياسية إلى سند قبلي فإنها تضعف من قدر الدولة ومؤسساتها وتحط من هيبتها، الأمر الذي ترتب عليه ولسنوات طوال تقوية المجتمع القبلي وإضعاف مرتكزات الدولة ومؤسساتها[4].

---

[1]– جواد علي، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام** ، ج 4، دار الساقي، بيروت، 2001، ص 420.

[2]– جولوفكايا . إيلينا .ك، **التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية**، 1962، 1985م، ترجمة محمد على البحر، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمنى، 1994م.

[3]– **القصر والديوان**، مرجع سابق . ص29.

[4]– **المرجع نفسه**، ص 29–30.

ثالثًا: المحددات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لدور القبيلة في اليمن:

إن المسار التاريخي لتشكل الدولة في اليمن كان محفوفا بالمخاطر الداخلية والخارجية،واهمها تلك التي نشأت في الداخل من خلال صراع سياسي في ظاهره وبخلفيّات اجتماعية (قبلية، مذهبية،طائفية)، ثم أخيرًا بخلفية أيديولوجية بين مكونات العمل الحزبي أيبين اليسار الاشتراكي و القوميين الناصريين والبعثيين،حيث كانوا جميعا في اشتباك سياسي وميداني غير منقطع ووفق تحالفات مع مختلف التكوينات ماقبل الوطنية،الأمر الذي ترتب عليه إعادة إنتاج القبلية والطائفية والمذهبية في اطار الصراعات السياسية لتشكل داعما وحماية للأطراف المتصارعة،وهنا أُضعفت الدولة ومقوماتها، بل وغُيّبت أسسها الدستورية والقانونية لمصلحة المجموعات المتحالفة التي فرضت منطقها وأسلوبها في إدارة الدولة مركزيا ومحليا [1].

يقوم الأساس الاقتصادي بدور مهم في تحديد العلاقات الاجتماعية داخل القبيلة. فلما كان الأساس الاقتصادي الذي تستند إليه القبيلة أساساً غير مستقر ومعرضاً للأزمات المتلاحقة، فإن هذا حتّم عليها السعي إلى الحفاظ دائما على اعلى درجات التضامن في مابينها.معنى ذلك أن تضامن أعضاء القبيلة شرط ضروري للبقاء،ولا يقتصر التضامن على العمليات الإنتاجية، بل يتعدى ذلك إلى درء خطر داهم[2].

في هذا السياق يمكن القول إن المسار السياسي والاقتصادي من منظور الفئات الحاكمة عمل على تشويه ملامح البنية الاجتماعية، وأثّر سلبا في مبدأ المواطنة المتساوية، إذ إن الفئات المهيمنة في قمة السلم الاجتماعي السياسي والاقتصادي هي امتداد حديث لتكوينه القائم على التحالف القبلي التقليدي نفسه، علاوة على ظهور تحالف بين القوى التقليدية والقوى الحديثة. أما المشايخ فهم قوة تقليدية دُعم نفوذها القبلي والاجتماعي بالنفوذ السياسي في مؤسسات الدولة الرسمية،ودعمت الدولة نفوذها الاقتصادي من خلال العطاء المادي الكبير، هنا يمكن القول أن الاستفادة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا من الدولة تكون عن طريق التنظيمات التقليدية العصبوية والعلاقات الشخصية والقرابية والمصالح المتبادلة. ولما كان المجتمع اليمني يتصف بتعدد البنى القبلية والعصبوية التي تناقض نظام الدولة وضوابطها، فان ذلك يستلزم ضرورة بناء الدولة الحديثة، وذلك يتطلب أن تتحول الولاءات

---

[1]– فؤاد الصلاحي، **نشوء الدولة الحديثة في اليمن ومسار تشكلها**، في الثورة اليمنية الخلفية والأفاق، تحرير فؤاد الصلاحي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ص27 –34.

[2]– المرجع نفسه، ص36 –42.

القبلية إلى ولاءات وطنية عامة نحو الدولة المركزية التي يجب أن تشكل الإطار المرجعي والرمزي لكل مواطن[1].

يرى مايكل هدسون أن المؤسسات السياسية الحديثة في اليمن قامت على البنى التقليدية التي عملت بدورها على إعاقة التقدم السياسي والاجتماعي[2]. ويشير بول دريش إلى أن القبائل اليمنية التي تعبر عن البنية الاجتماعية التقليدية استطاعت أن تبسط نفوذها على الحكومة، وان تردد مصطلحات وقيما حديثة كانت حكرا على الدولة[3].

أن أبناء القبائل في الوقت الحاضر اصبحوا يطمحون إلى عملية التحضر والنمو وإدخال الوسائل العصرية إلى حياتهم ومصادر إنتاجهم، إلا أنهم في الوقت نفسه مصرّون على أن تُحترم القيم الاجتماعية والأصول العرفيّة التي يتمسكون بها ويلتزمون بالحفاظ عليها. فقيم المجتمع القبلي لم تذب، ورغم النمو السريع للمدن،ورغم ارتفاع نسبة التعليم والتعرض لوسائل الاتصال الجماهيري،مازالت هذه القيم معششة ومتأصلة لدى الكثير من الشعب اليمني [4].

ويعمل بعض شيوخ القبائل على زعزعة العلاقة بين القوى السياسية وخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي[5]،إلا أن تنافس الفاعلين من شيوخ القبائل وصراعهم على السلطة في ظل التوازن القبلي قد يتيح للغير من خارج المحيط القبلي تولي السلطة وفقا لشروط طرفي الصراع والتنافس.فكثيرا مايلجأ هؤلاء الشيوخ في موضوع ترؤس الدولة اليمنية إلى طرف ثالث غير قبلي، فيتعاقدون معه، بل ويحتكمون إليه، وينصرونه في حال ترأسه الدولة، وذلك مقابل حكمه لقبائلهم، وإشراكهإياهم في صنع قراره السياسي. أما عند تجاوز هذا الحاكم والمحكم السياسي لشرط العقد المبرم مع شيوخ القبائل – سواء بسعيه لمد نفوذه وسيطرته على قبائلهم، أم محاولته إلغاء وجودهم السياسي على مستوى القبيلة

---

[1]– فؤاد الصلاحي،مرجع سابق، ص43 –50.

[2]– مايكل هدسون، **مأساة اليمن: مشاهدة الانزلاق نحو حرب أهلية، في: التحولات السياسية في اليمن:** بحوث ودراسات غربية 1990–1994، صنعاء، المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، 1995، ص 195–196.

[3]– بول دريش، **اقتراع شعبي يومي،الأمة والدولة في اليمن، في: التحولات السياسية في اليمن:** بحوث ودراسات غربية 1990–1994، صنعاء، المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، 1995، ص127–140.

[4]– محمد محسن الظاهري، **الدور السياسي للقبيلة في اليمن**،دار المنار، القاهرة 1990، ص 410.

[5]– قائد الشرجبي،**الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني**، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص 150.

والدولة– فإن هؤلاء المتصارعين والمتنافسين من زعماء القبائل يتعاونون لإسقاطه ويبحثون عن البديل الملبّي لشروطهم ومطالبهم وهكذا دوليك[1].

بعد انقلاب 1962 وقيام الثورة في اليمن وانقسام اليمنيين بين مؤيد للجمهوريين وآخر مؤيد للملكيين كانت النواة الأولى لإعطاء الدور السياسي للقبيلة هو لجوء القوات المصرية للاستعانة بالقبائل لمساندة ودعم الثورة عوضا عن أن تعمل على دعم تطوير الجيش اليمني [2]،بالمقابل بعض القبائل رفضت التعاون مع الثورة، لأنها بنظرهم تتيح للطبقة الوسطى الوصول إلى مؤسسات النظام السياسي، بقولهم في يوم 26 أيلول 1962: "لن نخضع لابن موزع البريد، وهي درجة من العلوية إلى يوم القيامة"، ومخاطبين المشير عبد الحكيم عامر: "انتم مطلعين لنا ابن سوق الملح بياع الفحم يحكمنا"، وقالوا للواء عبدالله جزيلان: "أن الناس يرفضون الثورة لأن السلال على رأسها ولماذا لا تكون أنت الرئيس وأنت من رجال بكيل" [3].

المبحث الثالث: مصر وثورة 1962

لم تكن اليمن عبر التاريخ مصدرا للتهديد المباشر للأمن القومي المصري،فإذا كانت مصر قد عاشت دائما أوغالبًا في خطر فان مصدر هذا الخطر قد جاءها أساسا من الشمال والشرق بينما كان دور الغرب والجنوب ثانويا وعارضا إلى حد بعيد [4]، ويمكن الجزم انه لم يكن هناك أي تهديد لمصر من اليمن عبر التاريخ[5].

ومع ذلك فإن تتبع تاريخ العلاقات اليمنية المصرية يكاد يشير إلى وجود ثابت لا يمكن تجاهله لهذه العلاقة، وهو أن مصر هي التي كانت عبر التاريخ قوة متدخلة في اليمن، ويتأكد وجود هذا النموذج من عملية دراسة لتاريخ العلاقات اليمنية المصرية، فقد حدثت أول محاولة غزو لليمن من مصر في ظل الحكم الروماني حين حاول حاكمها أن يغزو شبه جزيرة العرب وتعرض لخسائر

---

[1]– محمد الظاهري، مرجع سابق، ص 216.

[2]– المرجع نفسه، ص 137.

[3]– عبد الرحمن محمد العمراني، **أديب اليمن الثأر**، مركز الدراسات اليمنية، صنعاء، طبعة أولى، 1979، ص 414.

[4] -James N.Rousenau، **The Scientific study of Foreign Policy,** The Free Press, New York, 1971 pp. 287-289.

[5]–جمال حمدان، **شخصية مصر – دراسة في عبقرية المكان**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1970 ص 193–195.

جسيمة عند وصوله إلى مأرب, وقتها عاد الجيش الروماني إلى مصر مهزوما فاقداًنصف عديده قتلى والنصف الناجي المتبقي اغلبهم مرضى[1].

الفقرة الأولى: مراحل التدخل المصري في اليمن

أولاً: العصر الفاطمي

كانت بلاد اليمن في عهد الخلافة الفاطمية في مصر موطن الدعوة الفاطمية في جزيرة العرب[2]إذ كان المذهب الزيدي*قد انتشر في شمالها أواخر القرن الثالث الهجري[3] وكان العهد الفاطمي يتأرجح في اليمن بين القوة والضعف حتى قام بأمر الدعوة الفاطمية أمراء دولة الصلحيين باليمن وحرصوا على توثيق عرى الصداقة مع الخلفاء الفاطميين في مصر ممأعطى مركزاً ممتازاً لهم في اليمن[4]. ولم يزُل النفوذ الفاطمي في اليمن إلا بزوال دولتهم نفسها في مصر حوالي عام 1172[5].

ثانيًا: العصر الأيوبي

في عام 1174 سيّر صلاح الدين الأيوبي حملة بقيادة أخيه توران شاه لفتح اليمن انطلاقا من مصر وذلك بناءً على إشارة من الحاكم العباسي الذي اشتكى إليه أهل اليمن من حاكمهم الشيعي فطلب إرسال حملة تأديبية رادعة[6]. وبقيت الدولة الأيوبية حتى عام 1229 م تاريخ وفاة آخر سلاطين الدولة الأيوبية في اليمن، ولكن السبب الحقيقي للانهيار هو تحلل الدولة الأيوبية نفسها في

---

[1]– احمد فخري، **اليمن ماضيها وحاضرها**، جامعة الدول العربية: معهد الدراسات العربية المالية،القاهرة 1957، ص 61.

[2]– محمد جمال الدين سرور، **سياسة الفاطميين الخارجية والقاهرة**، دار الفكر العربي، 1967، ص 3–4.

*نسبة إلى الإمام زيد بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام.

[3]– احمد حسين شرف الدين، **اليمن عبر التاريخ: من القرن الرابع عشر قبل الميلاد إلى القرن العشرين**، ط 2، مطبعة السنة المحمدية،القاهرة، 1967، ص 31.

[4]– محمد جمال الدين سرور،**سياسة الفاطميين الخارجية والقاهرة**، مرجع سابق، ص 191–204.

[5]–المرجع نفسه، ص82– 106.

[6]– نظير حسان سعداوي، **التاريخ الحربي المصري في عهد صلاح الدين الأيوبي**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1957، ص 41.

مصر كما حصل مع الدولة الفاطمية، مما يشير إلى استمرار النموذج الفاطمي في علاقة حكام مصر باليمن مع خلاف في التفاصيل والأهداف[1].

ثالثًا: الحكم المملوكي

في عام 1323 نشبت حرب أهلية في اليمن استنجد طرفها الضعيف المجاهد علي, بالناصر محمد, فكانت فرصة لبدء الحملة المملوكية الأولى[2] ولكن ما لبث المجاهد علي أن انقلب على المماليك وأمام صمود اليمنيين واحتمائهم بشعاب الجبال اضطرت الحملة إلى العودة لمصر دون تحقيق أي شيء[3] ولكن المماليك لم ينسوا غريمهم فألقوا القبض على المجاهد علي عام 1350م أثناء محاولته بسط نفوذه على مكة واقتيد إلى مصر حيث فرض عليه السلطان غرامة مالية كبيرة لإخلاء سبيله وتعهده بالطاعة للسلطنة وإرسال الجزية السنوية دون انقطاع، وهكذا عاد نفوذ مصر إلى اليمن بعد أن تقلّص إلى حدّ كبير[4].

أما الحملة الثانية فبدأت في أوائل القرن السادس عشر مع بداية النزاع بين المماليك في مصر وحركة الإستعمار الأوروبي المتمثلة آنذاك في دولة البرتغال فقد كانت هذه الدولة خائفة من احتكار مصر لطرق التجارة بين الشرق والغرب.وهو ما دفعها إلى إنزال قوات عسكرية في جزيرة سقطرىعام 1507 حيث استطاع البرتغاليون تضييق الخناق على مخرج البحر الأحمر، كما حاولواالسيطرة على عدن لتكون مدخلهم إلى البحر الأحمر لكنهم فشلوا. وفي عام 1516 بدأ السلطان قانصوه الغوريحملة لطرد البرتغاليين وتمكين السيطرة والتحكم في هذا الطريق التجاري وحتى لا تفقد الدولة المملوكية مواردها الهائلة من التجارة الشرقية[5]. كما قام قانصوه الغوري بشن حملة علىآخر سلاطين الدولة الظاهرية عامر بن عبد الوهاب (1454– 1526)في اليمن لرفضه معاونة المماليك بحربهم ضد البرتغاليين، حيث انتهت هذه الحملة بانتصار الغوري وهو ما أدى إلى نشر النفوذ المملوكي في اليمن إلى حين سقوط مصر في يد العثمانيين، ممااجبر قائد الحملة العسكرية علىإعلان الخضوع للسلطان

---

[1]–احمد حسي شرف الدين، مرجع سابق، ص 219–231.

[2]– عبد الحميد البطريق،**من تاريخ اليمن الحديث (1517–1840)**، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، 1969، ص15–16.

[3]– المرجع نفسه، ص 128–130.

[4]– المرجع نفسه، ص 170– 172.

[5]– عبد الحميد البطريق،مرجع سابق، ص 18–20.

العثماني الذي ثبته كأول حاكم عثماني في اليمن إلى حين تمكن العثمانيون من فرض قوتهم الذاتية هناك[1].

رابعًا: العثمانيون ومحمد علي

بعد احتلال العثمانيين لليمن عام 1538 تولوا آنذاك عبء مواجهة البرتغاليين. إلاّ أنّ سيطرة العثمانيين شهدت عمليات توسع إلى الداخل وانحسارًا على سواحل البحر الأحمر إلى حين خروجهم منها على يد الزيديين العام 1635[2].

وفي العام 1818 كان دخول محمد علي باشا باسم العثمانيين إلى اليمن مؤشرًا لرسم صورته الجغرافية والسياسية وتحديد موقعه في الصراع الدولي.وفي إطار حملته على الحجاز بدأ محمد علي بالاحتكاك بالحكام في اليمن للتعاون مع المصريين في الحرب ضد الوهابية ولكنه ذهب لوحده مع جيشه لفتح الحجاز 1813، بالمقابل احتلت قواته بين 1815 وبين 1818 مناطق واسعة في اليمن إلا أن محمد علي أعادها إلى إمام صنعاء مقابل جزية سنوية ترسل قيمتها من محصول البن وهذا مايدل على أن أطماع محمد علي كانت اقتصادية اكثر منها سياسية. في المقلب الثاني كانت بريطانيا تراقب بقلق تحركات محمد علي وفي عام 1839 م تأكد للبريطانيين عزم محمد علي السيطرة على ميناء عدن وجميع جوانب اليمن في مداخل البحر الأحمر وفي خارجه، وكانت تخشى أن يتحكم في الطريق إلى الهند مما دفعها إلى احتلال عدن عام 1839 م وكان ذلك يعني توقع المتاعب للحكم المصري بسبب تداخل الحدود مع أراضي عدن المسيطر عليها من قبل بريطانيا وتوقع إثارة بريطانيا لفتنة داخلية ضد حكم محمد علي في اليمن، فضلا عن الخسارة الاقتصادية التي يمكن أن تنتج عن ازدهار ميناء عدن [3].

اثر محمد علي أن يواجه كل الاستفزازات البريطانية بالمهادنة والتسليم بالأمر الواقع في عدن، بالمقابل طالبت بريطانيا محمد علي بالانسحاب بعد تلقيها معلومات عن زيادة عديد جيشه ووقوف اليمنيين إلى جانبه ضد البريطانيين ولكن محمد علي راح يماطل إلى أن كانت النتائج السياسية الدولية التي ترتبت على انتصارات محمد علي ووصوله إلى حدود الأستانة مما جعل المسألة المصرية تتجاوز الحدود التركية ولم يعد الخلاف بين محمد علي والباب العالي بل دخلت الدول

---

[1]– عبد الحميد البطريق،مرجع سابقص 31–33.

[2]– لخوند مسعود، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، دار رواد النهضة – لبنان –1994– جزء 20ص2.

[3]– احمد يوسف احمد،**الدور المصري في اليمن (1962–1967)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1981، ص 21–22.

الكبرى متحالفة عليه، فشعر أنه في أشد الحاجة إلى جيشه في الحجاز واليمن ونجد فأصدر أمره إلى قائده بالجلاء عن اليمن وبالفعل غادرت القوات المصرية اليمن في أيار 1840 م [1].

ومع رحيل جيش محمد علي قامت الثورة الزيدية التي أدت إلى عقد اتفاق «دعان» مع الدولة العثمانية العام 1911 «أقر فيه الأتراك بنوع من استقلال ذاتي موسّع لليمن» الذي أصبح ناجزًا منذ هزيمة العثمانيين العام 1918، وصار يعرف لاحقًا باسم اليمن الشمالي. أما بريطانيا، فقد سعت إلى أن يكون لها موطئ قدم في عدن يخدم مصالح شركة الهند التجارية الإنكليزية التي فشلت في بناء محطة لها في جزيرة بريم الاستراتيجية، وجعلها قاعدة عسكرية تحمي طريقهم إلى الهند. وكان إعلان بريطانيا العام 1963 «اتحاد الجنوب العربي» حافزًا لاندلاع الثورة اليمنية التي انتهت بإعلان استقلال اليمن الجنوبي العام 1967[2].

الفقرة الثانية: ثورة 1962 والتدخل المصري العسكري في اليمن

كان تقسيم اليمن بين شماله وجنوبه واندلاع الصراع بينهما، صورة لتنافس القوى العظمى للسيطرة على باب المندب والهيمنة على البحر الأحمر، فقد أدّى تدخّل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في اليمن إلى «تعقيد الصراع وقيام حرب الحدود بينهما بين عامي 1972 و1979»[3] والواقع أن الاتحاد السوفياتي دخل إلى اليمن الجنوبي من باب نظامه الاشتراكي الملتزم سياسته في البحر الأحمر، «وفي إبان النزاع الصومالي–الأثيوبي في أوغادين (1978)، قدّم قادة اليمن الجنوبي كل دعم لأثيوبيا الماركسية، كما وقّعوا اتفاقية صداقة وتعاون مع السوفيات لمدة عشرين عامًا»[4].

بالمقابل كان اليمن الشمالي يشهد حربًا أهلية طويلة (1962–1969) اندلعت في أعقاب انقلاب ناجح أنهى حكم الملكيين، فانتقل الإمام بدر المخلوع إلى السعودية بحماية القبائل الزيدية ليقود من هناك الصراع ضد الحكم الجمهوري الجديد. وكانت الحرب الأهلية في اليمن الشمالي بطبيعتها وشكلها حربًا عربية – عربية بين السعودية ومصر، فقد ساندت المملكة الإمام بدر «وقامت فور إطاحته بإرسال جزء من قواتها إلى حدود اليمن، كما ساندت الأردن أيضًا الإمام في مستهل الأمر

---

[1]– عبد الحميد البطريق، مرجع سابق ص 50–103.

[2]– المرجع نفسه، ص464.

[3]– عبد الله عبد المحسن السلطان، مرجع سابق. ص157.

[4]– الخوند مسعود، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**،المرجع السابق ص460.

محاولةً إيقاف التيار الناصري[1]. وبالمقابل ساندت مصر النظام الجمهوري الحاكم في اليمن الشمالي وقدمت له دعمًا عسكريًا مباشرًا حتى «وصل عدد القوات المصرية إلى أكثر من 70 ألف جندي»[2].

أوّلًا: الثورة اليمنية 1962

ثورة 26 أيلول أو حرب اليمن أو حرب شمال اليمن الأهلية هي ثورة قامت ضد المملكة المتوكلية اليمنية في شمال اليمن عام 1962 اندلعت في أعقابها حرب أهلية بين الموالين للمملكة المتوكلية وبين الموالين للجمهوريّة العربية اليمنية واستمرت هذه الحرب ثماني سنوات (1962 – 1970).

قامت المملكة المتوكلية اليمنية عام 1918 بقيادة الإمام يحيى حميد الدين. الذي تبنى سياسة انعزالية خوفًا من أن تخضع بلاده لسلطة القوى الاستعمارية المتحاربة عقب الحرب العالمية الأولى، وبالذات إيطاليا وبريطانيا، وكذلك لإبعاد المملكة عن التيارات القومية التي ظهرت في المنطقة العربية تلك الفترة, وساعده في ذلك أنَّ جلَّ المجتمع اليمني على أيامه كانوا من المزارعين يعيشون في قرى مكتفية ذاتيا. وقد منع الإمام يحيى السفارات والبعثات الدبلوماسية من دخول البلاد وأي زائر أجنبي كان بحاجة إلى إذن شخصي منه[3].

كما أسس الإمام يحيى حميد الدين حكمًا ثيوقراطيا زيديًا تجاهل أبناء المذاهب الأخرى مثل الشافعية والإسماعيلية، واعتبر يهود اليمن ذمّيين[4]، وهو ما أدى إلى ظهور حركات معارضة لحكمه بعضها نتيجة احتكاك تيارات فكرية معينة بالخارج مثل محمد محمود الزبيري* وبعضها اعتراضًا على نية الإمام يحيى توريث ابنه أحمد بن يحيى[5].

---

[1]– مطاوع سمير، «**الأردن في حرب 1967**»، ط1، عمره للنشر والتوزيع، لندن–عمان، 1988م، ص32.

[2]–الخوند مسعود, المرجع السابق، ص 466.

[3]-Kiren Aziz Chaudhry The Price of Wealth: Economies and Institutions in the Middle East.cornell university press london1997 p.110

[4]-Roy Licklider **Stopping the Killing: How Civil Wars End**.newyork *university* press us a 1993 p.96.

* محمد محمود الزبيري 1910م – 1965م شاعر وثائر وسياسي يمني ولد في حي "بستان السلطان" بصنعاءمن أسرة فقيرة وكان على خلاف مع السلطة المتوكلية، سافر إلى القاهرة وتأثر بفكر الإخوان المسلمين مع انه زيدي المذهب قتل على يد ثلاثة مسلحين عام1965.

[5]-John Peterson Yemen: **The Search for a Modern State** .croom helm ltd، new york 2016 P.81.

وكانت إحدى أبرز الحركات الاعتراضية قد وقعت في آذار عام 1955، حيث حدث انقلاب قام به المقدم أحمد يحيى الثلايا. وقد قام الثلايا بقيادة فرقة من الجنود لمحاصرة الإمام في قصره في مدينة تعز. وطالبوا الإمام بتسليم نفسه وهو ما حدث. لكن لاحقًا اختلف قادة الانقلاب فيما بينهم على مصير الإمام. فبعضهم اقترح قتله، والبعض الآخر اقترح أن يستبدل به أخوه الأمير سيف الله عبد الله. لكن تدخل القبائل عبر تنفيذ هجوم على تعز، وقيام الإمام بفتح خزائن قصره لشراء جنود الثلايا أفشلا الانقلاب [1].

وفي صيف عام 1959، سافر الإمام أحمد إلى روما للعلاج من التهاب المفاصل الرثياني. فاعتقد البدر أنها نهاية أبيه. فقام بإنشاء مجلس نيابي برئاسة القاضي أحمد الصياغي. كما قام بإلقاء خطاب ضد الإمام في احتفال للجيش اليمني. فثار أفراد الأسرة الحاكمة ضد البدر مما دفعه للاستعانة بالقبائل لإخماد ثورتهم. ورغم خطورة وضعه الصحي، إلا أن الإمام أحمد أفاق من مرضه ورجع إلى اليمن وقام بإلغاء كل ما قام به البدر من إصلاحات. كما أمر باسترجاع الأموال والسلاح التي أعطاها البدر للقبائل التي أيّدت خطواته. وهرب شيوخ القبائل إلى السعودية ولكن الملك سعود بن عبد العزيز ضمنهم عند الإمام أحمد. ولما رجعوا، أعطاهم الإمام لابنه البدر فقام بقتلهم ترضية لأبيه. وكانت هذه الحادثة دليلًا للذين عقدوا الآمال على البدر أنه لا يختلف كثيرًا عمّن سبقوه. وعندما وفاة الإمام أحمد في 19 أيلول عام 1962، خلفه ابنه الإمام البدر في الحكم. وكان قرار تعيين عبد الله السلال قائدًا للحرس الملكي من أولى القرارات التي اتخذها الإمام[2].

لم يدم حكم الإمام البدر طويلًا، ففي صباح 26 أيلول، تم تأمين كل المناطق في صنعاء وأعلنت الإذاعة أنه قد تمت الإطاحة بالإمام بدر وحلت محلّه حكومة ثورية جديدة. ثم بدأت الوحدات الثورية في مدن تعز، حجة، وميناء الحديدة تأمين ترسانات السفن، المطارات ومنشآت الميناء.وفي 28 أيلول، أعلنت الإذاعة موت الإمام بدر على الرغم من إنه كان لا يزال على قيد الحياة. وفي هذه الأثناء، غادر الإمام العاصمة صنعاء وهرب إلى مدينة حجة في الشمال وكان ينوي

---

[1]- ثورة اليمن ودور مصر كما يراه البيضاني الحلقة الثانية من شاهد على العصر، قناة الجزيرة الرابط: http://www.aljazeera.net/programs/centurywitness/2005/1/10/ تاريخ الدخول: 2018/9/16.

[2]– المرجع نفسه.

أن يفعل ما فعل أجداده من قبل: الاستنجاد بالقبائل في الشمال وفي جبال حضرموت وشن حرب لاستعادة العاصمة[1].

كان عهد الإمام أحمد عهد معارضة وثورات، وقد تعرض الإمام إلى 12 محاولة اغتيال، منها محاولة فاشلة لاغتياله وهو على فراش الموت. وما كانت الثورة التي قام بها الضباط عبد الله السلال وعبد الرحمن البيضاني والدكتور محسن العيني إلا تركيز النشاطات الثورية في جهد منظّم واحد للإطاحة بحكم الإمام.وقد كانالسلال، متأثرًا بقراءاته عن الثورة الفرنسية وكتاب عبد الناصر "*فلسفة الثورة*".ولم يُشارك البيضاني رؤية عبد الناصر على الرغم من أنه كان يريد خلق جمهورية على أرض اليمن ولكن بدون انتهاج الخط الناصري، وهو الخط الذي اختاره عبد الله السلال. وقد حدثت منافسه بين الاثنين انتهت لصالح السلال.

ثانيًا: قرار و أسباب التدخل المصري في اليمن

خلال فترة عام امتدت من 1961 إلى 1962 غيّر النظام المصري سياسته تجاه اليمن الإمامية، في أعقاب انفصال سوريا سواء للسبب العام المتعلق بالوجهة الأكثر ثورية للنظام في الشؤون العربية أو السبب الخاص المتعلق بهجوم الإمام أحمد على عبد الناصر ونظامه، وأصبح مضمون السياسة المصرية هو تغيير الإمامة بالثورة , وتتسق هذه السياسة مع ما جاء في الميثاق الوطني المصري في أيار من أن مصر لابد لها أن تنقل دعوتها والمبادئ التي تضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربي[2] . ولتطبيق هذه السياسة استخدمت الدولة المصرية وسيلتين أساسيتين:

1- الدعاية الخارجية[3]: حيث أتاحت مصر لعبد الرحمن البيضاني محطة صوت العرب للدعوة صراحة إلى الثورة ضد الإمامة[4].

2-الأنشطة السرية: من خلال عدة قنوات منها عن طريق البيضاني الذي كان يستلم الأسلحة ويرسلها إلى اليمن[5] ومعسكرات التدريب، كذلك قنوات الاتصال بالثوار اليمنين داخل اليمن عبر

---

[1]- – ثورة اليمن ودور مصر كما يراه البيضاني ، مرجع سابق.

[2]- الميثاق الوطني، الباب التاسع، الوحدة العربية.-http://elw3yalarabi.org/samy-sharaf/NSR-METHAQ-9.html تاريخ الدخول 2018/9/16

3-A.L. Dawisha,Egypt in the arab world ,The ARAB Word ,The elements of Foreigr policy, London, the macmillan,1976p.162-173.

[4]- احمد حمروش، **قصة ثورة 23 يوليو مجتمع جمال عبد الناصر**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مارس، ص 206-207.

[5]- المرجع نفسه، ص208.

طريق عبد الرحيم عبد الله طيار الأسرة المالكة الذي لعب دورًا كبيرًا في نقل الأسلحة إلى الثوار، وكذلك الاتصال المباشر بهذه المجموعات من خلال البعثة العسكرية المصرية في اليمن[1].

يتبيّن مما سبق أن دوائر صنع القرار المصرية لم تفاجأ بقيام الثورة أو بطلب التدخل، ولكن أن يتحول هذا التدخل إلى تدخل عسكري لم تكن عملية سهلة لما لها من أبعاد بحاجة إلى دراسة لوقت أطول نسبيا ,وخاصة أن قرار التدخل هو الأول من نوعه في السياسة المصرية بعد 1952[2].

لقد تم اتخاذ قرار التدخل العسكري بعد يوم من نجاح الثورة وإعلان الجمهورية اليمنية , حيث يروي البيضاني انه قابل عبد الناصر ليلة 26 أيلول وطلب منه 500 جندي وثلاث طائرات وخبير عسكري[3]. وفي 30 أيلول، وصل العميد المصري علي عبد الخبير على متن الطائرة لتقييم الموقف وتقدير احتياجات مجلس قيادة الثورة اليمني. وعلى الفور تقرر إرسال كتيبة قوات الصاعقة المصرية، وكانت مهمتها العمل على حراسة العقيد عبد الله السلال، ووصلت هذه الكتيبة إلى مدينة الحديدة في 5 تشرين الأول[4].

لقد جاء القرار المصري بالتدخل في اليمن لعدة أسباب، أهمّها انفصال سوريا عن الجمهورية العربيّةالمتحدة عام 1961 مما يعني أن هذه الجمهورية التي قامت عام 1958 لم تدم سوى 43 شهرًا فقط. وكان عبد الناصر يريد استرجاع هيبته بعد انفصال سوريا. وكان انتصار عسكري سريع وحاسم يمكن أن يرجع له قيادته للعالم العربي. كما كان معروفاً عن عبد الناصر معاداته للاستعمار لذلك سعى إلى طرد البريطانيين من جنوب اليمن ومن ميناء عدن الاستراتيجي المطل على مضيق باب المندب[5].

ويقول اللواء محمود عادل أحمد في كتابه "ذكريات حرب اليمن 1962-1967"أنه في 29 أيلول تمت مناقشة القرار في مجلس قيادة الثورة. وقد اعتقد المجلس أنه من الضروري إرسال قوات مصرية لردع الممالك العربية التي تحاول إجهاض الانقلاب اليمني، وخصوصًا المملكة العربية

---

[1]- احمد حمروش, المرجع السايق , ص 209.

[2]-خطاب عبد الناصر في استقبال القوات المصرية العائدة من اليمن .1963/5/20 (اعتبر فيه أن هذا القرارالخطير والحاسم يتعلق بمبدأ كنا نضعه دائما فوق كل اعتبار وهو أن السلاح العربي لن يسفك دمًا عربيًا).

[3]- احمد حمروش،مرجع سابق، ص216.

[4]- ثورة اليمن ودور مصر كما يراه البيضاني، حلقة 5.

[5]- انتوني ناتج، **ناصر**، ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993، ص388.

السعودية[1] ويوجز اللواء أحمد الأسباب التي أدت بعبد الناصر إلى إرسال القوات المصرية إلى اليمن بالتالي:

- تأثير دعمه لحرب تحرير الجزائر من سنة 1954 إلى سنة 1962.
- انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة عام 1961.
- تدهور علاقاته مع بريطانيا وفرنسا بسبب دعمه للجزائريين وكذلك على الأخص بسبب جهوده لتقويض حلف بغدادالذي أدى سقوطه إلى سقوط الملكية في العراق عام 1958.
- كان عبد الناصر يعتقد أن قدر مصر هو مواجهة الاستعمار.
- نُسب إلى وزير الدفاع المصري حينها – المشير عبد الحكيم عامر – قوله أن وجود جمهورية على أرض اليمن هو أمر حيوي بالنسبة لمصر لضمان السيطرة على البحر الأحمر منقناة السويس إلى مضيق باب المندب.
- كان ينظر للحرب في اليمن على أنها وسيلة لكسب النقاط في صراعه مع النظام الملكي السعودي الذي آمن عبد الناصر أنه سعى إلى فك الوحدة بين مصر وسوريا.
- تشير الدراسات الغربية بصفة عامة أن عبد الناصر كان مدفوعًا إلى العمل على تنفيذ المشروع الذي كان محمد علي أول من فكر فيه وهو تكوين إمبراطورية تمتد سيطرتها لتشمل المنطقة العربية ودعمها بالفوائد المالية والتجارية التي سوف يجلبها تحكّمه في طرق التجارة الرئيسية بين أوروباوآسيا فضلا عن الثروة البترولية [2] وهذا لايمكنأن يتحقق مالم يكن هناك مخطط للممارسة ضغط على بريطانيا للانسحاب من عدن وفتح الطريق إلى الخليج[3].

ثالثًا: تطور التدخل المصري في اليمن

لم يتفهم عبد الناصر وأعضاء مجلس قيادة الثورة المصريون أن تمركز قوات مصرية في اليمن على أبواب المملكة العربية السعودية سينظر إليه على أنه مسألة حياة او موت لعائلة آل سعود(وثيقة

---

[1]-Aboul-Enein ،Youssef. **"The Egyptian-Yemen War (1962-67): Egyptian /Perspectives on Guerrilla Warfare"**, *The U.S. Army Professional WritingCollection*.2007 اطلع عليه بتاريخ 27 نوفمبر.

[2]-j b Kelly,**the future in arabia in international affairs**, published quartrly for the royal institute of international affairs by the osford university press,vol 42 October 1966 no.4 p.621.

[3] -kennelytrevaskis، **shades of amber a south arabian episode,**London:hutchinson، 1968، p 187.

سرية)،وكذلك فإنه سيعتبر زيادة للتهديد على القوات البريطانية الموجودة في محمية عدن. ولم تُأخذ هذه العوامل في الاعتبار عندما تم اتخاذ القرار النهائي بإرسال القوات المصرية إلى اليمن. وكان هناك بعد آخر خفيفي هذا الصراع إلا وهو رغبة السعودية في أن تصبح القوة المؤثرة في شبه الجزيرة العربية. وقد شكلت القوات المصرية تهديدًا لهذا النفوذ التقليدي التي كانت تمارسه السعودية على اليمن وعلى دول الخليج الأخرى[1].

وقد أرسل السفير أحمد أبو زيد – الذي كان سفير مصر إلى المملكة اليمنية من سنة 1957 إلى سنة 1961 – العديد من التقارير عن اليمن التي لم تصل إلى وزارة الدفاع المصرية وظلت في أدراج وزارة الخارجية. فقد حذر السفير المسؤولين في مصر – بمن فيهم المشير عبد الحكيم عامر – أن القبائل اليمنية صعبة المراس ولا تملك أي إحساس بالولاء أوالانتماء للوطن. وعارض السفير إرسال القوات المصرية واقترح دعم الضباط الأحرار اليمنيين بالمال والسلاح. وحذّرهم بأن السعوديين سيغرقون اليمن بالمال لتأليب القبائل ضد الثورة[2].

من خلال مجريات الأحداث يظهر وجود خلل في قنوات المعلومات التي كانت تصل إلى القيادة المصرية,عن البيئة الواقعية للثورة اليمنية، أو نتيجة لضعف قدراتهم على تفسير هذه المعلومات، ونشير إلى ما ذكره صلاح نصر مدير المخابرات العامة في ذلك الوقت من "أن اليمن كانت بالنسبة لنا مجاهل لا نعرف معالمها"[3]. أضف إلى ذلك ما أورده مدير المخابرات العسكرية وقتها الفريق الحديدي من أن مصر لم يكن لديها في ذلك الوقت أية معلومات عن اليمن , من أي نوع لا جغرافية ولا اقتصادية ولا اجتماعية ولا سياسية غير التي قدمت إليها في تلك الفترة من مصادر يمنية وخاصة الثوار[4]. هذا وكان البيضاني يرى أن القضاء على الحكم الإمامي هو أمر بغاية السهولة، وقد افضى به هذا إلى اعتقاد مؤداه أن الدعم المصري المطلوب لا يعدو أن يكون دعمًا رمزيًا كما اتضح في مطالبه إلى عبد الناصر ليلة 26 أيلول, وفي هذا السياق يقول موسى صبري " كان من رأي البيضاني أن قنبلة واحدة على قصر البدر كفيلة بالإطاحة بالعهد كله، حيث قدّر أن أسرة الإمام وأنصاره يعيشون في رعب وأن أقل هجوم بأقل تسليح كفيل بالقضاء عليهم"[5].

---

[1] -kennelytrevaskis، **shades of amber a south arabian episode,** IBID.

[2]– صلاح نصر،**عملاء الخيانة وحديث الافك**، بيروت، الوطن العربي، 1975، ص92.

[3]– عملاء الخيانة وحديث الافك مرجعسابق، ص93.

[4]– الفريق صلاح الدين الحديدي، **شاهد على حرب 1967**، القاهرة، دار الشروق، 1974، ص 40.

[5]– موسى صبري، **مخبر صحفي وراء أحداث عشر ثورات**، القاهرة، دار المعارف، 1970، ص488.

لكن تتبع مجرى الأحداث يظهر أن خطأ الإدراك المصري للواقع اليمني لم يكن سببه فقط المعلومات المحرفة أو غير الدقيقة إنما كذلك القدرة لدى صانعي القرار المصري على التفسير, حيث أنها استندت في تفسيرها للمعلومات السابقة على خبرتها في نجاح الانقلابات العسكرية أو من خلال خبراتها الذاتية في مصر أو من خلال الانقلابات العسكرية في المشرق العربي , وهي الخبرة التي تشير إلى أن مفتاح السلطة يوجد في العاصمة والمدن الرئيسية دون فهم البنية الاجتماعية – السياسية الخاصة لليمن [1].

وثمة امر آخر هو عدم قدرة صانعي القرار في مصر على تحليل حسابات التدخل المضاد, فليس هناك أي مؤشر يفيد أن عبد الناصر ومساعديه كانوا يتوقعون أن يكون التدخل المضاد للثورة بالضراوة التي انتهى إليها فيما بعد، بل أن عبد الناصر قد أوضح لأعضاء مجلس الرئاسة عن اعتقاده بأن إرسال قوات رمزية لليمن سوف يحبط احتمالات التدخل المضاد,وهذا ما يؤكدهاالسياسي والصديق المقرب من عبد الناصر – محمد حسنين هيكل – في كتاب "لمصر لا لعبد الناصر"، أنه قد تناقش مع عبد الناصر في موضوع دعم الانقلاب في اليمن وكانت وجهة نظره أن وضع ثورة السلال لا يمكّنها من احتواء العدد الكبير من القوات المصرية التي سترسل إلى اليمن لدعم نظامه. وإنه من الأفضل التفكير في إرسال متطوعين عرب من جميع أنحاء العالم العربي للقتال بجانب القوات الجمهورية اليمنية. وقد ضرب هيكل مثال الحرب الأهلية الإسبانية للتطبيق في اليمن. ولكن عبد الناصر رفض وجهة نظره وكان مصرًا على ضرورة حماية الحركة القومية العربية [2]. وكان عبد الناصر يعتقد أن لواء من القوات الخاصة المصرية مصحوبًا بسرب من القاذفات المقاتلة يمكنه أن يحمي الجمهوريين في اليمن[3].

أدرك عبد الناصر خلال ثلاثة أشهر من إرساله القوات إلى اليمن أن الأمر يتطلب أكثر مما توقع. وفي بدايات عام 1963 وجد نفسه مضطرًا لإرسال المزيد من القوات. وأنه ليس هناك بد من مواصلة دعم الثوار مع يقينه بالخلافات التي بدأت بالنشوب بين معسكرالسلال المواليلعبد الناصر وشيوخ القبائل المؤيدين للثورة لا سيما الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر شيخ مشايخ قبائل حاشد صاحبة الدور الكبير في المعارك، وكان عدد القوات أقل من 5000 جندي في تشرين الأول من عام 1963.وبعد شهرين ارتفع عدد القوات النظامية هناك إلى 15000[3] وفي نهاية عام 1963،

---

[1]– الفريق صلاح الدين الحديدي، مرجع سابق، ص 41.

[2]– محمد حسنين هيكل، **مصر لا لعبد الناصر**، دار الشروق، القاهرة، 2003، ص 66,

[3] – ثورة اليمن ودور مصر كما يراه البيضاني,مرجع سابق حلقة 5–.

بلغ عدد القوات 36000 جندي؛وفي نهاية عام 1964، وصل إلى 50000 جندي مصري في البلاد.وبلغ العدد ذروته في نهاية عام1965 ليبلغ عدد القوات المرابطة هناك 55000 جندي مصري،تم تقسيمهم إلى 13 لواء مشاة ملحقين بفرقة مدفعية، فرقة دبابات والعديد من قوات الصاعقة وألوية المظلات.

الفقرة الثالثة: الحل السياسي وانتهاء الأزمة

أن الفترة الممتدة من أيلول 1962 إلى كانون أول 1967 تنقسم إلى ثلاث مراحل: التصعيد العسكري بين 62 حتى نهاية 63-التسوية السياسية عبر سنتي 64 و 65 - انتهاء التدخل بين سنتي 66 و 67.كنا قد تحدثنا عن التصعيد العسكري وما يهمنا هنا التسوية السياسية ومحددات السلوك المصري والعوامل المؤثرة المحلية والإقليمية والعوامل الدولية.

أولًا: العوامل الداخلية

لعبت العوامل المصرية الداخلية دورًا كبيرًا في إنهاء التدخل في اليمن، فازدادت الضغوطات الداخلية وتأثير الرأي العام جراء الخسائر البشرية في الحرب على اليمن وكذلك المضامين الاقتصادية السيئة مع جو العزلة عن الشؤون العربية في أعقاب الانفصال عن سوريا, وهذا زاد من حالة التململ في المجتمع المصري. فقد كانت التكاليف الاقتصادية للحرب كبيرة وزادت من جو الرأي العام الداخلي الرافض لها وخاصة أن مصر كانت بحاجة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بخطى سريعة ولا يتم ذلك والحكومة المصرية تقوم بدفع تكاليف الحرب ورواتب الجيش اليمني وتقدّم معونات اقتصادية لليمن مما حدا البعض إلى تقدير الإنفاق بمليوني جنيه يوميًا [1].

من جهة ثانية كانت الضغوط المؤسسية مع غياب السلطة التشريعية المنتخبة وعدم اكتمال بناء الاتحاد الاشتراكي، ودور المؤسسة العسكرية واستقالة عامر في 1 كانون الأول 1962 تبعه استقالات جماعية في قادة القوات البحرية والبرية والجوية تضامنًا ومطالبة بعودته حيث تم ذلك بتراجع عبد الناصر وإرساله لعامر من يقنعه بالعدول عن الاستقالة. وهكذا نجد أن التصعيد في المؤسسة العسكرية كان الدافع الأساس للضغوطات الداخلية من رأي عام وتكاليف اقتصادية [2].

---

[1]- وجيه أبو ذكرى، **الزهور تدفن في اليمن**، ط2، القاهرة، دار الوطن العربي والمركز العربي للصحافة، 1977، ص 34-37.

[2]- احمد حمروش، مرجع سابق، ص212-219.

إلى جانب العوامل الداخلية هنالك العوامل الإقليمية ومحددات السلوك السعودي، بدءًا بالمقاومة الملكية المدعومة من السعودية والأردن والدعم السياسي الأمريكي الخائف من النفوذ السوفياتي في اليمن الجمهوري، كذلك دخول إسرائيل على خط دعم الملكيين ضد الثوار. وبهذا الخصوص كتب الصحفي المصري محمد حسنين هيكل أن إسرائيل قامت بإعطاء شحنات من الأسلحة كما أقامت اتصالات مع المئاتمن المرتزقة الأوروبيين الذين يقاتلون بجانب الملكيين في اليمن.وقامت إسرائيل بإنشاء جسر جوي سري بين جيبوتيوشمال اليمن. وأعطت الحرب الفرصة للإسرائيليين لمراقبة وتقييم التكتيكات الحربية المصرية وقدرتها على التكيف مع ظروف المعارك. بعد ثلاثة عقود من الحرب، أكد الإسرائيليون كلام هيكل[1].

اضف إلى ذلك الموقف القبلي السلبي بعض الأحيان من الثوريين جراء إبعاد القبليين عن التمثيل في الثورة وكذلك تصرفات الضباط الجمهوريين مع القبائل المحايدة بتوجيه الإهانات إلى زعماء هذه القبائل مما يعيدهم إلى النظرة السيئة تجاه الجيش في عهد أئمة حميد الدين بقمع القبائل,كذلك العمليات الانتقامية للجيش المصري ردا على العمليات التي كان يتعرض لها, إلى جانب الغطرسة في تعامل المصريين مع اليمنيين وساهم الشعور الوطني العارم لدى اليمنيين الناتج عن خبرتهم التاريخية مع محاولات الاحتلال الأجنبي في تصوير المصريين كغزاة جدد لليمن[2].

ثانيًا: العوامل الخارجية

- **السياسة السعودية**

لعبت السعودية الدور الأساسي في مواجهة الثورة اليمنية مستفيدة من عاملين أساسيين، الأول الموقع الجغرافي حيث كانت السعودية بجوارها الجغرافي لليمن تمثل مكانا نموذجيا لقاعدة خارجية للملكيين. أما العامل الثاني فهو القدرات المالية من خلال ضخ الأموال بين القبائل بغية تخريب الوضع الداخلي في اليمن والتفوق على الجمهوريين وحماتهم المصريين.

---

[1] http://www.aljazeera.net/news/arabic/2008/5/5/%D9%88%D8%AB%D8%A7%D8%A6%D9%82%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AD%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86%D8%A5%D8%A8%D8%A7%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA%

الجزيرة وثائق تكشف تورط إسرائيل في حرب اليمن.

[2] – محمد سعيد العطار، **التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن**، أبعاد الثورة اليمنية، ط1، المجموعة الوطنية الجزائرية، نوفمبر 1965، ص322.

ويأتي خوف الأسرة السعودية المالكة من تمدد تأثير الثورة اليمنية إلى النظام السعودي جراء العوامل التالية:

1- التشابه الكبير بين النظاميين في الأساس الديني للشرعية السياسية وقواعد توريث الحكم واختفاء المؤسسات التشريعية والتنظيمات الحزبية والنقابية. وبنظر النظام السعودي سقوط الملكية اليمنية وغيرها من الملكيات العربية يعني نذيرا بسقوطها هي نفسها ينبغي التحرك لإجهاضه[1].

2- لأن الثورة قد وقعت في اليمن المتاخمة جغرافيا للسعودية ولما قد ينشأ عن الثورة من حروب أهلية تكون اهتماماتالدولة المجاورة اكبر بانعكاسات هذه الحرب حول مستقبلها.

3-افتراضا أن السعودية لم يكن لها علم بالمشاركة المصرية في الإعداد للثورة، لكن سرعة الاستجابة المصرية لطلب الثوار بالدعم العسكري لابد أنها قد أزالت كل شك بهذا الصدد,وهنا اتضح لحكام السعودية أن هدف عبد الناصر من مساعدة الثورة في اليمن هو الحصول على موطئ قدم في شبه الجزيرة العربية[2].

هذا وقد تركزت أبعاد السياسة السعودية على ثلاثة عناصر أساسية[3]:

1- عدم التدخل العسكري المباشر بل اقتصر على توفير القاعدة الخارجية للملكيين في نجران وغيرها وكذلك تقديم الأموال والسلاح.

2-المساندة الدبلوماسية من خلال المطالبة بوقف أي تدخل في الشؤون اليمنية وسحب القوات المتدخلة وترك اليمنيين يقررون مصيرهم بحرية.

3-المساندة الدعائية نيابة عن الملكيين بمجهود دعائي لخلق الاهتمام والتعاطف الخارجيين مع قضيتهم.

- **السياسة البريطانية**

أتت الثورة اليمنية في أسوء توقيت ممكن للمصالح البريطانية في عدن والمنطقة بشكل عام، وتتمثل هذه المصالح بالدرجة الأولى بالبترول، المرور عبر الشرق الأوسط والدفاع عن التحالف الغربي. وهو ما زاد من انعكاساتها السلبية على هذه المصالح وأدت إلى انقسام في السياسة الخارجية تجاه الثورة التي أصبحت تهديدًا لبريطانيا من خلال الردود الشعبية الداعمة للثورة اليمنية,وانقسمت

---

[1]-محمد سعيد العطار, مرجع سابق، ص311.

[2]- نص خطاب الأمير فيصل بن عبد العزيز في المؤتمر الشعبي بمنى 1963/1/25، الوثائق العربية 1963، بيروت الجامعة الأمريكية، ص20-21.

[3]- صلاح نصر، **معركة الكلمة، الحرب النفسية**، ط2، القاهرة، القاهرة للطباعة والنشر، أبريل 1967، ص602.

دوائر صنع السياسة إلى نظرتين فكانت وزارة الخارجية بصفة عامة وقطاعات داخل البرلمان خاصة داخل المعارضة العمالية بمساندة قوية من الصحافة البريطانية تناصر وجهة النظر القائلة بأن المصالح البريطانية يمكن أن تصان بأفضل ما يمكن من خلال الاعتراف بالنظام الثوري في اليمن مما يزيل وصمة العار التي لحقت ببريطانيا جراء دعمها للحكام الرجعيين ويفيد من تحسين السمعة الشريرة للبريطانيين منذ حرب السويس[1]. وخاصة أن عبد الناصر ابلغ البريطانيين عدم وجود خطط لديه بخصوص الجنوب اليمني بل يعمل على تهدئة دعاية النظام الثوري الجديد بخصوص هذا الموضوع[2].

أما النظرة المقابلة وتدعمها وزارتا المستعمرات وشؤون الكومنولث والدفاع وكذلك قطاعات أخرى من البرلمان فمؤداها عدم وجوب عقد صفقة مع عبد الناصر وضرورة عدم الاعتراف بنظام صنعاء بل التغاضي عن المساعدات للملكيين عبر الإقليم الاتحادي الذي تسيطر عليه بريطانيا,وقد انتهى الأمر بدوائر صنع السياسة الخارجية إلى عدم الاعتراف بالنظام الجمهوري باليمن ومع تأكيد بريطانيا اتباعها سياسة عدم التدخل في الشؤون اليمنية ولكن كان واضحا التدخل على شكل تقديم الأسلحة والذخائر والمعونة الفنية في التخطيط والتنظيم والتدريب وتشغيل الأجهزة للملكيين فضلا عن الإمدادات التي كان يتلقاها الملكيين ليلا بالمظلات و وبهذا اصبح للملكيين في الجنوب اليمني قاعدة خارجية أخرى للدعم فضلا عن القاعدة السعودية واسهم في تدعيم بقائها على الساحة اليمنية[3].

- **السياسة الأمريكية:**

جاء الاهتمام الأمريكي بالأزمة اليمنية انطلاقًا من الوضع الجغرافي لليمن فهي تجاور المصالح الأمريكية في السعودية وشبه الجزيرة عموما فضلا عن الموقع الاستراتيجي لليمن على ساحل البحر الأحمر بالقرب من مدخله الجنوبي وأثر ذلك على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص البترول والمرور عبر الشرق الأوسط ومنع محاولات السيطرة السوفياتية على الشرق الأوسط[4].

---

[1]-**source of cnoflict in the middle east**< adelphi papers (a paper prepared by the staff of the i stitute for strategic studies <london) no 16 march 1966 p.3.

[2]– حمدي فؤاد، **ماذا صنع أعضاء مجلس العموم البريطاني في رحلتهم المثيرة داخل اليمن**، صحيفة الأهرام 1962/2/21 ص.3.

[3]–حمدي فؤاد، المرجع نفسه, ص 8.

[4]-source of cnoflict in the middle east op.cit ,pp.5-6.

بالمقابل، كان الرئيس الأمريكي جون كينيدي يسعى لتطوير العلاقات مع مصر من خلال أداتين الأول دبلوماسية والثانية عبر المساعدات الاقتصادية فضلا عن استعمال أسلوب المراسلات الشخصية بين الحين والآخر وصولا إلى الاعتراف بالجمهوريين بشروط: أولًا وجوب سيطرة الحكومة على جزء كبير من البلاد وأن لا تلجأ إلى للهجوم على جارتها والتقيد بالتعهدات الدولية للنظام السابق. ورافق ذلك حرص إدارة كنيدي في الدفاع عن المملكة السعودية وسلامة إقليمها من خلال النوايا السياسية ومظاهر القوة العسكرية بل سعت إلى خطوة اكثر فعالية لتطويق آثار الصراع داخل اليمن من خلال إيجاد فض اشتباك في منطقة الحدود السعودية اليمنية[1].

- السياسة السوفياتية

أما الاتحاد السوفياتي فقد كان أول دولة غير عربية تعترف بالجمهورية اليمنية، حيث ارسل خرشوف رسالة إلى السلال في نفس يوم الاعتراف عبر فيها عن تمنياته لليمنيين بالنجاح في جهودهم لتعزيز استقلالهم السياسي والاقتصادي واعلن أن أي تدخل اجنبي من أي نوع في شؤون اليمن الداخلية لا يمكن السماح به [2]. أما الموقف من التدخل المصري فيأخذ طابع التأييد الضمني على اعتبار أن التدخل جاء في سياق مواجهة الأخطار الخارجية المهددة للثورة وعلى اعتبار ان القوات المصرية تساعد اليمنيين على طرد العدوان الإمبريالي لذلك عقد قادة الجمهورية اليمنية اتفاقية دفاع مشترك مع القوات المصرية [3].

الفقرة الرابعة: انتهاء التدخل المصري

وفي أيلول منسنة 1964،تقابل عبدالناصر والأمير فيصل في مؤتمر القمة العربية بالإسكندرية.وكان لايزال في اليمن 40000 جندي مصري. حيث اتفق الطرفان في البيان الختامي على مجموعة من النقاط، أهمها المساهمة في حل الخلافات بين مختلف الفصائل اليمنية، والعمل سويًا لوقف القتال المسلح في اليمن، بالإضافة إلى العمل للوصول إلى حل بالطرق

---

[1]– ودودة عبد الرحمن بدران، **السياسة الخارجية الأمريكية في عهد كنيدي**، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة القاهرة .كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1973.

[2]-New arab republic (**Editorial comment**)in:new times, no 41, october 10, 1962 p.79.

[3]-Y.bochkaryov,**arabia and the yemeni revolution**, in: new times ,a weekly journal of world affairs published by trud, moscoww, no.49, december 5, 1962 , pp. 8.

السلمية.وفي **مؤتمر اركويت** 1968 في **السودان** اعلن المتحاربون وقفًا لإطلاق النار يسري مفعوله الساعة الواحدة من ظهر يوم الاثنين 8 تشرين الثاني.

وفي 22 آب عام 1965 زار عبد الناصر السعودية على متن مركبه الحرية,في أول زيارة له منذ عام1956 عندما قام بزيارتهاللحج ومقابلة الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود. وقد قام الملك فيصل بالترحيب به ترحيبًا كبيرًا. وفي خلال 48 ساعة توصل الاثنان إلى اتفاق كامل على:

1 انسحاب القوات المصرية من اليمن تدريجيًا خلال عشرة أشهر ووقف كل المساعدات السعودية للملكيين.

2 تكوين مجلس يمني من 50 عضوًا يمثلون جميع الفصائل اليمنية ويكون مكلفًا بتكوين حكومة انتقالية تمهيدًا لاستفتاء عام لتحديد مستقبل اليمن.

وفي مؤتمر القمة العربية بالخرطوم الذي عُقد بعد الحرب، أعلنت مصر بأنها مستعدة لسحب قواتها من اليمن. واقترح وزير الخارجية المصري محمود رياض إعادة إحياء اتفاق جدة لعام 1965 والذي فشل جراء اختلاف الرأي الحاد بين الملكيين والجمهوريين على الصيغة النهائية لشكل نظام الحكم . وقبل الملك فيصل الاقتراح، ووعدالبدر بإرسال قواته للقتال مع مصر ضد إسرائيل. ووقع عبد الناصر والملك فيصل اتفاقية تنص على سحب القوات المصرية من اليمن ووقف المساعدات السعودية للملكيين وإرسال مراقبين من ثلاث دول عربية محايدة هي العراق،السودان، والمغرب.وقامت مصر بإعادة ممتلكات سعودية بقيمة 100 مليون دولار كانت قد جمدتها سابقًا،وتراجعت السعودية عن تأميم ثلاثة مصارف مملوكة لمصريين.

بحلول عام 1967، تركزت القوات المصرية في مثلث الحديدة، تعز، وصنعاء للدفاع عنهم. بينما قامت القوات الجوية بقصف مواقع في جنوب السعودية وشمال اليمن. حيث شكلت هذه المعارك استنزافًا كبيراً للجيش المصري وأثرت على مستواه في حرب 1967 حيث أدرك جمال عبد الناصر صعوبة إبقاء الجيش المصري في اليمن في أعقاب هذه الهزيمة.وفي آب، قام عبد الناصر باستدعاء 15000 جندي لتعويض الجنود الذين فُقدوا في حرب ذلك العام مع إسرائيل.

مثّل انسحاب القوات المصرية من اليمن بعد حرب سنة 1967 نقطة ضعف كبيرة في دفاعات وتماسك الجمهوريين. فقد أخذ المصريون معهم أسلحتهم الثقيلة. وانعكس اتجاه الجسر الجوي عائدًا إلى القاهرة بدلًا من أن يمد صنعاء بالمؤن والسلاح.

كما أن حركة 5 تشرين الثاني والانقلاب على السلال أثناء زيارته لبغداد أضعف من موقف الجمهوريين وأثار شكوك الدول الداعمة للجمهوريين في قدرتهم على الصمود. وقد تشكلت بعد الإطاحة بالسلال حكومة كان بعض أفرادها خارج اليمن أو خرجوا منها بعد تعيينهم.

وعلى الجانب الآخر، كان الملكيون متفوقين عسكريًا من حيث العدة والعدد ويصاحبهم العديد من المرتزقة الأجانب. فقرروا محاصرة العاصمة صنعاء لحسم الموقف والقضاء على الجمهورية. ولكن الجمهوريين استعادوا تماسكهم وعينوا الفريق حسن العمري رئيسًا للحكومة كما حافظ على موقعه كقائد للجيش[1].

وقد ساندت الصين ومصر الجمهوريين عسكريًا واقتصاديًا وبعثت سوريا بطيارين لقيادة الطائرات اليمنية المقاتلة التي كانت مكونة بالأساس من طائرات ميج-17. وأفادت بعض التقارير الغربية أن الاتحاد السوفيتي بعث بطيارين حربيين لمساندة الجمهوريين. وقد أدى انتصار الجمهوريين في معركة الحصار التي استمرت 70 يوما إلى نتائج عديدة منها اعتراف المملكة العربية السعودية فيما بعد بالجمهورية اليمنية. واكتمال انسحاب القوات المصرية من اليمنعام 1971 وصاحب الانتصار أيضًا خروج بريطانيا من اتحاد الجنوب العربي في عام 1967.

والواقع أن زيارة الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى الرياض العام 1965 لم تنهِ الحرب في اليمن الشمالي، إلا أن اتفاق الطرفين «أفسح المجال لإنهاء هذه الحرب، وبناء تعاون أخوي قومي بين المملكة ومصر». وبعد هزيمة حزيران عام 1967 انسحبت القوات المصرية من اليمن الشمالي في ظل تقارب سياسي عربي، واستقر الأمر للناصرية والحكم الجمهوري في اليمن الشمالي. وعام 1972 نجحت الجهود العربية في عقد اتفاق بين عدن وصنعاء تم توقيعه في طرابلس الغرب لإقامة الجمهورية العربية اليمنية. ورغم النجاح في تحقيق هذه الوحدة في العام 1990 بين شطري اليمن الشمالي والجنوبي، الا أن هذه الوحدة لم تتطور بالشكل المأمول حيث بقيت الإنقسامات الداخلية أحد أهم التحديات التي تواجه اليمن وتحول دون تحقيق فعلي لهذه الوحدة[2].

---

[1]-Robert Lacey,**The Kingdom** (New York: Harcourt Brace Jovanovich، 1981)، p.246.

[2]- الخوندمسعود،الموسوعة التاريخية الجغرافية, المرجع السابق، ص466

الفصل الثاني الأزمة اليمنية ومحددات الدور المصري تجاهها

جلبت الأحداث التي شهدها العالم العربي منذ العام 2011 تغييرًا شعبيًا على صعيد المجموعات الحاكمة،ومنها مصر التي شهدت حراكًا شعبيًا كبيرًا في 25 كانون الثاني 2011 أطاح الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، وأعقبه عزل المجلس العسكري للرئيس محمد مرسي في 30 حزيران 2013. وفي كلتا المرتين، حرصت مؤسسات الدولة المصرية على الاحتفاظ بالطابع الاستراتيجي للعلاقات مع اليمن بما يخدم المصالح الاستراتيجية لكل منهما.واستمر هذا الحرص مع تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكم في مصر منذ انتخابه في حزيران 2014.

بالمقابل شهد اليمن أيضًا احتجاجات جماهيرية واسعة، بدأت في شباط 2011 على شكل مظاهرات ثم اعتصامات في الشوارع والساحات العامة، واستمرت حتى انتهاء عملية نقل السلطة بموجب اتفاقية المبادرة الخليجية، وهو ما يجعلها أقرب إلى توصيف الحركة الاحتجاجية منها إلى المفاهيم الأخرى. وقد أثارت موجة الاحتجاجات الشعبية التي شهدها اليمن مطلع العام 2011 مجموعة من التساؤلات حول دور الفئات والحركات الاجتماعية المختلفة التي شاركت وأدت أدوارًا في الاحتجاجات في المدن اليمنية المختلفة، يأتي في مقدمة هؤلاء الأحزاب السياسية والقبائل وزعمائها والذين عادة ما يشار إلى دورهم في صدارة الفعل السياسي والاجتماعي في الشأن اليمني، لاسيما مع "الاستراتيجية التقليدية التي كان يعمل بها النظام والتي كانت تقوم على التحالف مع الفاعلين القبليين، حيث مكنهم ذلك من لعب دور سياسي معين إلى جانب ما يتمتعون به من ثقل اجتماعي.

المبحث الأول: مراحل تطور الأزمة اليمنية منذ العام 2011

لطالما مثلت الجمهورية اليمنية استثناءً على مستوى العالم العربي لأنها دمجت القوى الفاعلة في العملية السياسية الرسمية، بما في ذلك الإسلاميين، حيث انه في عام 1990 –عام تحقيق الوحدة اليمنية– تصورت النخب الحاكمة في الجمهورية العربية اليمنية في الشمال وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الجنوب صيغة تضمن استمرارية وجودها السياسي في اطار الدولة، وهكذا وجد اليمن نفسه داخلا في عملية ديمقراطية لم يسبق لها مثيل من قبل، وكان الدستور الذي جرت الموافقة عليه في استفتاء 1991 تقدميا جدا، وظهرت عندئذ مجموعة متنوعة من المنظمات، بمافيها الأحزاب السياسية*والمنظمات الصحافية والمؤسسات والمنتديات[1].

الفقرة الأولى: أسباب وتطور الأزمة اليمنية

اذا لقد ارتبط قيام الوحدة الاندماجية، في 22أيار 1990، بالديمقراطية والتعددية الحزبية كضمان لاستمرارها، غير أنها ومنذ عامها الأول اصطدمت بالصراع بين ذهنيتين، مجتمع خاضع ومتشرّب نسبيا للنظام والقانون كأساس للدولة في الجنوب، ومجتمع تتصدرهالتمايزات القبلية العميقة والتراتب الاجتماعي الصارخ في الشمال، وأصبح من الصعب في إطار المرحلة الانتقالية التي حددّت بثلاث سنوات أن يتم إنجاز الاندماج التام، خاصة على مستوى القوات المسلحة والأمن، وحتى على مستوى بعض الأجهزة المدنية، التي بقيت كماهي في عدن تحت مسمى فروع للأصل في صنعاء. وقد ظهرت ملامح تعثر هذه الوحدة المستعجلة التي نسيت أن حال اليمنيين على المستوى السياسي لم يكن موحدا وأن الوحدة اليمنية حالها كحال الوحدة العربية لم تكن قائمة من قبل، لكي تتحقق بسهولة، فهي حلم وأمل كما هو حال الوحدة العربية والإسلامية، بالإضافة إلى دخول الأحزاب الإسلامية التي لم يألفها الجنوب في ساحة العمل السياسي، وحدوث أكثر من مئة وخمسين جريمة اغتيال لكوادرالحزب الاشتراكي اليمني الجنوبي، والتي كانت السلطة كثيرا ما تغض الطرف عنها. وقد بلغت التناقضات بين الشريكين خلال السنوات الثلاث مرحلة اللاعودة وغادر الرئيس علي صالحالبيض الرئيس السابق لليمن الجنوبي صنعاء للاعتكاف في عدن آب

---

*تم الإعلان عن قيام التعددية الحزبية في اليمن بشكل متزامن مع الإعلان عن الجمهورية اليمنية في 22 أيار 1990، وتعزز ذلك بصدور القانون المنظم للأحزاب الصادر بتاريخ 16 تشرين الأول،1991 المادة 13.

[1]– مارين بواريه وأخرون، **اليمن المنعطف الثوري**،تركيب المشهد السياسي اليمني إعادة ترجمة خالد الخالد،الفرات للنشر والتوزيع، لبنان، 2017، ص 15.

1993، بعد ذلك تم عقد اتفاقية بين شريكي الوحدة في الأردن برعاية الملك الأردني " الحسين بن طلال " شباط1994 سميت "وثيقة العهد والاتفاق" صاغتها كل القوى الوطنية في الساحة اليمنية، وتلك مرحلة متقدمة من مراحل حلّ الصراع اليمني – اليمني، بل وتعدّ تغييرا وانتقالا من مرحلة حل الخلافات بالحرب إلى مرحلة حلها بالاحتكام للإجماع الوطني. وقد تضمنت الوثيقة رؤية عصرية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، لو طبّقت بكل بنودها، لكانت فرصة تاريخية للتغيير ولولادة دولة عصرية لا مكان فيها للفرد أو لجيش العائلة والقبيلة، وهو الحلم الذي قامت من أجله ثورة شباط2011، في إطار ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي، وقبل أن يجف حبر وثيقة العهد والاتفاق انفجرت حرب صيف 1994 متخذة من الجنوب ساحة لها[1].

وعلى الرغم من أن الوحدة اليمنية تلقت ضربة قوية عام 1994 نتيجة الحرب التي اندلعتبينهما والتي انتهت بسيطرة المنتصر " الشمال" على المهزوم " الجنوب. إلا أن هذه الحربأحدثت الكثير من التغيير الاجتماعي الذي كانت الوحدة كنظام سياسي–اجتماعي سببا مباشرا فيه. فهي قد أتاحت حرية الصحافة وألغت ديكتاتورية الحزب الواحد وأتاحت التعددية الحزبية وحاولت أن تدخل اليمن إلى قائمة الديمقراطيات الناشئة. لكن الحرب أفرغت كل هذه التحولات من مضمونها. فازدادت عملية الإقصاء والتهميش للجنوبيين وتمت السيطرة على الجنوب وأزداد الفقر والبطالة في عموم اليمن وساءت أحوال إدارة الدولة لتضع اليمن على قائمة أسوأ اقتصادات العالم، وحوصرت حرية الصحافة وتم التضييق على النشاط الحزبي المعارض الحقيقي. ووقعت الكثير من المضايقات على الجنوبيين كنتيجة لهذه الحرب حيث طردت الآلاف من الكوادر العسكرية والمدنية من أعمالها واتّبعت الدولة سياسة الغالب على المغلوب في كل المجالات وهو سلوك أسست له أسرة علي عبد الله صالح الحاكمة في الجمهورية اليمنيةتجاه مواطني الجنوب بكل فئاتهم بعد الوحدة. فأقصي الجنوب من الجيش ومن التمثيل الدبلوماسي ومن العمل الاقتصادي والمالي[2].

وشهد الميدان السياسي اليمني تحولات كبيرة في ظل الأزمة الاقتصادية وتكاثر بؤر الاحتجاجات في العقد الأول من الألفية.فحرب صعدة في الفترة مابين عامي 2004 و 2010 بين

---

[1]– احمد محمد الاصبحي، عضو مجلس شورى في اليمن، **مسار التسوية السياسية في اليمن، "انموذج لحل النزاعات الداخلية** "، صنعاء، 2013، ص.4

[2]-Sarah Phillips،**YemensDemocracyExperiment in Regional Perspetive: Patronge and** Pluralized Authoritarianism, New York , Palgrave Macmilla, 2008 p 50-51.

الجيش اليمني وحركة الشباب المؤمن التي تحولت لتصبح حركة الحوثي*، والحراك الجنوبي*الذي ينظم فعاليات احتجاجية منذ عام 2007 في محافظات اليمن الجنوبي سابقًا،إضافة إلى تكثيف تنظيم القاعدة لأنشطته. كل ذلك تسبب في الشعور المتزايد بانعدام الأمن لدى عامة اليمنيين الذين يواجهون القمع المستمر على يد السلطات، حيث أدت هذه الصراعات أيضًا إلى نشوب توترات دائمة بين الحزب الحاكم "المؤتمر" وأحزاب المعارضة، التي حاولت التصدي للنزعة الاستبدادية للنظام والتعبير عن السخط الشعبي، فكان اللقاء المشترك، وهو ائتلاف يضم حزب الإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني، والتنظيم الشعبي الوحدوي الناصري، وحزب البعث الاشتراكي القومي، وحزبين زيديين صغريين (هما اتحاد القوى الشعبية وحزب الحق)، فشكلت تدريجيا أحزاب المعارضة قوة سياسية منافسة للمؤتمر الشعبي العام الذي يُعتبر حزب متنوع المشارب، قام على أساس توافق تاريخي لعدة جهات سياسية، وعمل كأداة لحشد الدعم للرئيس صالح وبالتالي للنظام الحاكم[1].

خلال سنوات عديدة من المفاوضات المتعثرة بين الأطراف وفشل مشاريع الإصلاح، لم تفلح هذه المفاوضات في إعادة تركيب المشهد السياسي بين قطبين متعاكسين، قطب موالي لنظام قائم ملتف حول الحزب الحاكم، وقطب معارض للنظام، المتمثل في أحزاب اللقاء المشترك، وتضاعفت التوترات بينهما، سواء في ميدان العمل السياسي أو العمل الاجتماعي. وسبب هذا الوضع أزمة سياسية عميقة أظهرت محدودية كل من النظام الحزبي والسياسة الانتخابية. لا بل ازداد العزوف، بل العداء للحياة الحزبية النخبوية،ومعالمحاولات العديدة للمصالحة الفاشلة والتي جعلت من المؤتمر الشعبي العام يدخل غمار المنافسة الانتخابيةالمقررة في نيسان 2011 وحده، نظم تجمعاته الأولى في جميع أنحاء البلاد،كما اعلن صالح تعديلات دستورية لتمكينه من الاستمرار في السلطة

*نسبة إلى الحسين بدر الدين الحوثي.

* هو حراك شعبي في جنوب اليمن بدأ بكيان جمعية المتقاعدين العسكريين والأمنيين المسرحين من عملهم، ويتكون من أكثر من 60 شخصية أو كيانًا سياسيًّا، حيث في بدايات تأسيسه طالب بالمساوة بين الشمال والجنوب وإعادة المسرحين العسكريين والمدنيين، إلا أن سياسات التهميش والإقصاء دفعته لاحقًا للمناداة بالاستقلال لجنوب اليمن.

[1] -Browers, Michaelle, **Origins and Architects of Yemen's Joint Meeting Parties**,InternationalJournal of Middle Eastern Studies، n39, 2007, p.565-586

والإعداد لخلافة ابنه احمد قائد الحرس الجمهوري والقوات الخاصة،وماكان من المبادرات إلا أن فاقمت الاستياء في جميع أنحاء البلاد[1].

أمام تراجع الرئيس السابق علي عبد الله صالح عن فكرة توريث ابنه في لقاء مع مجلس النواب والشورى قبل أيام من اندلاع الثورة الشبابية في شباط2011[2] خاطب الشعب: لا للتمديد، لا للتوريث، ولا لإعادة عقارب الساعة إلى الوراءمحاولة منه لإعادة الزمن إلى الوراء لكنها لم تنفع لأن مفاعيل العوامل الاجتماعية الآنفة الذكر كانت قد فتّت في عضد حكمه، وأصبح التغيير أمراًلامناص منه.

بدأت الثورة اليمنية، ثورة شباط 2011، باحتجاجات ومظاهرات طلابية وشبابية ولنشطاء حقوقيين،أمام بوابة جامعة صنعاء، ثم التحقت أحزاب المعارضة للمطالبة مع الشباب بالحراك،وساهمت مواقع التواصل الاجتماعي (فايسبوكوتويتر ....) مساهمة فعالة في الثورةوظهرت مجموعات جديدة مثل:مجموعة "ثورة الشباب اليمني لإسقاط النظام " و"ثورة البن والبناء " ومجموعة " يمن بلا صالح " والمجموعات تنشد تغييرا مدنيا في المجتمع اليمني [3].

ثم ما لبثت أن اشتعلت الساحات في جميع محافظات اليمن بالثورة شمالا وجنوبا مطالبة بإسقاط النظام. وانضم إلى الثورة قطاع هام من الجيش " الفرقة الأولى المدرعة " بقيادة علي محسن الأحمر، وهو ذراع رئيسية في نظام صالح، ثم التحقت القبائل من عموم مناطق اليمن، وسيطرت أحزاب اللقاء المشترك المعارضة–أهمها حزب الإصلاح الإسلامي– على إدارة ساحات التظاهر وتمويلها. وانفردت تلك الأحزاب – أي أحزاب اللقاء المشترك – بنسق تفاوضي مع السلطة بعيدا عن الشرعية الثورية للساحات، الشرعية التي قدّم من أجلها الشباب أرواحهم ودماءهم من أجل إسقاط النظام الأسري. تلك الساحات التي وصفها الدكتور محمد صالح علي، رئيس الدائرة التنظيمية للحزب الاشتراكي اليمني "أحد أحزاب اللقاء المشترك" بأنها شكلت النموذج لمجتمعات المستقبل وللدولة المدنية التي تستهدفها الثورة, ذلك لأنها وحدّت الجماهير المظلومة بمختلف

---

[1]-Abdullah al-faqih,**TheYemen Uprising Imperatives for Change and Potential Risks,** Analysis of the Real Institutoelcano،58/2011 Area: Mediterranean and Arab World،21 mars 2011. p.43-44.

[1]- كلمة علي عبد الله صالح أمام أنظار أعضاء مجلسيْ النواب والشورى والحكومة وقيادة الجيش والأمن، 2 شباط2011

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/02/110202_yemen_president:

[3]– مارين بواريه وأخرون، مصدر سابق، ص 20.

مشاربها السياسية، وانتماءاتها، وفي إطار طابع سلمي وآليات جديدة غيّرت، أو أعادت النظر, في المفهوم التقليدي للثورة التي غالبا ما تعتمد على العنف [1].

أما الحراك الجنوبي فقد اعتبر أن إسقاط النظام السياسي الحالي الذي يتربع على قمته علي عبد الله صالح، وإزاحته يعتبر شرطًا ضروريًا وملحًا، على طريق حلّ مختلف المشكلات؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما إنه يشكل مدخلا سياسيا حقيقيا لحل مشكلة الجنوب.

وبتطور امني لافت أقدمت السلطات الأمنية في 18 آذار 2011 على فتح النار على المتظاهرين في ساحة التغيير، ما أدى إلى مقتل أكثر من 50 متظاهرًا، وهو الأمر الذي جلب معه موجة إدانات شعبية واسعة، فأعلن مشايخ عدد من القبائل عن إدانتهم للجريمة والدعوة إلى حماية ساحات الاعتصام بدافع النجدة والتضامن مع المظلومين. لحق ذلك انضمام أحد أهم قيادات الجيش إلى الساحات وهو الجنرال علي محسن الأحمر قائد الفرقة الأولى مدرعات،ما أتاح نشر وحدات عسكرية تابعة له وانسحاب القوات الموالية للحكومة، مما عزز من روح النضال للمتظاهرين ووفر لهم حماية مكنتهم من الاستمرار في اعتصاماتهم لأشهر [2].

الفقرة الثانية: القوى المحلية الفاعلة في الحراك اليمني:

أولًا: دور القبيلة أثناء الاحتجاجات

إن الأضرار التي لحقت بالقبيلة جراء سياسات النظام وتدهور الأوضع العامة طالت حتى ثقافتها وأعرافها التي طرأ عليها تغيير ليس باتجاه التحديث، إنما باتجاه منازع أسرية وقيم نفعية أظهرت القبيلة ككيان مفكك وغير متجانس مع محيطه المدني، كما يمكن الإشارة في هذا السياق إلى سياسة النظام وتعامله مع القبيلة وفق سياسة معينة كانت تقوم على الزج بها في حروب متتالية، سواء كان ذلك فيما بينها أو في حروبه وصراعاته، وهو ما جعل موقف القبيلة من النظام السياسي والانضمام للاحتجاجات الشعبية مهمًا وله دوافعه ومعطياته المجتمعية التي تعكس في الأخير خبراته ومتغيراته[3]. ويمكن القول أن القبيلة اليمنية لم تلتحق بشكل كلي بالاحتجاجات

---

[1]– محمد صالح علي، رئيس الدائرة التنظيمية للحزب الاشتراكي اليمني، صحيفة الثوري، العدد (2191)، تاريخ 7–6– 2012 http://www.althawranews.net، تاريخ الدخول 2018/11/18

[2]-Khaled, Fattah, Yemen: **ASocialIntifada in a Republic of Sheikhs**, *Middle East Policy* , no.3, 2011, https://www.mepc.org/yemen-social-intifada-republic-sheikhs:

[3]– هاني المغلس، **الفاعلون غير الرسميين في اليمن: الموقف والدور إبان مرحلة الثورة في اليمن: أسباب التشكل وسبل المعالج**، شفيق شقير،مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012، ص 148.

الشعبية، فقد عمل النظام السياسي على تقسيم المواقف داخل القبيلة ذاتها[1]. بالمقابل فإن انضمام القبائل ومشايخ القبائل إلى الاحتجاجات أثار مخاوفاً وقلقاً في أوساط المعتصمين، خصوصًا من الانحراف بها عن مسارها وجرها نحو تحقيق مصالح سياسية في الصراع حول السلطة، وقد اتضح ذلك من خلال موقف زعماء القبائل المؤيدة للاحتجاجات فبالرغم من تبنيهم لمطالب الاحتجاجات المطالبة بأسقاط النظام، فإنهم كانوا أقل حماسًا لفكرة التغيير الجذري للنظام، حيث سارعوا بالترحيب بالمبادرة الخليجية التي كانت تقضي بنقل السلطة إلى نائب الرئيس، ويمكن أن يرجع هذا الأمر إلى الدور والنفوذ السعودي داخل القبيلة في اليمن والذي لعب دورًا رئيسيًا في الإبقاء على سقف المطالب السياسية للقبيلة منخفضًا [2].

أدت القبيلة وأفرادها في أثناء الإحتجاجات الشعبية دورًا كبيرًا ومؤثرًا، فقد حرصت السلطة والمعارضة اليمنية على الاستفادة من الولاء القبلي من خلال حشد القبائل إلى ساحات الاعتصام سواء الساحات المناوئة لصالح أو الساحات المساندة له، حيث كانت القبيلة جزءًا من لعبة التوازنات في المشهد السياسي[3].فكان إعلان قبائل حاشد وبكيل تأييدهما للاحتجاجات الشعبية والانضمام إلى ساحات الاعتصام قد دفع بجموع أبنائها إلى ساحات التغيير سواء في صنعاء أو في غيرها من المدن، حيث سعى أفراد القبائل المنضمين إلى الساحات نحو المحافظة على الطابع السلمي لاحتجاجاتهم وتظاهراتهم. فعلى عكس الصورة النمطية التي تؤخذ على القبيلة اليمنية باعتبارها تميل نحو العنف كجزء من بنيتها وطابعها، فقد كانت المجاميع القبلية المنضمة إلى ساحة التغيير قد دخلت بدون أسلحتها، حتى إنها كانت تجوب في مظاهراتها الشوارع بدون أسلحتها محافظة بذلك على طابعها السلمي، مرددة أناشيدها القبلية المعروفة "زوامل"، حيث يعزون هذه النظرة التي طالما كانوا يوصمون بها إلى النظام السياسي الذي ساهم في الترويج السيئ للقبيلة واحتكار علاقته بها بواسطة المشايخ وهو ما يعكس طبيعة التصدع الذي تعرضت له القبيلة[4].هذا الانحسار أو التراجع

---

[1]–هاني المغلس،مرجعسابق، ص150.

[2]– المرجع نفسه، ص151.

[3]– عبد الكريم غانم، **الوعي السياسي في المجتمع اليمني**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016بيروت، ص224–225.

[4]– عبدالكريم غانم، **القبيلة اليمنية: دورها وموقعها في الثورة والتغيير السياسي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،2012 ص 386.

في سلطة وتأثير الزعامات القبلية يمكن رده إلى فتح المجال أمام الأحزاب السياسية والتعددية الحزبية التي سحبت البساط من تحت راية القبيلة إلى راية الحزب[1].

لقد كان لبعض القبائل المؤيدة للاحتجاجات دور ونشاط عسكري في إطار حمايتها للمعتصمين ومساهمتها في الاحتجاجات الشعبية، إذ إن قبائل نهم وأرحب وهما منطقتان تشكلان أهم قبائل طوق صنعاء يتواجد على أراضيها معسكرات قوات الحرس الجمهوري الموالي لصالح، أقدمتا على إعاقة تحركات الوحدات العسكرية نحو المناطق التي كانت تنوي التوجه نحوها، نفس الأمر كان في ساحة الحرية في مدينة تعز، فقد عقد لقاء موسع لوجاهات قبلية اجتماعية تقرر فيه توفير حماية للمحتجين السلميين وحماية المرافق والمنشآت العامة في المدينة وبالرغم من ذلك، فقد ظلت هذه التحركات العسكرية محدودة في نطاقها ولم تتوسع، ذلك باعتبار أن توسعها وتحول الاحتجاجات السلمية إلى ثورة مسلحة لم يكن في مصلحة الحركة الاحتجاجية ومآلاتها، ثم إن هذا الأمر كان أحد الأوراق التي سعى النظام إلى تحقيقها ليسهل عليه القضاء على الثورة وإخمادها[2].

ثانيًا: القوى غير القبلية

سيطر أنصار الله (الحركة الزيدية الشيعية المتمركزة في شمال اليمن والمعروفة بالحوثيين) على المحافظة الشمالية صعدة بالقوة، في حين حاول الحراك الجنوبي (تحالف فضفاض لمجموعات اتحدت رؤيتها حول إيمانها أن جنوب اليمن أصبح محرومًا بسبب الشمال) الاستفادة من صراع الحوثيين على السلطة مع الحكومة المركزية من أجل استعادة استقلال جنوب اليمن. كما استغل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية ضعف تواجد الدولة في العديد من مناطق الجمهورية ليسيطر على المحافظة الجنوبية أبين حينها. وفي نفس الوقت حاول اللقاء المشترك (تحالف من أحزاب مختلفة ويقوده حزب الإصلاح الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في اليمن) استمالة واستخدام قوة المظاهرات الشعبية لتوسيع قوتهم في داخل هياكل الدولة وبمحاولة مستميتة للإطاحة بصالح واستبداله[3].

---

[1]– فؤاد عبد الجليل الصلاحي،**الثورة اليمنية الخلفية والأفاق**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،بيروت، 2012 ص 212.

[2]– **هاني المغلس**، مرجع سابق، ص 150.

[3]– نادية السقاف، **تسيس ثورة الشباب**، مركز كارنيغى للشرق الأوسط، 2011/4/27،-http://carnegie mec.org، تاريخ الدخول 2018/11/20

الفقرة الثالثة: العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة بالحراك

لم يستطع الحراك اليمني تحقيق أي من الأهداف المعلنة حيث وصفت الثورة من قبل الكثيرين بأنها ثورة منقوصة أو أنها "نصف ثورة"، لكنها أدت إلى حدوث شرخ داخل النظام إثر انقلاب علي محسن الأحمر على الرئيس علي عبد الله صالح، أُتبعت بتفجير استهدف هذا الأخير داخل مسجده في القصر الرئاسي. هذه التطورات أتاحت للسعودية الدخول إلى المشهد اليمني عبر استقبال النظام والمعارضة في الرياض والتوقيع على ما عرف "بالمبادرة الخليجية"،التي قضت بتقاسم السلطة، وتنصيب نائب الرئيس حينها، عبد ربه منصور هادي رئيسًا للبلاد لمدة عامين، وذلك في محاولة منها لاحتواء المظاهرات الشعبية[1].

وافق حزب المؤتمر الحاكم على الخطة فيما أقرته المعارضة النيابية بشروطلكن المتظاهرين رفضوا المبادرة حيث أنها نصت على تنازل شخص الرئيس عن السلطة وليس النظام الذي يمسك بمفاصله العسكرية أبناء الرئيس وأبناء أخوته[2].في ما يلي المبادئ الأساسية للمبادرة:

- أن يؤدي الحل الذي سيفضي عن هذا الاتفاق إلى الحفاظ علي وحدة اليمن وأمنه واستقراره.
- أن يلبي الاتفاق طموحات الشعب اليمني في التغيير والإصلاح.
- يتم انتقال السلطة بطريقة سلسة وآمنة تجنب اليمن الانزلاق للفوضى والعنف ضمن توافق وطني.
- تلتزم الأطراف كافة بإزالة عناصر التوتر سياسيًا وامنيًا.
- تلتزم الأطراف كافة بوقف كل أشكال الانتقام والملاحقة من خلال ضمانات وتعهدات تعطي لهذا الغرض.

وقد وقعت على الخطة أطراف سياسية–حزبية لتسوية الوضع للوصول إلى حل لهذه الأزمة. وفي الثالث عشر من شباط أعلنت أحزاب تكتل اللقاء المشترك المعارض الترحيب بخطاب الرئيس صالح وما ورد فيه من إعلان الإصلاحات، بيد أن التكتل وضع شروطًا للانخراط في الحوار مع

---

[1]– علي شرف المحطوري، **انصار الله الرحلة من صعدة إلى صنعاء**، 2015/9/22 تاريخ الدخول إلى موقع جريدة الأخبار اللبنانية 2018/12/7. https://al-akhbar.com/Yemen/11453

[2]– مبارك سالمين، **العوامل الاجتماعية وأثرها في التغييرالثورة اليمنية نموذجًا**، عدن، 8 تشرين الثاني 2012، ص 13.

السلطة، وفي مقدمتها إلغاء قانون الانتخابات الحالي، وإشراك الحوثيين وأحزاب الحراك الجنوبي ومعارضة الخارج في الحوار[1].وبعد تنازل علي عبد الله صالح عن السلطة وانتخاب عبد ربه منصور هادي رئيسا لفترة انتقالية لمدة عامين[2]دخل اليمن في عملية انتقالية منوط بها إحداث إصلاح شامل للمؤسسات، وأوكل تحديد الاتجاهات الرئيسية لهذا الإصلاح إلى مؤتمر الحوار الوطني.

أولًا: مؤتمر الحوار الوطني

أسهمت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية في وصول مؤتمر الحوار الوطني في اليمن إلى خاتمة إيجابية على الرغم من الصعوبات والمعوقات التي اعترضته. فعلى الصعيد الخارجي، وضع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2051 قيدًا إلزاميًا على أطراف الحوار، وشكّل رادعًا لمحاولات عرقلة مسيرة التسوية من قبل أطراف إقليمية.

أما على الصعيد الداخلي، فقد ساهم انتخاب رئيس للجمهورية في انعقاد المؤتمر، فضلًا عن تمثيل جماعات سياسية واجتماعية مؤثرة، ولاسيّما في ظلّ مشاركة قوى جديدة وازنة؛ مثل الشباب، والنساء، وجماعة أنصار الله، والسلفيين، والحراك الجنوبي. وجاءت ضوابط الحوار التي تضمّنها النظام الداخلي لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، والذي صدر بقرار رئيس الجمهورية رقم 10 لعام 2013[3]، لتشكِّل ضمانة قوية، وتحول دون قيام أي من الأطراف المشاركِة بإفشال المؤتمر. فقد جرى صوغ النظام الداخلي بما يحول دون تفرّد جهةٍ أو طرفٍ باتخاذ القرارات، فلا الأكثرية استطاعت فرض إرادتها، ولا الأقلية تمكّنت من التعطيل، ووفقًا لنص المادة 2/41 تُتخذ القرارات المدرجة في فرق العمل بالتوافق، ويجري وضع آليات للتعامل مع تعذّر حصوله.

---

[1]-Thiel Tobias,**Yemen's Arab Spring:FromYouth Revaluation to Fragile Political Transition**،pp45http://eprints.lse.ac.uk/43465/1/After%20the%20Arab%20Spring_Yemen%E2%80%99s%20Arab%20Spring%28lsero%29.pdf

[2]– هشام القروى،**ثورة اليمن:استبدال على عبدالله صالح أم استبدال مؤسسات مفوتة؟**،المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة،أيار 2011،ص15–20.
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The_Yemeni_Revolution_replacing_Ali_Abdullah_Saleh_or_replacing_obsolete_institutions.aspx

[3]– قرار رئيس الجمهورية اليمنية بشأن النظام الداخلي لمؤتمر الحوار الوطني الشامل رقم(10)لسنة 2013، https://www.yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=69497تاريخ الدخول 2018/12/6

عالج المؤتمر مجموعة من القضايا، أهمها: (1) القضية الجنوبية، (2) قضية صعدة، القضايا ذات البعد الوطني والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، (3) بناء الدولةوالحكم الرشيد، (4) أسس بناء الجيش والأمن، (5) استقلالية الهيئات ذات الخصوصية، (6) الحقوق والحريات، (7) التنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة[1].وتم الاتفاق على تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم، هي: إقليم حضرموت، وإقليم سبأ، وإقليم الجند، وإقليم أزال، وإقليم تهامة[2]. إلا أن الحراك الجنوبي اعتبر أن هذا التقسيم لا يحل مسألة القضية الجنوبية، واعتبروا أن الشمال سوف يبقى يسيطر على السلطة التشريعية الاتحادية (المكونة من مجلس النواب والمجلس الاتحادي والجمعية الوطنية)؛ إذ نصت قرارات المؤتمر على أن "يتكون المجلس الاتحادي من عددٍ من الأعضاء لا يزيد على نصف عدد أعضاء مجلس النواب، ويجري انتخابهم جميعًا بالاقتراع السري الحر والمباشر بنظام القائمة النسبية المغلقة على مستوى الإقليم، وبالتمثيل المتساوي بين الأقاليم"[3]. أما القيادي في المجلس السياسي لـ"أنصار الله"، محمد البخيتي، عزا الرفض إلى أن الصيغة "قسّمت اليمن إلى فقراء وأغنياء". واعتبر أنها تخدم السعودية، إذ تعطيها مساحة كبيرة قبلية نفطية على الحدود، مشيرًا بشكل خاص إلى إقليمَي سبأ وحضرموت الغنيَّين بالنفط، والمحاذيين للحدود السعودية[4].

أما في ما يتعلق بقضية صعدة، فقد أقرّت الوثيقة ضمان الحرية المذهبية والفكرية وممارسة الشعائر وتحريم فرضها أو منعها بالقوة من أي جهة كانت، وأن تكون الدولة وأجهزتها محايدة، ولا تقوم بتبني أو تقديم دعم مادي أو معنوي أو تسهيلات لأي مذهب أو فكر وبما يضمنه الدستور

---

[1]– وثيقة الحوار الوطني الشامل، صنعاء، 2014:

http://www.pdf-yemen.com/PDF/Democratic/NDC%20Final%20Document.pdf

تاريخ الدخول 2018/11/17

[2]– شادي أحمد محمدعبدالوهابمنصور ،**إدارة الصراعات الداخلية في المجتمعات التعددية: دراسة مقارنة بين حالتي لبنان واليمن**،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة، رسالة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، القاهرة 2014،ص. 255-257.

[3]– وثيقة الحوار الوطني اليمني، مصدر سابق.

5- جمانة فرحات، **أقاليم اليمن وصفة للحل أو للخراب**2014/2/12، تاريخ الدخول إلى الرابط: 2018/12/7

https://www.alaraby.co.uk/politics/2014/2/12/%D8%A3%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D9%88%D8%B5%D9%81%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%84-%D8%A3%D9%85-%D9%84%D9%84%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D8%A8[4]

وينظمه القانون. كما جرى وضع ضوابط للمناهج الدراسية والتعليم الديني والأهلي بحيث يكون ذلك تحت إشراف الدولة، إضافة إلى وضع نصوص دستورية تجرِّم الحصول على الأموال من جهات خارجية تحت أي مسمى واعتبار ذلك خيانة عظمى، وتجريم استخدام الجيش في الصراعات الداخلية، بالإضافة إلى نزع واستعادة الأسلحة الثقيلة والمتوسطة من كافة الأطراف والجماعات والأحزاب والأفراد التي نُهبت أو تم الاستيلاء عليها، وأن تجري معالجة الثارات والنزاعات الناجمة عن حروب صعدة في إطار العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية[1].

وعلى الرغم من أنّ هذه المبادئ كان سيجري تضمينها في الدستور، إلا أن التحدي الأكبر كان يكمن في القدرة على تنفيذها. وقد برزت أول التصدّعات في هذه المقررات مع رفض التقسيم الإداري لليمن وفق الآلية التي أقرت, من قبل عدة جهات أهمها الحراك الجنوبي وحركة أنصار الله[2].

ثانيًا: التدخل العسكري والحرب على اليمن

لم تشمل المبادرة الخليجية إشراك حركة أنصار الله في المرحلة الانتقالية، وهو أمر من الأساس لم تكن الحركة متحمسة له لأنها اعتبرت أن ما جرى في الرياض ليس إلا إعادة فك وتركيب للسلطة بأيدٍ سعودية- أميركية. هذا الرفض وضع الحركة في مواجهة مع علي محسن الأحمر الذي كان رأس الحربة في جميع الحروب الست التي خيضت ضد أنصار الله. وتحولت المناوشات بين الحركة وعلي محسن الأحمر (مدعومًا بحركة الإخوان المسلمين) إلى معارك استنزاف على شاكلة معارك كتاف شمال شرق صعدة، ودماج جنوب مدينة صعدة، ومعارك محافظة الجوف، ومعارك حاشد في محافظة عمران التي أدت إلى القضاء على نفوذ عائلة آل الأحمر[3].

وفيما البلاد تعيش حالة الشد والجذب، فإذا بها تغرق في أزمة سياسية اقتصادية ناتجة من تبني الحكومة قرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية في 30 تموز2014. هذه الخطوة التي رفضتها حركة أنصار الله وقامت بالتحذير من خطورة اتخاذ أي خطوة من شأنها المساس

---

[1] – جمانة فرحات، مرجع سابق.

[2]– مارين بواريه وأخرون، مرجع سابق، ص35.

[3]– علي شرف المحطوري، **انصار الله الرحلة من صعدة إلى صنعاء**، 2015/9/22، جريدة الأخبار اللبنانية تاريخ الدخول 2018/12/7 https://al-akhbar.com/Yemen/11453

بالأوضاع المعيشية لليمنيين، وإذا كان ولا بد، فلتكن إصلاحات اقتصادية شاملة، والعمل على مكافحة الفساد داخل مؤسسات الدولة. وكانت الحكومة اليمنية قد عمدت إلى محاولة تمرير القرار ثالث أيام عيد الفطر لضمان عدم نشوء ردّة فعل شعبية. لكن انحياز أنصار اللهإلى المطالب الشعبية وضع السلطة اليمنية في مأزق، فإما التراجع عن القرار، وفي ذلك تنازل مجاني لأنصار الله، ما يساعد على اتساع شعبيتهم، وإما التمسك بالقرار، وحينها سيكون الوضع محفوفًا بالمخاطر[1].

وأمام رفض الحكومة كان "أنصار الله" يرفعون من وتيرة المواجهة السلمية على مراحل، دشنت بدعوة الشعب إلى تظاهرة عرفت بتظاهرة يوم الإنذار، وذلك في 4 آب 2014.انتظر "أنصار الله" أسبوعين لأي رد، ولكن دون جدوى، ما استدعى أن يطل زعيم الحركة عبد الملك الحوثي في خطاب مساء 17 آب، داعيًا إلى أن يتجه الشعب نحو صنعاء لتحقيق الأهداف الآتية[2]:

- إلغاء قرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية
- استقالة الحكومة، وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني

وفي صباح 18 آب، بدأت الحشود الشعبية تتقدم باتجاه محيط العاصمة صنعاء، حيث تم خلال الأسابيع التي أعقبت الدعوة نصب المخيمات أمام مقار الوزارات والمؤسسات الحكومية وتنفيذ عصيان مدني، وهو ما شدد الضغط على الحكومة اليمنية التي قامت باللجوء إلى العنف لقمع التحركات، وهو ما أدى إلى وقوع صدامات مع أنصار الله حيث شهدت الضواحي الشمالية لصنعاء اشتباكات سرعان ما تصاعدت، واقتربت النيران من مقر الفرقة الأولى مدرعات، وهو معسكر يقع شمال غرب العاصمة، متوسطًا أحياء سكنية، ومجاورًا من جهة الشمال لجامعة صنعاء. ونجح أنصار الله في 2014/9/21 في فرض سيطرتهم الكاملة على العاصمة، وهو ما دفع الرئيس "هادي" إلى التوقيع في اليوم نفسه على اتفاق "السلم والشراكة الوطنية" لحل الأزمة مع جماعة "أنصار الله"، معلنًا أن الاتفاق يمثل مخرجًا وطنيًّا يجنب البلاد ويلات الكوارث والحرب والتفتت،

---

[1]– ظافر محمد العجمي، **موقف دول الخليج من التطورات الراهنة في اليمن**،مركز الروابط للبحوث والدراساتالاستراتيجية، 2015/3/23. تاريخ الدخول 2018/11/20،
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/03/201532311247115799.html

[2]– كلمة السيد/ عبدالملك بدرالدين الحوثي، حول الخطوات الثورية التصعيدية الأولى21شوال1435هـ 17 8 2014تاريخ الدخول 2018/12/7 https://www.youtube.com/watch?v=eFt1Yj1luRs

مؤكدًا أن معالجة الأزمة يجب أن تصب دائمًا في مصلحة أمن واستقرار ووحدة اليمن ومخرجات الحوار الوطني الشامل على أساس المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية[1].

وبعد سيطرة الحركة على العاصمة صنعاء والمنشآت الحيوية فيها، جرت اشتباكات مع جماعة حزب الإصلاح فقام أنصار الله باقتحام معسكر للجيش بمحافظة الحديدة غربي البلاد، وصادروا الأسلحة بداخله، وسيطروا على مينائها الرئيسي. وهذه الانتصارات أثارت القبائل لاسيما السنيّة منها بالإضافة إلى تنظيم القاعدة ضد انصار الله[2].

شعرت دول مجلس التعاون الخليجي بخطورة الموقف اليمني وذلك لما يشكله اليمن من أهمية استراتيجية بالنسبة اليهم، فهو يمثل عمقًا استراتيجيًا للجزيرة والخليج ما يجعل منه عاملًا مهمًا لأمن واستقرار المنطقة. فهناك حاجة خليجيةلإبقاء اليمن تحت الجناح السعودي. ونجاح "انصار الله" في التماسك والاحتفاظ بالمناطق التي يسيطرون عليها يمكن أن يغير من معادلة التيارات الشيعية في منطقة الخليج ككل، فبروز انصار الله الحركة التي تصنّف على أنها شيعية والمدعومة من إيران في ذات الوقتيمكن أن تترتب عليه العديد من التداعيات الجيوسياسية والاقتصادية حيث أن اليمن يمثل ظهيرًا أمنيًّا للمملكة العربية السعودية من خلال حمايته لحدودها البرية الجنوبية[3].

كذلك إذا ما أصبح لحركة انصار الله حضور مؤثّر في العملية السياسية اليمنية فسيكون لإيران موطئ قدم استراتيجي مهم ومباشر على مضيق هرمز إلى بحر العرب، وكذلك فإن موقع اليمن الجغرافي المميز على طريق الملاحة الدولية من شأنه تمكين إيران من تعطيل جزء مهم من خطوط الملاحة، وبالتالي سيكون لهذا الأمر انعكاسات كبيرة على المصالح الخليجية والغربية في المنطقة[4].وعليه، كان من مصلحة السعودية إبقاء اليمن تحت سيطرتها حفاظًا على مصالحها كدولة آمنة ومستقرة، حتى وإن كان السبيل إلى الحفاظ على هذا الأمن والاستقرار على حساب اليمن ذاته.

---

[1]– محمد جميح، **المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،سلسلة تحليل السياسات، الدوحة، تشرين الأول 2014.

[2]–المرجع نفسه.

[3]– محمد سعد أبو عامود، **خاصرة الجزيرة:الدور الخليجي في الانتقال السياسي في اليمن**،السياسة الدولية، العدد 192، نيسان 2013، ص93.

[4]-Anthony H. Cordesman and Michael Gibbs، **U.S. and Iranian Strategic Competition: The Gulf and The Arabian Peninsula,** Washington: Center for Strategic and International Studies, Washington, 3rd edition, 2013 p.22.

وبعد نجاح جماعة أنصار الله وبالتعاون مع الرئيس الأسبق علي عبدالله صالح بتوسيع سيطرتهم على مختلف مفاصل الدولة اليمنية[1]، وفي أعقاب الإعلان الدستوري في 6 شباط 2015، اعتبرت السعودية وبعض دول الخليج الأخرى وفي مقدمتهم الإمارات أن هذه الخطوة تمثّل انقلابا على الرئيس الشرعي عبد ربه منصور هادي. كما ازداد قلقهم مع زحف انصار الله العسكري نحو مدينة عدن التي تعتبر الرئة الجنوبية لليمن والتي انتقل إليهاالرئيس هادي وعدد من معاونيه ووزرائه في 20 شباط 2015، وهي تعتبر مدخلًا إلى مضيق باب المندب المطل على البحر الأحمر.

أمام هذه التطورات قام الرئيس عبد ربه هادي وبشكلٍ رسمي بطلب جميع أنواع التدخل من دول الخليج بما فيها التدخل العسكري[2]. من ناحية ثانية لم تنجح دول الخليج العربية في استصدار قرارٍ من مجلس الأمن تحت الفصل السابع بشأن اليمن في منتصف شهر شباط 2015؛ وذلك لفرض عقوبات على الجهة التي تعتبرها تعرقل عملية الانتقال السياسي في اليمن، مع ما يعنيه ذلك لاحقًا من إمكانية استخدام القوة العسكرية تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[3].

وفي 26 آذار 2015 أطلقت السعودية تحالفًا عربيًّا وإسلاميًّا، حيث أعلن عادل الجبير، سفير المملكة العربية السعودية لدى الولايات المتحدة الأميركية من واشنطن عن بدء عملية "عاصفة الحزم"، بقيادة السعودية ومشاركة عدد من الدول الخليجية والإقليمية، وحجتها في ذلك

---

[1]- نص اتفاق السلم والشراكة الوطنية لإنهاء الأزمة فياليمن 2014/9/22، http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews، تاريخ الدخول: 2018/11/20.

[2]– الحوثيون: من جبال صعدة إلى حكم صنعاء، 2018/6/13، تاريخ الدخول: 2018/12/7 http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40645075

[3]– مناورات عسكرية للحوثيين قرب الحدود السعودية، تاريخ الدخول: 2018/11/16 http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/3/12/%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%82%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9 ، تاريخ الدخول: 2018/11/16

الطلب الذي تقدم به عبد ربه منصور هادي إلى دول الخليج "بتقديم المساندة الفورية بكافة الوسائل والتدابير اللازمة؛ لحماية اليمن وشعبه من عدوان الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران"[1].

وقد أثارت "عاصفة الحزم" عددًا من التساؤلات حول ما إذا كانت هذه العملية حربًا دفاعية أم هجومية، وما هي الأسباب المفسرة لمشاركة دول الخليج (باستثناء سلطنة عُمان) ومصر فيها.وعليه، فقد كانت العملية العسكرية –بحسب حكومات دول التحالف– ضرورةً لابدّ منها؛ للحفاظ على الأمن القومي والإقليمي، بعد أن استشعرت تلك الدول خطرًا محدقًا بأمنها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن "عاصفة الحزم" أتت قبل أيامٍ قليلة من الموعد المتوقع (نهاية آذار) لتوقيع اتفاقية إطارية مهمة بين دول مجموعة 5+1 (الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن + ألمانيا) من جهة وإيران من جهة أخرى، بخصوص ملف طهران النووي. كما تزامنت هذه العملية أيضًا مع موعد الاجتماع الوزاري للدول العربية، والذي سبق اجتماع القادة العرب في قمتهم العادية التي عقدت في شرم الشيخ المصرية. وبالتالي، سعت السعودية إلى تحديد موعد بدء العملية العسكرية في اليمن قبل الوصول إلى هذه المواعيد في محاولة منها للتأثير على طبيعة المخرجات التي ستنتج عن تلك الاجتماعات[2].

المبحث الثاني: الموقف المصري من الأزمة اليمنية منذ العام 2011:

تعدّالسياسة الخارجية لأي دولة العامل الرئيسي لقياس مدى فاعلية الدولة وتأثيرها على المستويين الإقليمي الدولي، وتتشكل السياسة الخارجية لاعتبارات كثيرة، من أهمها قوة الدولة والدور الذي تلعبه على المستوى الذي توجه السياسة إليه. والموقع الجغرافي لهذه الدولة والذي يفرض بالضرورة عليها أن تكون فاعلة في عمليات التأثير وصنع القرارات وامتلاك أدوات للسياسة

---

[1]– نص البيان الخليجي بشأن عملية عاصفة الحزم في اليمن، شبكة الإعلامالعربية، تاريخ الدخول: 2018/11/16

http://moheet.com/2015/03/26/2240107/%D9%86%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B9.html#.VSY4t77fqUk ،

[2]– بيان خليجي: تدخلنا لحماية اليمن وشعبه من العدوان الحوثي:

http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/89c8b973-2976-4758-b2e3-93a46db7be0d

تاريخ الدخول: 2018/11/16

الخارجية تتناسب مع حجمها وطبيعتها كدولة تملك مزايا جغرافية في المنطقة التي تؤثر فيها، بجانب ذلك الدور التاريخي الذي يتحكم من ناحية مكانة الدولة ويفرض عليها محددات معينة وأطرا في تشكيل سياستها الخارجية.

ومنذ العام 2011 نشهد تغيرًا كبيرًا في الأنظمة السياسية بسبب ما سمى "الربيع العربي"، حيث فرضت هذه التغيرات نفسها على صناع السياسة الخارجية في دول المنطقة، كما فرضت تحديات متعددة الأبعاد نتيجة حالة عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة. ولأن مصر تعتبر من الفاعلين الرئيسيين في الشرق الأوسط، لما تمتلكه من العوامل التي تمكنها من لعب هذا الدور الخارجي والتاريخي في هذه المنطقة وخاصة تجاه الدول العربية، فقد كان الاهتمام كبيرًا في متابعة توجهات السياسة الخارجية المصرية تجاه المنطقة في ضوء التحديات التي تواجهها داخليًّا وخارجيًّا.

وعلى اعتبار أن التحديات الداخلية التي تشكل الركيزة الأساسية لأي نظام بعد حدوث التغيرات الطارئة، يتلاشى مؤقتا الدور الخارجي لها، كانت مصر تخوض غمار مجموعة من الأزمات الداخلية منذ العام 2011 وذلك في أعقاب سقوط نظام الرئيس حسني مبارك. ولكن الأزمات المتواترة في المنطقة، فرضت على مصر تحديات خارجية إضافية. وجاءت هذه الأزمات مع تشكل نظام جديد في مصر، فأصبحت الأهداف الخارجية ضرورة للدولة ولمؤسساتها الداخلية والخارجية على حد سواء، بالإضافة إلى التدخل الخارجي الذي فرض نفسه على المنطقة في ظل حالة الاستقطاب على المستوى الدولي ككل[1].

وتتسم العلاقات اليمنية المصرية بروابط عرقية ولغوية مميزة، منذ قيام الحضارات القديمة ووجود الدول. وفي العصر الحديث ارتبطت مصر باليمن بروابط ثقافية واقتصادية منذ عصر محمد عليوصولًا إلى مساهمة مصر في عهد الرئيس عبدالناصر في الحرب اليمنية[2]، أي أن اليمن يشكّل تاريخيًّا أهمية خاصة لمصر من ناحية موقعه الهام في الحفاظ على المصالح المصرية وعدم تعريض الأمن القومي المصري للخطر[3].

---

[1]– حامد ربيع، **نظرية السياسة الخارجية**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1973، ص7.

[2]– احمد جاسم إبراهيم، **العلاقات السياسية اليمنية المصري1945–1952**، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، مجلة بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 4، العدد 1، ص 54.

[3]– فارس بريزات، **الجذور الاجتماعية لنضوب الشرعية السياسة في اليمن**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، الدوحة، تشرين الأول 2011، ص 210.

الفقرة الأولى: سياسات عهد مبارك الخارجية

نجح الرئيس مبارك طيلة عهده في تجنيب مصر مخاطر التورط في أي حروب جديدة ولم يشغل نفسه بالتورط في التنكر لسياسات سلفه أنور السادات التي ارتكزت على أن حرب أكتوبر 1973 هي آخر الحروب التي تدخل فيها مصر. ثم انه تعرض لضغوط عاتية طوال ثلاث سنوات من جانب إسرائيل وأمريكا والدول العربية لكي يرتكب أي هفوة يمكن تفسيرها على أنها تنكر للالتزام المصري بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية. فلم يكد يمر عليه ثمانية شهور في رئاسة الجمهورية حتى بدأت إسرائيل في حزيران 1982 غزو بيروت. وجاء هذا الغزو بعد أقل من شهرين من إتمام الانسحاب الإسرائيلي من سيناء في25 نيسان1982، وقتها كانت كل العلاقات المصرية العربية مقطوعة مع كل الدول باستثناء سلطنة عمان وسودان نميري، وكانت الجامعة العربية مغلقة في القاهرة وتم نقلها إلي تونس، وكانت الشروط أن تلغي مصر المعاهدة مع إسرائيل في مقابل عودة العلاقات العربية. ولكن مبارك نجح هو وفريق سياسته الخارجية في إعادة العلاقات العربية مع القاهرة، واسترداد الجامعة العربية مع الإبقاء على التزامات مصر بمعاهدة السلام مع إسرائيل[1].

كان واضحاً جداً لحسني مبارك أن الخليج يفتح سوقا لقوة العمل المصرية لا يمكن الاستغناء عنه. فهو متنفس لطاقات الملايين من الشباب، وهو مصدر للرزق يزيد الثقة في المستقبل، ثم انه مصدر لتحويلات بالمليارات من الدولارات كل سنة من هذه العمالة يزيد من قوة وحيوية الاقتصاد المصري.

وعلاوة علي كل ذلك فقد التزم أيضًا بعناصر جوهرية في سياسات السادات تجاه هذه المنطقة الحيوية لمصر. فقد ارتكزت سياسة السادات على التحالف القوي أو إقامة علاقات متميزة وحديدية مع السعودية والكويت والإمارات والبحرين، وباقي دول الخليج فالرئيس مبارك لم يحافظ فقط على هذه العلاقات، بل طورها ورعاها بكل دأب[2].

إن السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس مبارك أعطت أولوية للدائرة العربية بشكل اكبر ولكنها شهدت تراجعاً تجاه العلاقات الأفريقية والدائرة الإسلامية وكان الرئيس مبارك حريصا

---

[1]- حازم عبد الرحمن، **انصفوا سياسات مبارك الخارجية،** جريدة الاهرام2001/7/5، تاريخ الدخول 2018/12/11 http://www.ahram.org.eg/archive/Issues-Views/News/76870.aspx

[2]- المصدر نفسه

على عدم تبني أي مبادرات وسط وتبني التزام كامل تجاه معاهدة السلام مع إسرائيل رغم كل التجاوزات[1].

الفقرة الثانية: السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس محمد مرسي وموقفه من الأزمات الإقليمية

منذ استلام الرئيس محمد مرسي الحكم بعد ثورة 25 كانون الثاني 2011 حاول أن يقيم علاقات مع الدول الفاعلة في العالمين العربي،ولكن الطريق لتحقيق ذلك لم يكن مفروشا بالورود بل على العكس، فقد حالت الخلفية الإخوانية لمرسي ورؤيته الإسلامية للحكم الرشيد، والتي تتناقض مع واقع وخلفيات أنظمة الحكم في العديد من الدول العربية والإسلامية، دون توطيد علاقته مع كثير من هذه الدول، وإن كانت ظاهرياً تعلن ترحيبها ودعمها لمرسي، إلا أنها قلقة جدا من مشروع مرسي الخارجي، وتجد فيه تحديًّا على مستوى موقعها العربي والإقليمي[2].

لم تكن الطبيعة التنافسية التي عادة ماتحكم العلاقات بين الدول المؤثرة في الإقليم، بالإضافة إلى عدم التجانس الحاصل في الخلفية الأيديولوجية والعقائدية والاختلاف الحاصل في طبيعة نظام الحكم، التحدي الوحيد لسياسة مرسي الخارجية،بل إن التحول الداخلي الذي كان في أوجه آنذاك في عدد من الدول العربية،جعل مساعي الرئيس مرسي اكثر تعقيدا، خصوصا انه جاء من خلال انتفاضة شعبية أطاحت بنظام كان له علاقات متينة مع كثير من الأنظمة العربية المؤثرة في المنطقة[3] .

وقد ثار تساؤل رئيسي بعد اندلاع ثورة 25 كانون الثاني حول السياسة الخارجية المصرية بعد فوز مرسي وحول الاستمرارية والتغيير في سياسة مصر الخارجية؛ لأن الثورة هي فعل ينطوي على التغيير الجذري، ولأن تركيبة النخبة السياسية التي أفرزتها تداعيات ما بعد الثورة تمثل قطيعة مع النخبة المنبثقة عن ثورة تموز 1952 بحكم أيديولوجيتها وطبيعة تكوينها المدني، حيث أن برنامج حزب الحرية والعدالة يشير بوضوح إلى التراجع الكبير لدور مصر في ظل النظام السابق

---

[1]– أبو بكر الدسوقي، **ملامح السياسة الخارجية لمصر 2030**،أعمال مؤتمر تنظيم مركز بحوث الشرق الوسط، جامعة عين شمس تاريخ الدخول 201811/12/25.

https://www.masress.com/akidaty/1402250302 2018/12/

[2]– ربيع الدنان، **مصر بين عهدين مرسي والسيسي: السياسة الخارجية**، إشراف محسن صالح، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات –بيروت، 2016 ص63.

[3]– المرجعنفسه ،ص 63.

على المستويات العربية والإقليمية والدولية، حتى فقدت مصر ريادتها سياسياً وثقافياً وإعلاميًا ودينيًا واختزل دورها في أدوار هامشية كالوسيط أو التابع لسياسات هذه الدولة أو تلك[1].

أتاحتالأوضاع الجديدة بعد ثورة 25 كانون الثاني فرصا واسعة لإعادة بعث السياسة الخارجية المصرية، وإحياء دور مصر في المنطقة، وذلك على الرغم من أن ثمة تحديات وقيودا شتى تواجه صناع القرار في مصر، أهمها[2] :

1- الأزمة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد المصري منذ بدايات عام 2011 فمن الصعب الحديث عن سياسة خارجية فاعلة ونشطة من دون أن تدعم هذه السياسة قاعدة اقتصادية قوية؛ إذ لا توجد سياسة خارجية فاعلة بلا تكلفة، بحيث تستقطع من الاقتصاد الوطني لخدمة الأمن القومي وتحقيق الأهداف المرسومة.

2- غياب التوافق المجتمعي بين القوى السياسية حول آليات العمل السياسي والذي تجلت صوره في الخلافات بشأن الدستور المصري الذي عمق الاستقطاب الدائر حول بعض مواده تناحر القوى السياسية المختلفة ويضاف إلى ذلك الانقسام السياسي حول الرئيس محمد مرسي نفسه؛ إذ إنه فاز بنسبة ضئيلة في الانتخابات الرئاسية على منافسه أحمد شفيق. وإن غياب التوافق المجتمعي يقوض تبني سياسة خارجية فاعلة.

3- الأوضاع الأمنية غير المستقرة في سيناء التي تشكل تهديدًا سياسيًا وامنيًا خطيرًا في بقعة جغرافية حساسة، وتغري أطرافًا خارجية باستخدام هذه الورقة لفرض أمر واقع لا يصبُّ في المصلحة الوطنية المصرية بهدف أخذ تنازلات من مصر في قضايا حيوية أخرى.

4- غياب الرؤية لدى قيادات حركةالإخوان المسلمين تجاه قضايا السياسة الخارجية؛ فقد كانت سياسات النظام السابق تجاه الجماعة كفيلة بتقليص اهتمام قادتها ليقتصر على الشأن الداخلي بالدرجة الأولى. وكانت الضربات الأمنية المتلاحقة وسجن قادة الجماعة لفترات طويلة ومنعهم من السفر إلى خارج مصر والحد من أي احتكاك حقيقي لهم بالعالم الخارجي، كفيلة بتقليص معرفتهم وفهمهم لطبيعة الشؤون الدولية وقضاياها المعقدة. كما مثَّل الاعتبار الأمني حاجزاً منيعاً ضد دخول أعضاء من الجماعة، أو حتى من المتعاطفين معها إلى الجهات الحكومية

---

[1]- برنامج حزب الحرية والعدالة، الموقع الرسمي للحزب:
http/www.hurryh.com/party_program.aspx تاريخ الدخول 2018/12/24

[2]- نايل شامة، **السياسة الخارجية المصرية: الآمال والمعوقات**، جريدة الشروق المصرية العدد 15، 2012/10/13

المنوط بها التعامل مع تلك القضايا مثل وزارتي الخارجية والدفاع والأجهزة الاستخباراتية المختلفة[1].

وكانت المعطيات تشير إلى أن هناك ثلاثة أسباب أساسية ترشح قطيعة السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة كانون الثاني عن سياسة نظام مبارك الخارجية وهي أنها سياسة تحكمها القيم والمعايير الأخلاقية، ويقلّ تأثير العامل الخارجي فيها، وتحكمها الاعتبارات السياسية لا الأمنية نتيجة إبعاد جهاز المخابرات العامة عن رسم أولوياتها ودوائر تحركها في مقابل دور جماعة الإخوان المسلمين، وتحديداً مكتب الإرشاد على مستوى صنع القرار الاقتصادي (حسن مالك) والسياسي (عصام الحداد) [2].

من ناحية ثانية، غالبًا ما تلقي الدول التي تشهد هزات أو تغيرات داخلية كالثورات والانتفاضات والانقلابات،تراجع دور السياسات الخارجية فيها، إذ تنكب جهود الحكومات الجديدة عادة على ترتيب المشهد الداخلي وحل الأزمات العالقة لكي تستطيع بعد ذلك التحرك خارجياً وفق أجندتها السياسية، وهذا ما حصل في حقبة تولي المجلس العسكري لزمام الأمور في الفترة الانتقالية المليئة بالأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[3].

كما يعتبر المراقبون للمشهد المصري أن فترة حكم الرئيس السابق محمد مرسي بعد فوزه بالانتخابات الرئاسية هي فترة تخبط وعدم وضوح الرؤيا في مجال السياسات الخارجية، فبرغم التقارب الذي انتهجته حكومة مرسي مع لاعبين مهمين في الإقليم مثل تركيا وإيران والميل الخجول تجاه الولايات المتحدة، إلا أن كم المشاكل في السياسات الخارجية في تلك الحقبة كان كبيراً، فقد أثر الانفتاح المحسوب مع إيران(التقارب المصري الإيراني) بعلاقات مصر مع الدول الخليجية، وهنا تجدر الإشارة إلى تنوع الموقف الخليجي من السياسات المصرية، فقد توترت العلاقات المصرية مع دولتي الإمارات والكويت وبدرجة أقل مع السعودية، بينما انتعشت أو كانت الفترة الذهبية من العلاقات المصرية القطرية، كما أن العلاقات المصرية الإسرائيلية إبان حكم الرئيس

---

[1]– محمد المنشاوي، **السياسة الخارجية للإخوان المسلمين**، جريدة الشروق المصرية 20011/6/5 الرابط:
http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=05062011&id=53fad227-9877-4177-a0c0-3a1b4dcfa304

[2]– نيفين مسعد، **السياسة الخارجية بين الاستمرار والتغيير**، جريدة الشروق المصرية 2012/9/13، العدد 1321، ص 11.

3-Fazzur Rahman Siddiqui, **Changing Contours of Egypt's Foreign Policy in the Aftermath of Uprising,** Indian Council og World Affairs, September 2016.

مرسي شابها الكثير من الضبابية وعدم الوضوح، في حينأن التخبط الأسوأ كان في العلاقات الخارجية مع دول حوض النيل ما أوصل الأمن المائي المصري إلى حافة الكارثة مع إعلان مشروع سد النهضة الأثيوبي الذي سيصيب مصر بكارثة مائية في فترة ملء السد.

ومن خلال مراجعة كلمات الرئيس مرسي في عدة مؤتمرات عالمية كان توجهه إلى دعم الثورة السورية ومعاداة النظام السوري ولم يتطرق إلى موضوع اليمن إلا من باب الحرص على الوحدة العربية،كذلك كان موقف الخارجية المصرية من الأزمة الليبية وتداعياتها على الداخل المصري وتهديد الأمن عبر تسريب السلاح والمقاتلين الجهاديين الذين لعبوا بعد ذلك أدواراً في زعزعة الأمن الداخلي بعد 30 تموز. بينما كان ينتظر من مصر أن تلعب دورأًقيادياً في المحافل الإقليمية لرأب الصدوع التي حصلت بعد انتفاضات الربيع العربي ومحاولة الخروج من الأزمة بأقل الخسائر[1].

بشكل عام، من الصعب تقييم السياسة الخارجية المصرية في ظل رئاسة مرسي، نظرًا لمحدودية الفترة الزمنية التي تولاها، من ناحية، وعدم اكتمال الهياكل المؤسسية التي تقوم على صنع وإدارة السياسة الخارجية من ناحية أخرى، ولأن هذا البعد يحتاج لمرور فترة زمنية طويلة حتى تتضح وتتبلور مكوناتها.

الفقرة الثالثة: أسس السياسة الخارجية بعهد الرئيس السيسي

درجت عملية صنع السياسة الخارجية المصرية على انفراد مؤسسة الرئاسة بتحديد توجهاتها العامة؛ بما يتناسب مع مصلحة نظام الحكم، وتحتكر الرئاسة العديد من الملفات التي تراها حيوية؛ وذلك في حين يقتصر دور وزارة الخارجية المصرية على "التخديم" على هذه الملفات، وترويج مواقف النظام خارجيًّا، ومن المعتاد وجود مركزية تاريخية لدور الرئيس وأحيانًا الفريق المحيط به؛ ولعل هذه الاستمرارية تبرز بشدة في نظام السيسي؛ حيث تظهر بوضوح سمات الحكم الفردي على شكل نظام الحكم الذي يُؤَسِّسه حاليًّا؛ ومن ذلك انفراده برسم توجهات السياسة الخارجية، حتى الترويج لها عن طريق دغدغة مشاعر المصريين بإطلاق شعارات وطنية فضفاضة وغير واقعية،

---

[1]– انجي وحيد فخري، **السياسة الخارجية في الخطاب السياسي لرئيس الجمهورية محمد مرسي**، مواضيع وأبحاث سياسية، تاريخ الدخول 2018/12/24:

http://anbamoscow.com/aworld/20120831/376736147.html

وعن طريق زيارات خارجية من أجل اكتساب شرعية دولية للنظام، وتصوير قبول دولي متزايد له[1].

في بداية استلام الرئيس السيسي الحكم بدأت عملية وضع الأسس الجديدةللسياسة الخارجية المصرية المستقبلية، وذلك من خلال التأكيد على أن علاقات مصر الخارجية هي علاقات بين دول وليست علاقات بين قادة وأحزاب، في اتهام مبطن لنظام مرسي وجماعة الإخوان المسلمين، وطريقة إدارتهم مفاصل السياسات الخارجية على أساس مصلحة الجماعة، وعلاقاتها المباشرة مع دول بعينها وتحديدًا تركيا وقطر. وأكدت مصر أنها ستعيد تقييم مصالحها الاستراتيجية مع هذه الدول؛ وذلك عن طريق إجراء مراجعة شاملة لعلاقاتها الخارجية في إطار دوائر ثلاث للسياسة الخارجية المصرية؛ وهي: دائرة الجوار، ودائرة الدول الأكثر تأثيرًا في النظام العالمي، ودائرة باقي دول العالم.

وكذلك الحرص على تأكيد المحدداتنفسها للسياسة الخارجية المصرية، والتي تستند إلى استقلال القرار المصري وعدم التبعية لقوة دولية على حساب قوة أخرى، وتفعيل الدور المصري على المستويين العربي والإفريقي. لكن على الرغم من ذلك فقد تناقضت تفاعلات وتطبيقات السياسة الخارجية مع الأهداف والتوجهات التي تم إعلانها؛ حيث إن منطلقات السياسية الخارجية ارتبطت في المقام الأول بمصلحة النظام ذاته في تأمين استمراريته، وكسب الاعتراف الدولي به[2].

وهذا الهدف؛ جاء على حساب الأهداف الاستراتيجية والمصالح الوطنية لمصر وللمنطقة في مجملها، وبصورة تناقضت بوضوح مع الأهداف التي أعلنت ؛ وذلك من حيث استعادة مكانة مصر ودورها المركزي، أو دعم القضايا العربية الكبرى كالقضية الفلسطينية مثلًا. ولا شك أن إحدى نتائج هذا التوجه هو فقدان مصر لدورها الفاعل على الساحة الإقليمية؛ حيث أصبحت تدور في فلك

---

[1]– ألفت الكحلي،**مجلس أعلى لـ"السياسة الخارجية.. وعد لـ"السيسي" لم يتحقق**"، 24 من آب 2014، تاريخ الدخول 2018/12/21:
http://www.dotmsr.com/m/index.php/details/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A3%D8%B9%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9

[2]– سياسة مصر الخارجية زمن السيسي وغياب المنظومة الاستراتيجية، مركز الجزيرة للدراسات 2015/8/17. تاريخالدخول 12\12\2015
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/20158171031927138.html

بعض الدول الخليجية الداعمة لنظام السيسي؛ الذي رفع شعار: "مسافة السكة"؛ كدليل على استعداد مصر خلال حكمه لتأدية دور في حماية أمن تلك الدول، والمساعدة في تحقيق مصالحها الاستراتيجية، واعتبار أن "أمن الخليج هو أمن قومي مصري". ومن هنا كانت السياسة المصرية تجاه اليمن[1].

ولا يظهر حتى الآن مظاهر مؤسسة جادة لآلية صنع السياسة الخارجية المصرية، لتعكس مشاركة وطنية حقيقية في تحديد المصالح الاستراتيجية لمصر ومتطلبات أمنها القومي؛ فقد تكررت المطالب بأهمية وجود مجلس أعلى للسياسة الخارجية يحدد توجهاتها وملامحها وأهدافها الاستراتيجية على أسس قومية شاملة؛ خاصة في المراحل المعقدة إقليميًّا ودوليًّا؛ التي تتسم بالعديد من التحديات والمخاطر المحيطة بأمن مصر القومي (الانتقادات والحرج الدولي من سياسات نظام السيسي القمعية – الوضع في سيناء – مشكلة أثيوبيا ومياه النيل – عدم الاستقرار في دول الجوار والعديد من دول المنطقة).

وأعلن السيسي أثناء خوضه انتخابات الرئاسة عن نيته في إنشاء مجلس أعلى للسياسة الخارجية مكون من سياسيين وعسكريين ودبلوماسيين وخبراء في الاستراتيجية لرسم الملامح العامة للسياسة الخارجية، وربطها بالمصالح العليا لأمن مصر القومي ومكانتها الإقليمية؛ إلا أنه حتى الآن لم يتم تشكيل هذا المجلس، كما أنه من الصعب حتى تحديد الفريق المؤثر في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، ولا تزال تطغى الفردية على صنع تلك السياسات وإدارتها كما هو الحال بالنسبة إلى معظم الملفات الاستراتيجية الأخرى للدولة؛ خاصة في ظلِّ غياب برلمان منتخب أو حتى مجالس قومية متخصصة؛ حيث تواصل وزارة الخارجية ممارسة دورها التقليدي في كونها معقلًا من معاقل النظام (أو كل النظم القديمة دون استثناء) لا يسري عليها التطهير أو التبديل أو المبادرة؛ فمنذ العهد الملكي وحتى الآن تعتبر وزارة الخارجية المصرية كما هي ملجأ لسدنة الدولة الذين يجتهدون في إثبات إخلاصهم للنظام الحاكم للدولة والدفاع عنه وعن سياسته، وإن لم تكن تتماشى مع مصالح مصر القومية إلا في حالات نادرة. ففور وقوع الانقلاب على سبيل المثال نشط

---

[1]– محمود صالح، **تقرير عن السياسة الخارجية في عهد "السيسي: مصر تخلصت من التبعية**، 1 حزيران 2015

https://www.elwatannews.com/news/details/741334http:/www.elwatannews.com/news/details/741334

تاريخ الدخول24 /2018/11

سفراء مصر في الخارج للترويج للانقلاب العسكري وخارطة الطريق، وتبرير الإجراءات التي اتخذها،، والأساليب القمعية التي يلجأ إليها، وقارنوا ذلك بما تفعله بعض الدول الغربية من أجل المحافظة على أمنها القومي[1].

الفقرة الرابعة: الموقف من الأزمة اليمنية

تبنت مصر منذ بدء الصراع المسلح في اليمن في 25 آذار 2015، موقفًا ثابتًا، يقوم على مجموعة من المبادئ التي مثلت الإطار الحاكم لسياساتها تجاه الصراع هناك، سواء السياسات التي تبنتها بصورة فردية، أو تلك التي تضمنت تعاونًا مع المملكة العربية السعودية التي تعد حليفًا استراتيجيًا لها. وقد ظلت هذه المبادئ توجه التحركات المصرية تجاه الصراع وتجاه جهود تسويته رغم التطورات التي يشهدها الصراع هناك.وكان حرص مصر على تبني سياسة محددة تجاه الصراع في اليمن يثير تساؤلًا رئيسيًا بين العديد من الأكاديميين حول أسباب اهتمام مصر باليمن، خاصة في ظل تعدد التحديات التي تواجهها داخليًا فضلًا عن تفاقم الصراع في ليبيا التي تقع على حدودها الغربية وتعثر محاولات تشكيل حكومة موحدة هناك تمثل كل فئات الشعب الليبي[2].

ومن خلال متابعة السياسة الخارجية لمصر، يمكن تحديد أربعة أسباب رئيسية لاهتمام مصر بالصراع في اليمن. يتمثل السبب الأول في أهمية تأمين مضيق باب المندب على نحو يؤمن الملاحة في البحر الأحمر ومن ثم في قناة السويس، والتي تعد مصدرًا مهمًا للدخل بالعملة الأجنبية للدولة، ففي ظل تعثر عملية النهوض بالاقتصاد المصري يكون من الصعب التساهل مع اضطراب الملاحة في قناة السويس، لاسيما في ظل تبني الدولة حاليًا مشروعًا لتطوير القناة.

ويرتبط السبب الثانيبالقلق من تنامي النفوذ لإيراني في اليمن، ومحاولة طهران تعزيز نفوذها في المنطقة من خلال دعمها لحركة أنصار الله، على نحو تعتبره مصر يؤثر على ميزان القوى في المنطقة.وينصرف السبب الثالث إلى أن استمرار الصراع في اليمن من شأنه أن يضعف الدولة

---

[1]– **سياسة مصر الخارجية زمن السيسي وغياب المنظومة الاستراتيجية**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2015.

[2]– إيمان رجب، **السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات الإقليمية والحاجة إلى "إعادة تموضع"**، مجلة السياسية الدولية، عدد 205، تموز 2016، مجلد 31، ص 12—24.

هناك ويفتح الطريق أمام طرح أفكار تمس بفكرة الدولة المركزية، والتي تعد وفق التصور المصري المرتكز لأي ترتيبات للأمن الإقليمي في المنطقة.

ويتمثل السبب الرابع في أن استمرار الصراع المسلح في اليمن يخلق بؤرة من الصراع والتوتر والتي وفق تصريح الرئيس عبدالفتاح السيسي " تهدد أيضًا سلطنة عمان والإمارات والسعودية". ويرتبط أمن دول الخليج بصفة عامة وفق التصورات السائدة لدى النظام في مصر بالأمن القومي المصري، وهو ما كان سببًا في حديث الرئيس السيسي في مناسبات متعددة منذ وصوله للسلطة عن استعداده لإرسال القوات المسلحة دفاعًا عن أمن دول الخليج من خلال حديثه المستمر عن "مسافة السكة"[1].

أ- رؤية تقودها مجموعة مبادئ:

تشير تصريحات الرئيس عبدالفتاح السيسي إلى أن الصراع في اليمن ليس مجرد صراع داخلي، فهو له أطراف داخلية تتمثل بصورة "رئيسية في السلطة الشرعية" التي تستند في شرعيتها إلى المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، وهي تتمثل في الرئيس عبدربه منصور هادي، وذلك في مواجهة ما اسماه "حفنة أخرى طامعة للاستئثار باليمن وإقصاء باقي أبنائه". كما أن هناك تدخلاً من قوىً خارجية في هذا الصراع "تستغل ما أصاب اليمن لنشر عدواها في الجسم العربي[2]، في إشارة إلى إيران.

وفي إطار هذه الرؤية، يمكن تحديد عدد من المبادئ التي حكمت السياسات المصرية تجاه الصراع في اليمن، يتمثل المبدأ الأول في التسوية السياسية للصراع[3]، وينصرف المبدأ الثاني إلى"الحفاظ على وحدة اليمن وسلامة أراضيه ومصالح شعبه ووحدته الوطنية "، ويتعلق المبدأ الثالث بالحفاظ على الهوية العربية لليمن لاسيما في ظل تدخل القوى الخارجية في هذا الصراع.

---

[1]- حديث الرئيس عبد الفتاح السيسي لوسائل الإعلام المصرية،25 أيلول 2014، موقع الهيئة العامة للاستعلامات، تاريخ الدخول 2018/11/17: http://www.sis.gov.eg/Story/91302?lang=ar

[2]- كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي في مؤتمر القمة العربية السادسة والعشرون بشرم الشيخ ، 28 آذار 2015، موقع الهيئة العامة للاستعلامات، تاريخ الدخول17\11\2018:
http://www.sis.gov.eg/Story/103937?lang=ar

[3]- الرئيس المصري: اتفق مع خادم الحرمين تمامًا في وصفه مصطلح الفوضى الخلاقة بفوضى الضياع والمصير الغامض، صحيفة عكاظ، 27 تشرين الثاني 2014، تاريخ الدخول 2018/11/17:
https://www.okaz.com.sa/article/9532062014،

وينصرف المبدأ الرابع إلى عدم تعريض الملاحة الدولية في مضيق باب المندب وفي البحر الأحمر للخطر[1].

واتساقًا مع هذه المبادئ، تتبنى مصر مجموعة من السياسات تجاه اليمن، والتي تضمن لها من ناحية حضور ما تحقق من خلاله رؤيتها الخاصة بكيفية تسوية الصراع، ومن ناحية أخرى تقديم الدعم للحلفاء في الخليج في تصديهم في مواجهتهم مع حركة أنصار الله:

ب سياسة المسارات الثلاثة:

في إطار سعي مصر للاحتفاظ بحضور ما في التفاعلات الخاصة بتسوية الصراع في اليمن، والذي يرجع إلى الأسباب السابق ذكرها، فإنها تتحرك على ثلاثة مسارات رئيسية. يتمثل *المسار الأول* في تقديم الدعم الدبلوماسي لحكومة الرئيس عبدربه منصور هادي، ليس فقط من خلال التأكيد على شرعية الحكومة في المحافل الدولية المختلفة، ولكن أيضًا من خلال استقبال الزيارات الرسمية لممثلي الحكومة في القاهرة. كذلك مشاركة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي في حفل افتتاح قناة السويس الجديدة في 5 آب 2015.او من خلال التوقيع على عدد من الاتفاقيات في مجالات التربية والتعليم، والتعليم العالي، والإعلام، والشباب والطلائع، والصحة[2].

ويتمثل المسار الثاني في الانفتاح على الكيانات السياسية الأخرى في اليمن، فعلى سبيل المثال قام وفد من حزب المؤتمر الشعبي العام اليمني برئاسة عارف الزوكا أمين عام الحزب وعضوية كل من أبو بكر القربي وزير الخارجية اليمني الأسبق وياسر العواضي الأمين العام المساعد بزيارة لمصر في 7 حزيران 2015، التقى بهم السفير عبد الرحمن صلاح مساعد وزير الخارجية للشؤون العربية.وينصرف المسار الثالث إلى تقديم الدعم الإنساني للشعب اليمني، وذلك من خلال استضافة من فر من اليمن لأسباب صحية أو أمنية في القاهرة، وتسهيل إجراءات الإقامة لهم في مصرو تقديم كافة سبل الدعم والمساندة في المجالات الفنية والتقنية وتدريب الكوادر اليمنية[3].

---

[1]– كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي في مؤتمر القمة العربية السادسة والعشرون بشرم الشيخ، مرجع سابق.

[2]– الزيارات المتبادلة بين اليمن ومصر، موقع الهيأة العامة للاستعلامات. http://www.sis.gov.eg/section/127/5480?lang=ar: تاريخ الدخول 2018/11/17

[3]– أبوبكر أحمد باذيب، ال**فرص المتاحة: مدخل لتنشيط السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراع في اليمن**، دورية بدائل(مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، عدد 23، السنة الثامنة ، تموز 2017.

ج- دعم الحلفاء في الخليج:

يعد دعم مصر لتحرك السعودية تجاه الصراع في اليمن باعتبارها الحليف الاستراتيجي لها بعدًا مهمًا في السياسات المصرية تجاه ذلك الصراع، خاصة وأن رؤية مصر لهذا الصراع وما يتولد عنه من تهديدات على الأمن الوطني للسعودية ولغيرها من دول الخليج يتقاطع مع رؤية هذه الدول. وفي هذا الإطار تتبنى مصر ثلاث سياسات رئيسية.

تتمثل السياسة الأولى في دعم جهود الحلفاء في الخليج الخاصة بإلحاق الهزيمة العسكرية بحركة أنصار الله في اليمن واستعادة سيطرة حكومة عبد ربه منصور هادي على الأوضاع هناك، حيث تشارك مصر في التحالف العربي منذ الإعلان عن تشكيله في 25 آذار 2015. وتشارك في هذا التحالف وفق ما أعلنه الرئيس عبد الفتاح السيسي في نيسان 2015، من خلال القوات البحرية والقوات الجوية[1].

وتقوم القوات البحرية بالتمركز في الجزر المطلة على مضيق باب المندب من أجل المشاركة في عملية تأمين المضيق "لتأمين حرية الملاحة في الممر الملاحفي باب المندب وتأمين وصول السفن إلى قناة السويس"، فضلًا عن قيامها بعملية تمشيط مستمرة للمضيق لمنع نقل أي أسلحة أو دعم لأنصار الله، وكذلك للحفاظ على سلامة الملاحة في البحر الأحمر[2].

وفيما يتعلق بالقوات الجوية، أوضح الرئيس السيسي أنه" تتمركز عناصر من القوات الجوية مع أشقائنا في السعودية"من أجل دعم الطلعات الجوية التي نفذت لاستهداف أماكن تمركز حركة أنصار الله في اليمن في أثناء عملية عاصفة الحزم[3].وفي هذا الإطار، صدرت عدة بيانات منذ بدء عملية عاصفة الحزم عن مجلس الدفاع الوطني المصري لتجديد مشاركة مصر عسكريًا في التحالف[4].

---

[1]- حديث الرئيسالسيسي لطلبة الكلية الحربية أثناء تفقده أحد مراحل الإعداد البدني والعسكري"، 17 نيسان http://www.sis.gov.eg/Story/104650?lang=ar:2015،تاريخ الدخول 2018/11/17

[2]-الجزء الأول من حديث الرئيس السيسي إلى رؤساء الصحف الصادر في صحف الأهرام والأخبار والجمهورية"، الهيأة العامة للاستعلامات، 22 آب http://www.sis.gov.eg/Story/127483?lang=ar:2016، تاريخ الدخول 2018/11/21

[3]- المرجع السابق.

[4]- مجلس الدفاع الوطني المصري يقرر تمديد المشاركة العسكرية مع التحالف العربي في اليمن لمدة عام"، https://arabic.cnn.com/middleeast/2016/01/14/egypt-military-operations-yemen، تاريخ الدخول 2018/10/9

وتنصرف السياسة الثانية إلى تقديم الدعم الدبلوماسي لجهود التسوية السياسية للصراع وذلك بهدف وفق تعبير الرئيس السيسي عدم" دفع الأمور نحو الهاوية"[1]. وفي هذا السياق، تحدث الرئيس السيسي في أكثر من مناسبة عن دعمه لما يبذل من جهود للتسوية السياسية استنادًا إلى المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وقرارات مجلس الأمن الدولي.

وتحرص مصر أيضًا على التأكيد على أن تكون هذه التسوية قابلة للاستدامة وفي الوقت نفسه تتوافق مع المبادئ المصرية السابق ذكرها، وقد أوضح الرئيس السيسي المقصود بذلك في كلمته في منتدى حوار المنامة الذي عقد في تشرين الأول 2015، أي بعد سبعة أشهر من بدء عاصفة الحزم، وتحدث عن أن استدامة التسوية السياسية تتطلب أن "تحفظ السلامة الإقليمية لليمن وتضمن وحدة أراضيه وتصون مقدرات شعبه، كما تكفل إعادة إعماره عقب تحقيق الاستقرار بما يساهم في توفير واقع أفضل لشعبه الشقيق"[2].

وفي ظل توقف المفاوضات السياسية بعد فشل جولة الكويت آب 2016م، تحرص مصر على حث كافة الأطراف على استئناف جهود المفاوضات، وفي هذا الإطار أكد وزير الخارجية المصري أثناء اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي عقد في إطار الجامعة العربية في آذار 2017م، على دعم مصر " الكامل للحفاظ على وحدة واستقرار وسلامة اليمن ودعم الشرعية، وعلى أهمية العودة لاستئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن تحت رعاية المبعوث الأممي، إعلاءً للمصلحة الوطنية، لوقف نزف الدم واستعادة وحدة واستقرار الدولة اليمنية ومكافحة الإرهاب"[3].

---

[1]– السيسي: تفعيل العلاقات مع المملكة يقوي البلدين ويخدم شعوب المنطقة ويحقق أحلامها، صحيفة عكاظ، 28 تشرين الأول 2014 https://www.okaz.com.sa/article/953384تاريخ الدخول 2018/12/13

[2]– كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية في "منتدى المنامة للحوار"، 30 تشرين الأول 2015 موقع الهيأة العامة للاستعلامات، http://www.sis.gov.eg/Story/114141?lang=ar
تاريخ الدخول 2018/12/13

[3]– كلمة وزير الخارجية المصري أمام الدورة العادية رقم 147 لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، موقع وزارة الخارجية المصرية، 7 آذار 2017:
http://www.mfa.gov.eg/Arabic/Minister/Articles/Pages/ArticleInterviewDetails.as articleID=d2f03fc9-3134-&px?Source=1d5b0202-c337-4794-ab10-342893d069e1 4780-9337-5951d04bc212تاريخ الدخول: 2018/11/21

وتتعلق السياسة الثالثة بحرص مصر في كافة المحافل الإقليمية والدولية، وفي إطار المشاورات الثنائية مع السعودية، على التحذير من المخاطر المترتبة على استمرار العمليات العسكرية في اليمن، واستمرار تعثر المفاوضات السياسية. وذلك بهدف وفق تعبير الرئيس السيسي عدم" دفع الأمور نحو الهاوية[1].

ورغم تعثر المفاوضات منذ جولة الكويت آب 2016م، كما سبقت الإشارة، لاتزال مصر ترى أن التسوية السياسية هي الحل الرئيسي للصراع في اليمن، وهو موقف في حقيقة الأمر تبنته مصر منذ الأيام الأولى للصراع. حيث تحدث الرئيس السيسي في أكثر من مناسبة من أن مصر "تحث الأسرة الدولية على بذل الجهود اللازمة لاستئناف العملية السياسية الانتقالية. وفقًا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية. وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة"[2].

إلى جانب ذلك، تحرص الدبلوماسية المصرية على متابعة الجهود التي تبذل في إطار الرباعية الدولية المعنية باليمن والتي تشكلت في 17 تموز 2016م، من كل من السعودية والإمارات وبريطانيا والولايات المتحدة، مع إمكانية مشاركة كل من عمان والمبعوث الأممي فيها.وتتخذ الرباعية وفق ما يصدر عنها من بيانات من المبادرة الخليجية ونتائج الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة إطارًا لها، فضلًا عما طرحه المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ من أفكار[3].

كما انضمت مصر إلى مجموعة الدول الراعية للمبادرة الخليجية باعتبارها المرتكز الذي استنادا إليه يمكن تحقيق التسوية في اليمن، وتسمى هذه المجموعة بمجموعة "السفراء الثمانية عشر"، وتضم كل من سفراء الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسفراء دول التعاون الخليجي وسفراء كل من ألمانيا واليابان وهولندا وتركيا ومصر وبعثة الاتحاد الأوروبي [4].

---

[1]– السيسي: تفعيل العلاقات مع المملكة يقوي البلدين ويخدم شعوب المنطقة ويحقق أحلامها، مرجع سابق.

[2]– كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي أمام الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، 29 أيلول 2015، موقع الهيأة العامة للاستعلامات،:http://www.sis.gov.eg/Story/112903?lang=ar
تاريخ الدخول 2018/12/13

[3]– البنود الكاملة للخطة الأممية التي قدمها ولد الشيخ أحمد لحل النزاع في اليمن (نص الخطة)"، موقع اليمن برس، http://yemen-press.com/news84048.htmlتاريخ الدخول 2018/9/1

[4] -G18 ambassadors: **Houthi actions hindering peace process in Yemen"**،al-Arabiya news portal, August 20، 2016: http://english.alarabiya.net/en/News/middle-east/2016/08/20/G18-ambassadors-Houthi-actions-hindering-peace-process-in-Yemen.htm, accessed on 21/12/2018

امتازت السياسة المصرية تجاه الصراع في اليمن بالثبات رغم التطورات على الأرض خلال الفترة الماضية، سواء فيما يتعلق بسياسات المسارات الثلاثة السابق ذكرها، أو فيما يتعلق بالدعم العسكري والدبلوماسي للحلفاء في الخليج. ولكن من الملاحظ أنه إلى جانب التأييد الواضح والمعلن من الرئيس السيسي للملكة العربية السعودية، نجد بوادر تفاهم بين السيسي وحركة أنصار الله، مخالفا بذلك الموقف السعودي، الداعم الرئيسي له، ومتقارباً من ناحية معإيران، ويرى البعض أن السيسي ربما يستخدم هذا الملف اليمني كورقة ضغط على المملكة، خصوصًا أن مواقف مصر السياسية كانت توافقية، وليس فيها ما يؤشر إلى اتباع الموقف الخليجي الحاسم في اليمن. كما ظهر ذلك جليا في استقبال مجموعة من حركة أنصار الله في القاهرة، والسماح لهم بإقامة معرض وندوة، يهاجمون فيها عاصفة الحزم التي من المفترض أن تكون مصر مشاركة فيها. كل هذا يؤكد تذبذب الموقف المصري تجاه الأزمة في اليمن، فتارة يسير في فلك السعودية، وتارة أخرى يدعم أنصار الله، ومن ثم يحاول التقارب مع الموقف الإيراني حيال الأزمة اليمنية، وهذا ما أكده السيسي من انه لا يمكن تكرار تجربة الستينات في اليمن مرة أخرى[1].

المبحث الثالث: دوافع المشاركة المصرية في الحرب على اليمن

جاء الإعلان المباغت عن بدء عملية "عاصفة الحزم" العسكرية ضد الحوثيين في اليمن من واشنطن وعلى لسان السفير السعودي لدى الولايات المتحدة، عادل الجبير، ليثير تساؤلات حول ما إن كانت بقية الدول المشاركة في العملية قد أُبلغت بموعد هذه العملية أم أن التوقيت جرى بتنسيق وترتيب كاملين بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة دون غيرهما، وأن بقية الدول الأخرى علمت بالموعد ربما قُبيل بدء الضربة بساعات فقط. وقد أثار توقيت بدء العملية قبل يومين

[1]– ذو الفقار، نور، السيسي: السياق التاريخي بين الحرب في اليمن بالستينات والآن مختلف، اليوم السابع، تاريخ الدخول: 2019/9/25)http://www.youm7.com/story/2015/4/4/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%89–%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%89-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%86-%D9%85/2128835#.VdwKlPnGpo0

من انعقاد القمة العربية في شرم الشيخ والتي كان متوقعًا أن تبحث إمكانية التدخل العسكري في اليمن، تساؤلات فيما يتعلق بالموقف المصري بشكل خاص لاسيما وأن هناك رأيًا أن التوقيت لم يكن معبِّرًا عن حسابات مصر، التي كانت تريد استغلال منصة القمة العربية لاتخاذ قرار التدخل في اليمن، بقدر ما كان تعبيرًا عن الحسابات السعودية.

لكن وبغضِّ النظر عمَّا إذا كانت القاهرة ضمن الأطراف التي شاركت في الترتيبات لشنِّ العملية من عدمه، فالمهم هنا أنها سارعت إلى إعلان تأييدها ودعمها للعملية العسكرية واستعدادها للتدخل بقوات جوية وبحرية وحتى "قوات برية إن لزم الأمر" حسبما جاء في بيان للخارجية المصرية. جاء هذا الموقف رغم أن توقيت العملية العسكرية قد لا يكون الأنسب لظروف مصر الأمنية والاقتصادية وحتى السياسية، فمصر تبدو حاليًا محاطة ببؤر اشتعال كثيرة في ليبيا غربًا وفي سيناء شرقًا؛ ومن ثَمَّ فإن مشاركتها في "عاصفة الحزم" تضيف جبهة مواجهة جديدة بالنسبة لها، لكن رغم هذه الصعوبات فلم يكن أمام مصر، على ما يبدو، سوى المشاركة.

الفقرة الأولى: أسباب المشاركة المصرية:

هناك جملة من الأسبابوالدوافع التي أثرت في قرار مصر بالمشاركة في هذا التحالف العشري لمساندة الشرعية في اليمن ولضرب حركة أنصار الله:

أولًا، يتعلق إدراك القاهرة، وعلى ضوء تفاقم الأوضاع في اليمن، أن الرياض قد حسمت أمرها فيما يخص التدخل العسكري في مواجهة ما تعتبره تهديدًا مباشرًا لأمنها، بغضِّ النظر عن مواقف الأطراف الأخرى، فرغم أن الرياض كانت بحاجة لدعم القاهرة وغيرها من الدول المشاركة من أجل توفير غطاء إقليمي للعملية العسكرية ولتوجيه رسائل لإيران وحلفائها بأنها ليست وحدها في هذه المعركة، فإنها بدت مستعدة للمواجهة حتى لو بمفردها. هذه المعطيات، على ما يبدو، لم تدعْ أمام القاهرة خيارًا سوى مساندة الموقف السعودي لاسيما أن عدم المشاركة كان سينعكس سلبًا على العلاقات بين البلدين ويدفعها نحو مزيد من التباعد في ظل القيادة السعودية الجديدة التي بدت أولوياتها مختلفة إلى حدٍّ بعيد عن القيادة السابقة في ظل قيادة الملك السابق عبد الله بن عبد العزيز. ولذلك فإن القيادة المصرية عند اتخاذها لقرار المشاركة بالحربكانت تدرك أيضًا أن أي غياب لمصر عن هذه العملية قد تملأه أطراف أخرى تبدو جاهزة بل وراغبة في ذلك[1].

[1]– مصطفي كامل، **السياسة الخارجية تجاه الصراعات العربية**، الملف المصري، العدد 43، السنة الرابعة،

ثانيًا،شكّلت المشاركة المصرية في الحرب اختبارًالمصداقية خطاب النظام السياسي المصري عن أن أمن الخليج جزء لا يتجزأ من أمن مصر، كما أنها جاءت اتساقًا مع مقولة: "مسافة السكة" التي اعتمدها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي منذ أن كان مرشحًا في الانتخابات الرئاسية للتدليل على جاهزية مصر للتدخل في حال تعرض أمن أيٍّ من الدول الخليجية للخطر. وعلى ضوء ذلك كانت المصلحة المصرية تحتم دعم ومساندة السعودية في مواجهة ما تعتبره خطرًا داهمًا على أمنها القومي نتيجة تمدد حركة أنصار الله المدعومين من إيران سياسيًّا وعسكريًّا وسيطرتهم على مفاصل الدولة اليمنية؛ وهو ما تعتبره السعودية تهديدًا لخاصرتها الجنوبية وتهديدًالحدودها، وكذلك بالنسبة لدول الخليج الأخرى فإن تصدع السعودية أو تعرضها للخطر يعني تصدع المنظومة الخليجية كلها وهو أمر تبدو مصر مدركة لتداعياته على أمنها استراتيجيًّا واقتصاديًا[1].

السبب الثالث يرتبط بالدعم الاقتصادي والسياسي الضخم الذي قدمته السعودية لمصر لاسيما في مرحلة ما بعد 3 تموز 2013؛ فقد كانت المشاركة في هذه العملية في أحد وجوهها، ردًا لجميل الرياض تجاه نظام الرئيس السيسي أكثر ربما من كونها تعبيرًا عن قناعات مصرية كاملة، كما أنها كانت ترجمة لما يسمِّيه البعض مبدأ "الأمن مقابل المساعدات" الذي اعتمدته السياسة الخارجية المصرية منذ حرب تحرير الكويت.

أما السبب الرابع فيتعلق بالمصالح المصرية المباشرة، وهو حماية وتأمين الملاحة البحرية في مضيق باب المندب في ضوء ما يمثله هذا الممر المائي من أهمية استراتيجية بالنسبة لمصر وللملاحة في قناة السويس التي تشكِّل عائداتها مصدر الدخل الأجنبي الرئيسي لمصر بعد تحويلات المصريين في الخارج، وبالتالي فإن أية قلاقل عند هذا المضيق نتيجة سيطرة الحرب الأهلية في اليمن تشكِّل تهديدًا مباشرًا لمصالح مصر الحيوية ولأمنها. ولعل ذلك يفسر إسراع مصر في إرسال عدد من القطع العسكرية البحرية صوب المضيق للمشاركة في التأمين والقيام بأي أعمال ضرورية في إطار تحقيق الأهداف المطلوبة من العملية العسكرية. ولابد من الإشارة هنا إلى أن تصريحات المسؤولين المصريين فيما يخص باب المندب كانت سابقة لعملية "عاصفة الحزم" بل

---

http://acpss.ahram.org.eg/News/16560.aspx تاريخ الدخول إلى الرابط 2018/12/1

[1]-السيسي: الجيش المصري في "مسافة السكة" للدفاع عن أشقائه في الخليج https://arabic.cnn.com/middleeast/2016/02/18/sisi-army-way-protect-gulf-countries تاريخ الدخول إلى الرابط:2018/12/1

ومنذ سيطرة حركة أنصار الله على صنعاء، حيث شدَّدت القاهرة على أنها لن تتواني عن فعل أي شيء لضمان أمنها القومي في منطقة باب المندب[1].

أما السبب الخامس فيتمثلبدعم وحدة واستقرار اليمن والحيلولة دون انزلاق البلاد إلى أتون حرب طويلة تكون لها تداعياتها على المنطقة ولاسيما فيما يخص مضيق باب المندب وما يمثله، كما أشرنا، من أهمية استراتيجية بالنسبة لمصر. وقد كان ذلك واضحًا في الأهداف التي أعلنت مصر أنها تهدف لتحقيقها بمشاركتها ضمن عملية "عاصفة الحزم"، وتتمثل في الوقت الراهن في "دعم الشرعية هناك، والحفاظ على وحدة الدولة، ومنع الدخول في حرب أهلية", باعتبار أن ارتباط الأمن القومي المصري بالأمن القومي اليمني[2].

في حين أن السبب السادس يعود إلى المقايضة السياسية؛ فقد سعت مصر من خلال المشاركة في العملية العسكرية إلى مقايضة مشاركتها مقابل حصولها على دعم ومساندة السعودية المقتَرَح الخاص بتشكيل قوة عربية مشتركة بهدف محاربة الإرهاب وحماية أمن الدول العربية، خصوصًا أن الرياض لم تُبدِ حماسًا واضحًا لهذا المقترح في البداية قبل أن تعود وتوافق عليه خلال القمة العربية. ومن هنا فقد أرادت مصر بمشاركتها أن ترسل رسالة للسعودية ولغيرها من الدول المترددة أو المتحفظة على المقترح، بسبب الغموض الذي يحيط بأهدافه وأولوياته، مضمونها أن مهمة هذه القوة ستكون مواجهة أي خطر يواجه أيًّا من الدول العربية أيًّا كان نوعه ومصدره[3].

---

[1]– الحوثيون على وشك "احتلال" مضيق باب المندب الاستراتيجي، موقع إيلافالإلكتروني،https://elaph.com/Web/News/2015/3/993596.html ، 2015/3/24تاريخ الدخول 2019/1/5

[2]– السفير المصري: أمن اليمن من أمن مصر وأي تهديد لباب المندب خط احمر، http://www.alwahdawi.net/nprint.php?sid=13313تاريخ الدخول إلى الرابط 1/12/ 2018

[3]– القمة العربية الـ26 التي استضافها منتجع شرم الشيخ المصري قبل أيام برز مسعى لتشكيل قوة عسكرية عربية مشتركة، وهو المقترح الذي تبنى الدعوة له منذ أسابيع سبقت القمة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بغية التصدي لكافة صور الإرهاب وتشكيلاته استنادا إلى إطار قانوني متمثل في معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي.

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/4/2/ ،

تاريخ الدخول 2018/12/1

الفقرة الثانية: تبعات وآثار المشاركة سياسيًّا وأمنيًّا

في مقابل المكاسب المهمة التي سعت لتحقيقها والمصالح الحيوية التي تحاول الدفاع عنها من خلال مشاركتها في "عاصفة الحزم"، فإن المشاركة في حدِّ ذاتها تفرض على القيادة المصرية تبعات وتكاليف سياسية وأمنية عديدة، سواء فيما يمس ثوابت العقيدة السياسية للسلطة الحالية في مصر، أو فيما يتصل باحتمالات التورط في حرب واسعة؛ وذلك على ضوء تطورات العملية العسكرية وحسابات المشاركين فيها والنتائج المحتملة لها، والتي تتناقض في بعض جوانبها إلى حدِّ التصادم مع الحسابات المصرية. وفي هذا الإطار يمكن التوقف عند عدد من التكاليف والمخاطر التي تمس المصالح المصرية نتيجة المشاركة في "عاصفة الحزم":

1- مخاطر التدخل البري

تبدو مصر في مواجهة موقف صعب بين قدرتها على الوفاء بالتزامها بمساندة السعودية ودعم الاستقرار في اليمن وبين مخاوفها من الانزلاق إلى حرب برية، لاسيما وأن تضاريس اليمن الصعبة تجعل أي حديث عن الحسم العسكري عبر الضربات الجوية فقط أمرًا بعيدا. كل ذلك يجعل خيار التدخل البري واردًا بكل ما يحمله ذلك من مخاطر تعيد للأذهان المصرية ذكريات أليمة؛ ففضلًا عن الطبيعة الجغرافية اليمنية الوعرة يشكِّل اليمن بالنسبة لمصر عقدة عسكرية تعود إلى فترة الستينات حين تدخل الجيش المصري في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لمساندة الثورة اليمنية حيث تحول هذا التدخل إلى حرب استنزاف وحرب بالوكالة خاضتها ضده السعودية؛ وهي الحرب التي أودت بحياة آلاف من الجنود المصريين، وكانت، كما يرى كثير من المحللين العسكريين، أحد أسباب هزيمة حزيران 1967[1]. ومن هنا، فإن المخاوف المصرية من انزلاق الأمور إلى حرب برية واسعة تشكِّل أحد الاعتبارات المهمة في تحديد المدى الذي يمكن أن تصل إليه مصر في هذا التحالف. ورغم أن مصر أعلنت عن استعدادها للتدخل البري في اليمن إن لزم الأمر، كما جاء في بيان الخارجية المصرية، فإن ذلك التدخل قد يقتصر على الدفاع عن الأراضي

---

[1]- رفعت السيد احمد، **هل كان للسعودية دور في هزيمة عبد الناصر عام 1967**، 8 حزيران 2017، http://www.almayadeen.net/articles/opinion/722089 ، تاريخ الدخول إلى الرابط 2018/12/1

السعودية ضد أي غزو أو توغل لانصار الله، وقد يكون محدودا بتأمين مدينة عدن والمناطق الساحلية لتأمين منطقة مضيق باب المندب[1].

2- الخشية من تعويم التجمع اليمني للإصلاح

تهدف العملية العسكرية في اليمن، في أحد جوانبها، لتفكيك وإعادة تركيب خريطة التحالفات السياسية والمعادلات السياسية الداخلية اليمنية، وهو ما سيقود في إحدى نتائجه لإعادة تأهيل حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي يضم بالإضافة الى الإخوان المسلمين كل من المجموعات السلفية بالإضاف آل الأحمر، وإعادته طرفًا مهمًّا في المعادلة الداخلية، مما يثير ارتباك السلطة المصرية لاسيما أنها تدرك أن المسألة تتجاوز عودة الإخوان إلى المعادلة السياسية في اليمن إلى محاولات ومساعٍ وضغوط إقليمية ودولية بهدف المصالحة مع جماعة الإخوان المسلمين في العالم العربي باعتبارهم التيار السياسي السنِّي العريض الذي يمكن الاعتماد عليه بشكل خاص في أية مواجهة محتملة مع إيران. لاشك في أن هذا الأمر يتناقض بشكل كامل مع حسابات نظام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الذي يرفع لواء العداء للإخوان المسلمين ويعتبرهم تنظيمًا إرهابيًّا[2].

3- التحالفات الجديدة

إن مشاركة مصر في "عاصفة الحزم" لا يجعلها جزءاً من تحالف يضم أطرافًا إقليمية لها مصالحها وحساباتها المتعارضة مع الحسابات المصرية وحسب، بل إنها فتحت الباب للحديث عن محاولة تشكيل تحالف جديد في مواجهة إيران يشمل السعودية ومصر وقطر وتركيا التي دخلت على خط الأزمة بدعمها للعملية العسكرية. ويأتي هذا الحديث على خلفية الإشارات العديدة التي خرجت من الرياض، منذ تولي الملك سلمان بن عبد العزيز الحكم، عاكسة رغبة سعودية بالانفتاح على تركيا ومحاولة تقريب وجهات النظر بينها وبين مصر بهدف ضمهما لتحالف واسع يمتد من باكستان شرقًا وحتى المغرب غربًا في مواجهة تمدد النفوذ الإيراني. هذا الأمر يبدو مناقضًا

---

[1]- بيان وزارة الخارجية كما وصلت إلى بي بي سي، http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/03/150325_yemen_gulf_states

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/03/150325_yemen_gulf_states

تاريخ الخول 2018/12/1

[2]- نص بيان الحكومة لاعتبار «الإخوان» جماعة إرهابية، https://www.almasryalyoum.com/news/details/363925، تاريخ الدخول إلى الرابط 2018/12/1

لحسابات السلطة المصرية التي تشهد علاقاتها مع كلٍّ من تركيا وقطر تأزمًا وتوترًا واضحًا بسبب موقف الدولتين الداعم للإخوان المسلمين والمناوئ للنظام الحالي. لكن مصر وهي تشارك في العملية العسكرية لا تبدو مستعدة لأن تكون جزءًا من هذا التحالف بالنظر إلى الكُلفة السياسية الكبيرة التي سيتعين عليها تحملها في حال قررت الانضمام. وتتضمن هذه الكلفة تحسين علاقاتها مع تركيا وقطر من خلال عقد مصالحة مع الإخوان المسلمين الأمر الذي يعني تقديم تنازلات صعبة؛ فالمصالحة مع الإخوان المسلمين –كما تشترط تركيا ومعها قطر– تبدو وفقًا لحسابات السلطة المصرية مسألة بالغة الصعوبة؛ إذ إنه من غير المتصور تحقيق هذه المصالحة بدون تغيير في أحد ثوابت نظام ما بعد 3 تموز التي تقوم على إقصاء الإخوان من العملية السياسية برمتها. وإلى جانب ذلك فإن القاهرة لا تبدو مرتاحة لفكرة إقامة تحالف قد يسبغ عليها طابعًا مذهبيًا سنيًا في مواجهة محور إيراني قد يحُسب تحالفًا شيعيًا، فهذا مسار لا تريده القاهرة ولا تفضِّله. وفي ضوء ذلك فإن مصر، ستكون أكثر تحفظًا على انضمام تركيا له بالنظر لتأزم العلاقات المصرية–التركية. وحتى إن نجحت الرياض في تهدئة وتخفيف التوتر بين القاهرة وأنقرة بهدف التفرغ للتهديدات المشتركة التي يمثلها تمدد النفوذ الإيراني في المنطقة فإن مصر بقيادة السيسي لن تكون، على الأرجح، مستعدة للانخراط في مثل هذا التحالف ببُعده المذهبي[1]. اضف إلى ذلك توتر العلاقات التركية السعودية وخاصة بعد مقتل الصحافي خاشقجي في السفارة السعودية في أنقرة، وتوجيه اصبع الاتهامات إلى المملكة العربية السعودية، وكان سبق ذلك أن بلغ توتر العلاقات بين البلدين أوجه، خلال محاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها تركيا في تموز من العام 2016، وترويج وسائل إعلام سعودية في الساعات الأولى من الانقلاب له، بجانب وسائل إعلام إماراتية أيضًا، ثم تلميح وزير الخارجية التركي مولود أوغلو فيما بعد، إلى دور إماراتي في عملية الانقلاب الفاشلة.

وبجانب النزاع السياسي الواضح والمتصاعد، بين أنقرة والرياض، يرى مراقبون أيضًا، أن الرياض تستشعر منافسة واضحة من قبل أنقرة على زعامة المسلمين السنة في العالم وخاصة في ظل مناصرتها لعدة قضايا عربية وإسلامية، واستضافتها ودعمها لجماعة الإخوان المسلمين التي

---

[1]– إن السعودية كانت تنطلق في مساعيها للتقارب بين مصر وتركيا،قبل قضية مقتل الخاشقجي وفي مجمل علاقتها بمصر؛ من نفوذها المالي على القاهرة المتمثل في منح وودائع بمليارات الدولارات، وأخيرًا تعهدها بتوفير احتياجات مصر من البترول على مدار السنوات الخمس المقبلة، في وقت تمر فيه مصر بأزمة اقتصادية إجمالًا، وأزمة طاقة على وجه الخصوص.

يعتبرها النظام السعودي عدوه الأول. أن التنافس بين البلدين أسهم في تقسيم الدول السنية الإقليمية بين معسكري أنقرة والرياض، موضحا أنه لكون النموذج السياسي التركي مرفوضاً من دول مثل مصر والإمارات فإن هاتين الدولتين أيدتا الجهود السعودية الإقليمية، غير أن دولاً أخرى مثل قطر أصبحت أقرب إلى تركيا بعد الحصار الذي تقوده الرياض ضد الدوحة، ويحاول عدد قليل من البلدان مثل الأردن ولبنان الاستفادة من المعسكرين[1].

4- احتمالات المواجهة المفتوحة مع إيران

تدرك مصر، وهي تشارك في عاصفة الحزم، أن الأزمة اليمنية الداخلية وأبعادها الإقليمية أكثر تعقيدًا من مجرد حصرها في صراع بين السلطة التي يمثلها الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي وبين حركة أنصار اللهالتي تدعمها إيران. هذه الحقيقة تعني أن الحرب التي انطلقت شرارتها مع "عاصفة الحزم" قد تطول وربما تتسع لمواجهة إقليمية وما يحمله ذلك من احتمالات تحولها من حرب بالوكالة إلى حرب بالأصالة بين العرب وإيران، والأخطر أن تكون مواجهة سنّية-شيعية. هذا السيناريو تبدو مصر أشد حرصًا على تجنبه؛ فرغم مشاركتها للسعودية ودول الخليج في هواجسها من تنامي النفوذ الإيراني في المنطقة وانعكاساته على المصالح الخليجية إلا أن القاهرة تبدو حذرة ومتخوفة من الدخول في مواجهة مفتوحة معها. فالأولوية بالنسبة لمصر إذن هي إنقاذ اليمن من الحرب الأهلية والحفاظ على وحدته، وطمأنة دول الخليج فيما يخص التزامها بالدفاع عن أمنها، لكنها ليست مستعدة لتحويل المواجهة إلى حرب مذهبية. ومن هنا، ترى القاهرة أن قيام أي تحالف على أسس مذهبية ستكون له مخاطرة الكبيرة. وترى مصر أنه رغم السياسة التوسعية لإيران ومحاولات تمددها على حساب البلدان العربية فإنه ليس من مصلحة العرب ولا إيران الدخول في

---

[1]-ستراتفور:لماذا لم تحرق تركيا الجسور مع السعودية بعد مقتل خاشقجي، قناة الجزيرة، جولة اختبارية، تاريخ الدخول 2019/1/5 الرابط:

https://www.aljazeera.net/news/presstour/2018/10/31/%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%81%D9%88%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%82%D%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9%D8%A8%D8%B9%D8%AF%D9%85%D9%82%D8%AA%D9%84-%D8%AE%D8%A7%D8%B4%D9%82%D8%AC%D9%8A

مواجهة واسعة، وحتى إن اضطر العرب لهذه المواجهة فيجب أن تكون مواجهة عربية–إيرانية وليست سنية–شيعية[1].

5– الحسابات المتناقضة

تكشف التقديرات السابقة أن كون مصر جزءًا من عملية "عاصفة الحزم" لا يعني أن حساباتها في اليمن تتطابق مع الحسابات السعودية والخليجية بقدر ما أنها تتعارض سواء في الدوافع وراء المشاركة أو الأهداف المنشودة من العملية العسكرية، ما يجعل هذه المشاركة محفوفة بكثير من المحاذير والعقبات. ويفاقم من وطأة ذلك غياب القاعدة السياسية الصلبة التي تجمع دول التحالف العسكري في اليمن، بل إن الكثير من الملفات يبدو في هذه اللحظة موضع اختلاف وتباين بين مصر من ناحية وغالبية الدول المنخرطة في هذا التحالف من ناحية أخرى سواء فيما يخص حدود وطبيعة المواجهة مع إيران أو الموقف من الدور التركي وصولًا إلى الموقف من ملفات أخرى كالملف السوري والليبي.

الأمر الأخر هو أن مصر تشارك في هذه العملية على وقع حاجتها الواضحة للدعم السياسي والاقتصادي السعودي، وهو ما يجعلها تقبل أن تكون شريكًا صغيرًا في تحالف تقوده السعودية، وهو أمر يبدو مفارقًا لرؤية مصر لمكانتها ودورها الإقليميين باعتبارها دولة قائدة في منطقتها، ما يطرح السؤال حول المدى الذي يمكن أن تذهب إليه فيما يخص بقاءها فاعلا في هذا التحالف الذي ربما يتناقض مع خطابات السيسي الذي يبشر بعهد جديد تستعيد فيه مصر دورها القائد في محيطها العربي والإقليمي. وقد برز ذلك بوضوح في الكثير من المقالات والتصريحات لقوى سياسية مؤيدة للسيسي ولكنها بدت منزعجة مما اعتبرته مشاركة مصر في معركة لم تشارك في رسم أجندتها ولا أهدافها، بينما رأى آخرون أن مشاركة مصر بالرغم من أهميتها، فإنها تحرمها من هامش المناورة وتفوّت عليها الفرصة في أن تكون وسيطًا مقبولًا في أية تسويات محتملة.

---

[1]– عمر الرداد، **سيناريوهات الحرب والتفاوض مع ايران**، الرأي اليوم، 13
https://www.raialyoum.com/index.php/%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%87%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86/
تاريخ الدخول إلى الرابط: تشرين الأول 2017

فما بين رغبتها في الدفاع عن الأمن الخليجي وسعيها لإنقاذ اليمن وتحجيم النفوذ الإيراني، وبين تخوفها من الاندفاع نحو صراع إقليمي واسع بين العرب وإيران، تكمن صعوبة الحسابات المصرية وهي تشارك في "عاصفة الحزم". كما تبدو مصر في هذه الإطار مكبَّلة سواء بأوضاع راهنة صعبة أمنيًّا واقتصاديا، أو بمخاوف تاريخية لما يمكن أن يقود إليه التدخل العسكري في اليمن؛ ومن ثم فإنها تبدو حريصة على أن تكون العملية العسكرية مقدمة لحل سياسي وليست بداية لمقامرة عسكرية مفتوحة، ولعل ذلك ما يدفعها لأن تكون أكثر تحفظًا وحذرًا ورغبة في أن تأخذ لنفسها مسافة ما في حساباتها بعيدًا عن حسابات الآخرين في اليمن[1].

الفقرة الثالثة: علاقة مصر بأطراف الأزمة اليمنية

منذ اندلاع الحراك الشعبي في اليمن عام 2011، دخل البلد بركب الدول ذات الأزمات المستعصية، وباتت فرص نجاح التسوية السياسية تتراجع بشكل كبير. ويرجع أسباب ذلك إلى عوامل معقدة ومركبة، تتداخل فيها عناصر كثيرة ذاتية وموضوعية داخلية وخارجية. فطبيعة الصراع والذي يظهر من خلال تشتت القوى المتصارعة، وتعدد أجنداتها وارتباطاتها الخارجية، وهشاشة التحالفات فيما بين القوى المتصارعة، وعدم وضوح أهداف الدول المتورطة في الشأن اليمني. كل هذه العوامل عملت وتعمل على خلق وضع سياسي هش لا يوفر أرضية لتسوية سياسية متينة، ووضع عسكري يميل إلى الجمود حيث لا إمكانية لانتصارات عسكرية كبيرة تخلق منتصراً قادراً على فرض إرادته، ومهزوماً يقبل بما يُفرض عليه. هذه التعقيدات تضع مصر في موقف حساس في علاقتها مع مختلف أطراف الأزمة اليمنية، خصوصًا مع الجهة التي تعتبرها تمثل الحكومة الشرعية، والمقصود هنا الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي.

أولًا: علاقة مصر مع الرئيس هادي

على اثر نجاح حركة أنصار الله في السيطرة على القصر الرئاسي بصنعاء، وعلى خلفية الإعلان الدستوري الذي أصدروه والذي يضمن لهم فعليًا السيطرة السياسية والأمنية على مجمل الأوضاع القائمة في اليمن، فقد اتخذت القاهرة قرارًا في 23 شباط 2015 بإغلاق سفارتها في

---

[1]– فهمي هويدي، **راي حول عاصفة الحزم، ضوء في نفق الحرب المظلمة**،2015/4/14:

https://arabic.cnn.com/middleeast/2015/04/14/opinion-shorouk-yemen-decisive-storm ، تاريخ الدخول إلى الرابط 2018/12/1

العاصمة صنعاء اتساقًا مع القرار الذي اتخذه عدد من السفارات الغربية والعربية، وقامت بسحب بعثتها الدبلوماسية من هناك بحجة سوء الأوضاع الأمنية.وفي إطار دعمها لسلطة الرئيس هادي الذي أعلن نقل مقر الحكم إلى عدن، فقد جاء بيان الخارجية المصريةليؤكد على دعم القاهرة لمؤسسات ورموز الدولة الشرعية وأهمية اضطلاعها بمسؤوليتها الوطنية"من أجل الحفاظ على وحدة الأراضي اليمنية ومصالح شعب اليمن الشقيق، وشددت الخارجية في بيانهاالصادر في 27 شباط، على أن مستقبل اليمن يتحدد بالتوافق بين الأطراف السياسية المختلفة ودون لجوء أي طرف لفرض رأيه على الأطراف الأخرى بالقوة، مجددة تمسكها بوحدة واستقلال اليمن، ومشددة على أهمية التزام جميع الأطراف السياسية اليمنية بمواصلة الحوار السياسي برعاية أممية على أساس المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني واتفاق السلم والشراكة الوطنية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة باعتبارها السبيل الوحيد لحل أزمات البلاد الحالية[1].

وبعد القرار المصري بإعادة فتح السفارة المصرية في عدن –أسوة بمواقف دول الخليج – ولقاء سفير مصر في اليمن يوسف الشرقاوي بالرئيس اليمني في 17 آذار 2015، قال الشرقاوي أن اللقاء جاء للتأكيد على أهمية العلاقات المصرية اليمنية والشرعية الدستورية للرئيس هادي وعلى أن أمن مصر وأمن اليمن مرتبطان ببعضهما، مشددًا إلى أن ارتباط الأمن القومي المصري بالأمن القومي اليمني إنما هو تعبير عن المصير الواحد للبلدين[2].

في حين استمر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في تأكيد موقف بلاده المساند لحكومة الرئيس هادي في اليمن، ودعمها لوحدة الدولة اليمنية وسلامتها الإقليمية، فضلا عن مواصلة مصر جهودها لتخفيف المعاناة الإنسانية التي يتعرض لها أبناء اليمن وتوفير الدعم لهم. هذا الموقف أكده الرئيس المصري لقائهنظيره اليمني على هامش أعمال القمة العربية التي انعقدتفيالمملكة العربية السعودية بتاريخ 2018/4/14.

لكن رغم أن معظم القوات التي تقاتل حركة أنصار الله تقوم بعملها تحت مظلة السلطة الشرعية الممثلة بالرئيس هادي، إلا أن هذا الأخير يبقى الحلقة الأضعف في خارطة القوة والنفوذ. فكل تلك القوى، تقريبا، لا تدين بالولاء له، وهي عمليا تابعة لقوى سياسية، لديها أجنداتها الخاصة

---

[1]– بيان وزارة الخارجية المصرية عن الأوضاع في اليمن بتاريخ 2015/2/27، تاريخ الدخول 2019/1/5 http://www.sahafah24.net/show100599.html

[2]– لقاء السفير المصري في اليمن مع الرئيس هادي تاريخ 2015/3/17 تاريخ الدخول إلى الرابط http://yemen-now.com/news523675.html 2019/1/5

البعيدة عن أجندة الرئيس هادي. وكل ما لدى الرئيس اليمني من وجود لا يتعدى ختم الشرعية، والدعم الخارجي، وتحديدا السعودي. وبالتالي هذا الأمر قد يضع القيادة المصرية في موقف ضعف في أيّ تسوية مستقبلية في اليمن.

ويرجع ضعف مركز هادي* إلى عوامل ذاتية وموضوعية؛ فقدراته القيادية محدودة، ووصوله للسلطة كان ناتجاً عن عوامل ليس له يد فيها، إضافة إلى ذلك؛ فإنه لا يملك قوة سياسية أو عسكرية، أو قبلية، أو جهوية تسانده. كما أن معظم القوى السياسية لا تثق به، نتيجة ما عانت منه خلال الفترة السابقة، كما سبقت الإشارة.وبسبب وضعه السياسي الهش[1]؛ فإنه معرض للإهمال وربما الاستبعاد، في حال كان هناك تسوية سياسية، أو حتى نصر عسكري. ونتيجة لذلك؛ فإن من مصلحته بقاء الوضع على حاله الأمر الذي يجعله غير متحمس للتسوية، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال تمسك فريق التفاوض الذي يمثله بمواقف متشددة من قبيل المطالبة بتنفيذ قرار مجلس الأمن بحذافيره، وهي المواقف التي تبدو غير واقعية، وفقا لموازين القوى على الأرض.

ثانيًا: مصر وحزب المؤتمر الشعبي

منذ سيطرة أنصار الله على صنعاء حدثت حالة من التعاون والانسجام بينالقوة التي يمتلكها المؤتمر وجماعة أنصار الله، باستثناء حالات نادرة من الصدام، وقد أزداد هذا التعاون بشكل كبير بعد الحرب والتي استهدفت الطرفين وتعاملت معهم على أساس أنهم طرف واحد. فالمؤتمر لديه الكثير من الإمكانيات التي تمنحه القدرة على أن يبقى لاعباً أساسياً في اليمن، حيث يرجع الأمر إلى كونه كان الحزب الحاكم في اليمن حتى نهاية عام 2011، وهو ما مكن أعضاءه من الهيمنة على معظم مؤسسات الدولة خلال تلك الفترةوبعدها[2]. ومن أهم هذه المؤسسات؛ قوات الحرس

---

* اتفقت القوى المتصارعة في 2011 على اختياره رئيسا توافقيا لاعتبارات كثيرة أهمها ضعفه السياسي وقربه من الرئيس السابق صالح واللواء علي محسن، وقد أتى ذلك الاختيار ضمن ما أعتقد هؤلاء بأنهم قادرون على تسييره لصالحهم، وبأنه ليس لديه طموح سياسي كما كان يبدو أثناء شغله لمنصب نائب الرئيس. إلا أن هادي أظهر رغبة شديدة بالتمسك بالسلطة وقام بتعزيز مركزه عن طريق تحالفه في البداية مع علي محين والإصلاح ضد الرئيس السابق صالح، وفيما بعد تحالفه مع الحوثيين ضد علي محسن والإصلاح.

عبد الناصر المودع .من المسؤول عن سقوط عمران، موقع المصدر انولاين ,2016/5/20 تاريخ الدخول إلى

[1]- الرابط: http://www.almasdaronline.org/article/603442019/1/5

[2]– بموجب المبادرة الخليجية حصل حزب المؤتمر على نصف مقاعد الحكومة التي تشكلت عقب توقيع المبادرة، إلى جانب ذلك ينتمي الرئيس هادي للمؤتمر، إذ انه كان يشغل منصب نائب رئيس الحزب وأمينه العام حتى تم عزله من قبل رئيس الحزب وحلفائه في مؤتمر استثنائي للجنة الدائمة للحزب عقد في 8 نوفمبر

الجمهوري السابق[1]، وقوات الأمن والاستخبارات، والتي يدين معظم قادتها بالولاء للرئيس الراحل صالح.

هذا الحضور على الساحة اليمنية يجعل من الحزب أحد اللاعبين السياسيين الأساسيين على الساحة اليمنية، وبالتالي فإن الانفتاح على هذا الحزب يبدو من مصلحة مصر نظرًا للعلاقة التاريخية التي ربطت الطرفين خلال العقود الماضية وذلك على الرغم من انقطاع العلاقة بين الطرفين في أعقاب اطلاق "عاصفة الحزم". وفي هذا السياق وصف الرئيس الراحل علي عبدالله صالح "العلاقة مع مصر بالجيدة ولا يمكن أن يكون فيها أي شائبة، أو شيء يضر بهذه العلاقة. وانه لا خوف على مصالح مصر في باب المندب، فباب المندب منفذ بحرى دولي لا يمكن المساس به من أي قوىً سياسية في اليمن أو حتى أي قوى دولية .حيث أن باب المندب ممر بحرى طبيعي، واليمن تطل عليه مثلها مثل جيبوتي وإريتريا، لكل دولة من هؤلاء قوتها الأمنية التي تشرف عليه، والتواصل مع مصر موجود باستمرار، حيث لا يمكن تجاهل أن مصر لها دور في اليمن منذ عام 1962 وحتى اليوم، وهو دور كبير تلعبه منذ أرسلت 70 ألف مقاتل للدفاع عن الثورة اليمنية. وبعد انسحاب القوات المصرية عقب نكسة 1967، حدث تعاون يمنى– مصري آخر، حيث استبدل مصر جيشا من معلميها ومثقفيها بجيشها العسكري المنسحب. كان عدد المعلمين والمثقفين أكثر من 70 ألف مدرس بداية من التعليم الأساسي وحتى التعليم الجامعي والفني، ولذلك الجميع يلاحظ أن ثقافة كل اليمنيين ثقافة قريبة من الشعب المصري"[2].

2014تاريخ الدخول إلى الموقع 2019/1/5 الرابط:
http://www.almotamar.net/news/119887.htm

[1]– تم حل الحرس الجمهوري، وتوزيع ألويته على عدد من القوات ضمن خطة الرئيس هادي بإعادة هيكلة الجيش اليمني والذي أعلن عنهافي 19 ديسمبر 2012. تاريخ الدخول 2019/1/5
http://www.sabanews.net/ar/news292153.htm

[2]– المصري اليوم تحاور علي عبد الله صالح الرئيس اليمني السابق، تاريخ 2015/5/10.

تاريخ الدخول 2019/1/5

https:www.almasryalyoum.com/news/details/657797

ثالثًا: الموقف المصري من التجمع اليمني للإصلاح

يظهر التجمع اليمني للإصلاح وكأنه في حالة خصومه وعداء مع معظم القوى السياسية في اليمن، فخلال الخمس سنوات الماضية خاض الحزب مواجهات مع كل من المؤتمر الشعبي، أنصار الله، الرئيس هادي، الحراك الجنوبي، وكذلك شركائه في أحزاب اللقاء المشترك* وتحديدا الحزب الاشتراكي. إلى جانب ذلك؛ يتعرض الحزب لحملات مقاطعة من العديد من الدول، أهمها مصر والإمارات، والسعودية في فترة سابقة، والتي عادت للتحالف معه بعد الحرب.

ومع ذلك؛ يظل التجمع من أهم القوى اليمنية لأسباب عدة أهمها: بنيته التنظيمية والتي تشمل جميع مناطق اليمن، تقريباً، وتماسك أعضائه، وخبرته السياسية، وحضوره المبكر في أجهزة الدولة اليمنية، وتحالفاته مع بعض القادة العسكريين، كالفريق علي محسن الأحمر، ومع بعض شيوخ قبائل حاشد. يضاف إلى ذلك حاجة المملكة السعودية للتجمع في حربها ضد أنصار الله وحزب المؤتمر.ومنذ اندلاع عاصفة الحزم؛ عزز الإصلاح من مواقعه السياسية والعسكرية، حيث أصبح له حضور داخل مؤسسات السلطة من خلال تواجد بعض أعضائه، والمحسوبين عليه ضمن الطاقم السياسي المتواجد في الرياض، إلى جانب هيمنته على عدد من القوات العسكرية فيما يعرف بالجيش الوطني، المدعوم من قبل السعودية[1].

وفي الإجمال؛ فإن التجمع اليمني للإصلاح يبقى قوة سياسية مهمة في خارطة القوى الرئيسية، إلا أنه معرض للنكسات، بسبب كثرة الأعداء الداخلين، وغياب الحليف الخارجي الحقيقي، فعلاقته الحالية بالسعودية غير متينة، ولازالت تتسم بعدم الثقة. كما أن هناك منافساً قوياً بدأ بمزاحمته في مناطقه الجغرافية والإيديولوجية، والمتمثل بالجماعات السلفية، التي تقاتل أنصار الله،

*تكتل سياسي جمع أحزاب المعارضة للرئيس السابق صالح، تأسس في 6 فبراير 2003 وكان له دور بارز في الثورة التي أدت إلى إسقاط صالح عام 2011، ضم التكتل إلى جانب الإصلاح الحزب الاشتراكي والناصري واحد فروع حزب البعث وحزبي الحق اتحاد القوى الشعبية القريبين من أنصار الله

[1]– يمتلك حزب الإصلاح مؤسسات اقتصادية ومرافق تعليمية، ومنذ 2011 أصبحت بعض الوحدات العسكرية محسوبة للحزب، والتي كانت جزء من الفرقة الأولى مدرع الذي كان يقودها اللواء علي محسن الأحمر.

وتحظى بدعم سعودي وإماراتي. إضافة إلى ذلك؛ هشاشةتحالفه مع الرئيس هادي، والذي له سوابق في إضعاف الحزب والتآمر عليه[1].

لكن بالنسبة إلى مصر، فإن دور «التجمع اليمني للإصلاح» هو دور تخريبي، حيث اعتبرته جزءاً من تكتل يسعى إلى زعزعة المنطقة ونشر الفوضى فيها والمقصود هناتنظيمالإخوان المسلمين. هذا الأمر دفع الحزب إلى إصدار بيان في 13 أيلول 2016لمناسبة مرور 25 عامًا على تأسيسه، أكد فيه التجمع اليمني للإصلاح ومن خلال نظامه الأساسي وبرنامجه السياسي ولوائحه الداخلية، وبهذه المناسبة وبمنتهى الوضوح والشفافية وقطعًا لأي تأويلات أو إشاعات، عدم وجود أي علاقات تنظيمية أو سياسية تربطه بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، ولا سيما أن أولويات الإصلاح، باعتباره حزبًا سياسيًا، هي أولويات وطنية وكل جهوده تنصَبّ مع شركائه من القوى السياسية اليمنية في إخراج اليمن من محنته الحالية وفي النهوض باليمن من وهدته واستعادة مسيرته السياسية[2]. لكن الموقف المصري كان يصر علىأن محاولة التجمع اليمني للإصلاح "تغيير الجلد" لن تخفي حقيقته التي تهدف إلى نشر الاضطراب والفوضى، ومشاركتها بالتخطيط والتنفيذ والتمويل في جرائم إرهابية في كثير من البلدان.

رابعًا: علاقة مصر بحركة أنصار الله

تعد حركة أنصار الله الطرف المركزي في الصراع الدائر في اليمن، بعد أن استولوا على السلطة. ومصدر قوة الحركة تأتي من نزعتهم العسكرية، والتزامهم بالتعاليم الدينية التي ارسى أسسها زعيمهم حسين الحوثي وتنظيمهم المتماسك، وقيادتهم المركزية[3]. وقد استفادت الحركة من حالة الفراغ السياسي الناتج عن انقسام الطبقة السياسية اليمنية وتصارعها عقب الإطاحةبالرئيس علي عبد اله صالح عام 2011، حيث استفادوا من ذلك الانقسام خلال تحالفاتهم وتفاهماتهم مع

---

[1]– عصام القيسي، **التجمع اليمني للإصلاح: المشهد اليمني**، سياسات عربية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، عدد14 أيار، ص 93.

[2]– راشد العريمي، **25 سبتمبر 2016خديعة حزب الإصلاح:**

http://www.alhayat.com/article/828149/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%AE%D8%AF%D9%8A%D8%B9%D8%A9%D8%AD%D8%B2%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD2018/12/24 تاريخ الدخول

[3]– عبد الباقي شمسان، **اليمن مابعد عاصفة الحزم متطلبات إعادة بناء الحقل السياسي**، مجلة سياسات عربية، عدد 14،أيار 2015، ص 104-105.

معظم الأطراف السياسية، كالرئيس السابق صالح، وبعض فصائل الحراك الجنوبي والأحزاب اليسارية.

وفي الوقت الحالي تسيطر الحركة علىالجزء الأكبر من اليمن ومؤسساته [1]، وهي بذلك تعد الطرف الأقوى في معادلة القوة والنفوذ، خاصة وأن معظم المناطق التي تسيطر عليها هي من أكثر مناطق اليمن صعوبة ومنعة، إلى جانب أن معظمها يقع ضمن ما يمكن اعتباره الحاضن الاجتماعي والمذهبي للحركة ولهذا، فإنها لازالت في وضع عسكري وسياسيقوي، والذي يتضح من خلال قدراتها على التجييش والحشد، والمبادرة العسكرية في بعض المناطق، والصلابة في صد الهجمات التي يقوم بها خصومهم[2].

مع تشديد رئيس هيئة قناة السويس الفريق مهاب مميش، في تصريحات له في الرابع من شباط 2015، على أن مصر لن تقبل بإغلاق مضيق باب المندب بأي حال من الأحوال، قائلًا إن "هناك قوة عسكرية جاهزة للتدخل إذا حاولت الجماعات المتطرفة في اليمن إغلاق المضيق، لأن هذا الإجراء يمس الأمن القومي المصري[3]، حاولت جماعة انصار الله التواصل مع الخارجية المصرية لمعالجة هذه المخاوف، وأثيرت أنباء عن قيام وفد من الجماعة بعقد لقاءات مع مسؤولين في المخابرات المصرية ووزارة الخارجية رغم نفي الأخيرة وتأكيدها أن موقف مصر يدعم مؤسسات الدولة الشرعية ورموزه[4].

---

[1]– المناطق التي يسيطر عليها أنصار الله تشتمل على أكثر مناطق اليمن وعورة، كما أنها تشتمل على أكثر السكان شدة وباس، وهي مناطق القبائل الشمالية المحاربة، وهي نفس الشريحة السكانية التي كانت تشكل المنطقة الزيدية، والتي تعد الحاضنة الاجتماعية للحوثيين.

[2]– عبد الله السالمي، **اليمن وسؤال الهوية الوطنية قراه في التدافع الطائفي والقبلي والمناطق**، مجلة مقاربات العدد 2، مركز الدراسات و البحوث الاستراتيجية والسياسية اليمني، 2012 ص 111.

[3]– مصر تحذر من إغلاق باب المندب في اليمن، الجزيرة نت، تاريخ 2015/2/5 تاريخ الدخول 2019/1/5:

https://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/2/5/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D8%B1%D9%85%D9%86%D8%A5%D8%BA%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AF%D8%A8%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86

[4]– وائل مجدي، **الحوثيون ..هل تستخدمهم مصر للضغط على السعودية**، موقع مصر العربية .2015/3/4 تاريخ الدخول 2019/1/5:

ولكن تصريحات الخارجية المصرية تخالف تقارير ومعلومات أوردتها وسائل إعلام مصرية تحدثت عن لقاءات جمعت مسؤولين في الوزارة بالوفد الحوثي الذي ترأسه مسؤول العلاقاتالخارجية في الجماعة حسين العزي، مشيرة إلى أن الوفد وصل القاهرة في الأول من آذار 2015 لمقابلة مندوب اليمن لدى الجامعة العربية، ولبحث فتح علاقات بين الحوثيين والقيادة المصرية، ولتبديد مخاوف مصر بشأن السيطرة على مضيق باب المندب وانعكاسات ذلك على قناة السويس[1].

وأكد تلك الأنباء عضو المكتب السياسي لجماعة أنصار الله، محمد البخيتي، الذي كشف عن لقاء آخر تم بين ممثلين لجماعة الحوثي مع السفارة المصرية باليمن في الأيام الأخيرة من شباط 2015، وأسفر عن "تفاهمات كبيرة" بحسب البخيتي، الذي مضى يقول عندما سئل حول الملاحة في باب المندب: "لم ولن تتأثر لأننا حريصون على تأمينه؛ لكونه ممرًا دوليًا وحيويًا لكل دول المنطقة بما فيها اليمن ومصر، وأي إخلال بأمنه سيؤثر سلبًا على الجميع. كما نحرص على توطيد العلاقات اليمنية المصرية، وليس هناك أي نوايا لغلق ممر باب المندب خصوصًا أن هناك ما يجمعنا بمصر وهو مواجهة الإرهاب المتمثل في القاعدة وداعش[2].

ولكن لا يبدو أن الجماعة نجحت في تحقيق الطمأنينة المطلوبة لمصر، حيث أشارت المصادر الصحفية إلى أن الجانب المصري لم يقتنع بالتطمينات المقدمة من انصار الله لإدراكه

---

http://www.masralarabia.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85/512773%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%87%D9%84%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D9%85%D9%87%D985%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%B6%D8%BA%D8%B7%D8%B9%D9%84%D9%89%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9%D8%9F

[1]– خالد عمر، **ما السر وراء التقارب المصري مع الحوثيين في اليمن؟**، موقع يمن برس الإلكتروني، 2015/3/10

[2]– حركة انصار الله تطمئن مصر بشأن باب المندب، قناة العالم الإخبارية، 2015/4/4، تاريخ الدخول 2019/1/5

https://www.alalamtv.net/news/1691902/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9%D8%A7%D9%86%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87%D8%AA%D8%B7%D9%85%D8%A6%D9%86%D9%85%D8%B5%D8%B1%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AF%D8%A8

أنها ليست جادة، وإنما كان الهدف منها كسب تأييد سياسي ودبلوماسي من مصر يسهم في كسر شبه العزلة الدولية المفروضة على انصار الله، منذ إصدارهم "الإعلان الدستوري" في شباط[1].

من ناحية ثانية، سمحت مصر بإقامة ندوة ومعرض للصور الفوتوغرافية في 6 و 7 شباط 2015 على أراضيها، حيث حمل المعرض عنوان أوقفوا العدوان على اليمن وذلك في منطقة ساقية عبد المنعم الصاوي "مركز ثقافي مصري" في حيّ الزمالك بالعاصمة المصرية القاهرة. وبحسب الطلاب اليمنيين القائمين على الفعالية فإن الندوة ومعرض الصور الفوتوغرافية يهدفان إلى فضح العدوان السعودي على اليمن، إضافة إلى كسر الحصار الإعلامي المضروب عليه. كما تم خلال هذه الفعالية توزيع نسخ من تقارير صادرة عن منظمات حقوقية تضمنت توثيقا لـ"جرائم الحربفي اليمن. وأثار توقيت إقامة هذا المعرض وغيره من الفعاليات الأخرى تساؤلات كثيرة عن هدف السلطات المصرية من وراء السماح بإقامتها. هذا وكانت الخارجية المصرية قد جددت موقفها من الحرب على اليمن، داعية إلى تسوية سياسية بين المكونات اليمنية، مؤكدة أن حل الأزمة اليمنية يكمن في الحوار[2].

---

[1]– حركة انصار الله تطمئن مصر بشأن باب المندب. مصدر سابق.

[2]– افتتاح معرض صور فوتوغرافي في القاهرة يفضح جرائم العدوان السعودي على اليمن، 2015/7/8 موقع يمن برس، تاريخ الدخول 2019/1/5
http://www.yemenipress.net/archives/26448

الفصل الثالث: مصر والحرب على اليمن

وضعت المتغيرات التي حصلت في المنطقة بما يسمى (الربيع العربي) علاقات الكثير من البلدان على المحك ومن بينها العلاقات السعودية المصرية إذ تعرضت هذه العلاقات إلى انتكاسة في ظل حكومة الإخوان كما هو الحال بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية ولكن بعد التغيير الذي حصل في مصر عقب الإطاحة بنظام الإخوان المسلمين في تموز 2013 دخلت العلاقات المصرية السعودية بمرحلة جديدة من التعاون والشراكة ولاسيما بعد الزيارات الأخيرة المتبادلة بين البلدين، ولاسيما وأن الرئيس المصري أكد أن أمن الخليج جزء من الأمن القومي المصري واستعداد مصر للدفاع عن الحلفاء, وحرصه على الحصول على الاعتراف به بأي ثمن، وتحصيل مساعدات اقتصادية تساعده على البقاء؛ مما أفقد مصر كدولة مركزية في المنطقة دورها كفاعل رئيس أو "شقيقة كبرى" في المنطقة، وجعل مصلحتها تدور في فلك النظم الديكتاتورية في المنطقة؛ بل تتماهى مصلحتها مع مصلحة إسرائيل والقوى المناهضة للتغيير والديمقراطية.

تبنت مصر منذ بدء الصراع المسلح في اليمن في 25 آذار 2015، موقفًا ثابتًا، يقوم على مجموعة من المبادئ التي مثلت الإطار الحاكم لسياساتها تجاه الصراع هناك، سواء السياسات التي تبنتها بصورة فردية، أو تلك التي تضمنت تعاونًا مع المملكة العربية السعودية التي تعد حليفًا استراتيجيًا لها. وقد ظلت هذه المبادئ توجه التحركات المصرية تجاه الصراع وتجاه جهود تسويته رغم التطورات التي يشهدها الصراع هناك.وكان حرص مصر على تبني سياسة محددة تجاه الصراع في اليمن يثير تساؤلًا رئيسيًا بين العديد من الاحزاب والأكاديميين حول أسباب اهتمام مصر باليمن، خاصة في ظل تعدد التحديات التي تواجهها داخليًا.

أن الأزمة الحالية في اليمن هي من الصعوبة والتعقيد إلى الحد الذي يجعلها بعيدة عن أي حل قد تشمله تسوية ما. في الوقت نفسه؛ استمرار الأزمة بوتيرتها الحالية يخلق المزيد من التعقيد، وينتج عنه المزيد من العنف والفوضى في دولة تعيش في حالة قريبة من الانهيار. فالحرب التي هي أحد المظاهر الرئيسية للأزمة تحولت إلى حرب استنزاف للدولة اليمنية وللدول المشاركة فيها،ومنها مصر لتصبح بمثابة مأزق حقيقي لأهم لاعبيها، بعد أن لم يعد لها من أفق واضح، مما دفع إلى وجود رغبة شديدة لدى مصر لإيجاد حل سلمي لهذه الأزمة.

المبحث الأول العلاقات المصرية السعودية وانعكاسها على اليمن

مرت العلاقات المصرية – السعودية، عبر العقود الماضية، بالكثير من المنعطفات وحملت في ثناياها مفارقات كثيرة كما هو الحال لطبيعة السياسات في المنطقة والشرق الأوسط المضطرب، إذ وضع التنافس على القيادة الإقليمية البلدين في صراع وصل إلى حرب بالوكالة، كما هو الحال في اليمن خلال ستينات القرن المنصرم. وظل التنافس السمة المميزة للعلاقات بين البلدين في العقود الماضية تخللها حقب من التعاون بسبب الضغط الأمريكي تارة وبسبب الأزمات التي عصفت بالمنطقة تارة أخر.

الفقرة الأولى: محددات العلاقات المصرية– السعودية

أظهرت الأحداث التي مرت بها المنطقة على مدار العقود السابقة، وما شهدته من صراع على غرار حربي الخليج الأولى والثانية وغيرها من الأحداث، أن أحوال منطقة الخليج الأمنية والاستراتيجية تنعكس سلبًا وإيجابًا، ليس على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الداخلية فقط، وإنما على حالة الاستقرار في مصر والسعودية وباقي دول الخليج.هذا التداخل جعل العلاقات المصرية – السعودية تقوم على مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية، أهمها:

أولًا: المحددات الجيوسياسية

تربط مصر أمنها القومي بأمن دول الخليج العربي وخاصة السعودية، وعلى هذا الأساس تمحورت السياسة المصرية في عهد الرئيس السابق حسني مبارك، حيث اعتبر وزير الدفاع حينها عبد الحليم أبو غزالة أن تهديد منطقة الخليج هو تهديد لمصر، هذا الأمر تجلى في الموقف المصري من الثورة الإيرانية ومن الحرب العراقية – الإيرانية. ويرتبط هذا الأمر بمشاطأة البلدين للبحر الأحمر حيث أن لمصر سواحل بحرية، هي الأطول، مع المملكة العربية السعودية، ولهذه السواحل أبعادها الأمنية المتعلقة بالأمن القومي، وهنا يمكن التدليل على ذلك بأن المملكة العربية السعودية قد تنازلت عن جزيرة"صنافير"،لمصر قبل عام 1952وذلك حتى يمكن لمصر إعلان سيادتها الكاملة والمنفردة على خليج العقبة ومضيق تيران[1].

[1]-Tiran and sanafir: **Development, Dynamics and Implications**, The Tahrir Institute for Middle East, Washigton DC, 2018

والصلة وثيقة بين أمن الخليج من ناحية وأمن البحر الأحمر من ناحية ثانية وأمن قناة السويس من ناحية ثالثة[1]. حيث يمر النفط الخليجي وخصوصًا السعودي من قناة السويس نحو الأسواق العالمية[2]. كما يعتبر البحر الأحمر الطريق الواصل بين مصروالسعودية، مما سهل على مواطني البلدين رحلاتهما، سواء كانت للعمل أو للحج أو للسياحة، إضافة إلى حركة التجارة والبضائع [3].

بحكم هذا التداخل، ذهب الجيش المصري إلى الكويت مرتين، الأولى عام 1961، وهي سنة استقلال الكويت، ضمن القوة العربية التي ذهبت لدعم استقلال الكويت في مواجهة مطالب الحكومة العراقية، بزعامة عبد الكريم قاسم، أن الكويت جزء من العراق. والثانية في عام 1991 في حرب الخليج الثانية، وكانت القوات المصرية هي الثانية من حيث عدد الأفراد، وكان ذلك إدراكًا من مصر –على مدار تاريخها الحديث– أهمية مسألة أمن الخليج بالنسبة إليها[4].

ثانيًا: المحددات التاريخية:

توطدت العلاقات المصرية السعودية بشكل جيد، منذ عام 1936، حيث سعى الملك فاروق إلى تحسينها من خلال توقيع معاهدة الصداقة بين البلدين، والتي أيدت فيها المملكة مطالب مصر بجلاء القوات البريطانية من أراضيها، حيث شهد أول لقاء جمع الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود بالملك فاروق ملك مصر، عام 1945، وتم خلاله وضع أسس لمستقبل العلاقات الثنائية بين المملكة ومصر[5].وبعدها جاءت زيارة الملك عبد العزيز لمصر سنة 1946، حيث وافق الملك عبد العزيز على بروتوكول الإسكندرية، وتمخض لقاؤهما عن موافقة الملك عبد العزيز بشكل نهائي على انضمام المملكة العربية السعودية إلى الجامعة العربية[6].

---

[1]– يسريالعزباوي،**الدور المصري في امن الخليج –بين الثابت والمتغير**، المركز العربي للبحوث والدراسات في 29 ديسمبر 2013،تاريخ الدخول 2018/12/18

http://www.acrseg.org/

[2]– المرجع نفسه.

[3]– فهد بن سالم بن فيصل أبو ثنين، **العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية ومصر من 2000 حتى 2006**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، القاهرة و2008، ص 26.

[4]– يسريالعزباوي،مرجع سابق.

[5]– خير الدين الزركلي، **شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز**،المجلد الثاني، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، نيسان 1992، ص 112–113.

[6]– المرجع نفسه، ص 115.

وتطورت العلاقات بشكل أكبر، بداية من عام 1955، حينما جاء الأمير فيصل بن عبد العزيز إلى القاهرة ليوقع مع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر اتفاقية للدفاع المشترك بين مصر والسعودية، حيث جمعتهما معارضة حلف بغداد، وذلك على الرغم من أن الرياض لم تكن تعتقد أنالاتفاقية مع مصر ستزيل الاحتلال البريطاني لمنطقة "البوريمى"، ولكنها كانت عملا سياسيا يحدث أثاره المحلية، ريثما تتمكن السعودية من استعادة الواحة الغنية بمنابع البترول[1]. وأثناء العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وقفت المملكة إلى جانب مصرفي كل المجالات السياسية مع وعود بتحسين الاوضاع الاقتصادية[2].

إلا أن هذه العلاقاتكانت قد شهدت بعض التوترات في عهد "عبدالناصر"، حيث أيدت مصر موقف الثورة اليمنية وأرسلت جنودها لدعم الثوار، بينما رفضت السعودية ذلك، وأيدت موقف الإمام اليمني محمد البدر حميد الدين، خوفا من امتداد الثورةإليها، حتى انتهى الأمر وحدث الصلح بين عبدالناصر والملك فيصل بعد نكسة 1967، في مؤتمر الخرطوم، ودعا الملك فيصل الزعماء العرب للوقوف إلى جانب مصر والدول المتضررة من العدوان[3].

كما حصلت مصر على دعماً مشتركاً من الدول العربية وخاصة خلال عهد الرئيس الراحل أنور السادات، وانطلاق حرب تشرين الأول 1973، واستخدمت سلاح النفط ضد الدول المساندة للجانب الإسرائيلي، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية[4]. ورغم تحسّن المضطرد العلاقات المصرية السعودية، إلا أن التوتر أصابها، حيث جاءت اتفاقية كامب ديفيد، والتي لم يكن بوسع المملكة السعودية الا مجاراة قرار جامعة الدول العربيةوقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر في أبريل 1979م، في عهد الملك خالد بن عبد العزيز[5]. كما شاركت مصر في حرب الخليج عام

---

[1]– عبد الحميد عبد الجليل شلبي،**التنسيق المصري السعودي لمواجهة الأحلاف الغربية مشروع الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط وحلف بغداد**، مجلة مصر الحديثة ، العدد2، عام 2003 ,ص149 .

[2]– جالينا نيكتينا، **قناة السويس وطنية للشعب المصري**،ترجمة: إبراهيم عامر، مؤسسة نشر الكتب الشعبية السوفيتية، القاهرة 1957، ص66.

[3]– ابراهيم المسلم،**العلاقات المصريةالسعودية:عراقة الماضي واشراقةالمستقبل**، مكتبة مدبولي، القاهرة 1989، ص78.

[4]– الكونونيل ب. ك. ناريمان، **درس ونتائج حرب أكتوبر 1973**، السياسة الدولية، العدد 58، أكتوبر 1979، ص 154.

[5]– محمود رياض، **مذكرات محمود رياض من 1948–1978**، ج2 ، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1987، ص 87.

1990، بعدها قدمت السعودية ضمن خمس دول عربية دعمًا كبيرًا للاقتصاد المصري، بلغ في ذلك الوقت 6.4 مليار دولار.

وازدهرت العلاقات في عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز والرئيس الأسبق حسني مبارك، وكان هناك تقارب في السياسة ولم تشهد هذه الفترة أي توترات بين البلدين[1].

وعقب تولي محمد مرسي، رئاسة الجمهورية، قام بزيارة السعودية بناء على دعوة منها لبحث العلاقات الثنائية، إلا أن العلاقات شهدت فتورًا كبيرًا، خاصة في ظل موقف المملكة العربية السعودية الرافض لصعود نظام جماعة الإخوان المسلمين للحكم.

ثالثًا: المحددات السياسية والاقتصادية:

أ- بيئة النظامين السياسية السعودي والمصري:

المملكة العربية السعودية نظامها ملكي، ويكون الحكم في يد أبناء الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود ويستمد الحكم شرعيته من الإسلام،وتتكون السلطات في الدولة من: السلطة القضائية والسلطة التنفيذية والسلطة التنظيمية، والملك هو مرجع هذه السلطات، وله الحق بالاحتفاظ بكل السلطات التي يريد[2]. أما النظام في مصرهو جمهوري ينتخب الرئيس من الشعب مباشرة، ومدة الرئاسة ست سنوات ويجوز انتخابه لمدد أخرى،وتتكون السلطات في الدولة من: السلطة التشريعية (مجلس الشعب) والسلطة التنفيذية ويترأسها رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء يقرران السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها، والسلطة القضائية.

هذا من الناحية النظرية، أما على أرض الواقع فان صناعة القرار والتي تشكل عاملا مؤثرا في سياسة الدولة ودورها في العلاقات الدولية، نجدها في النظامين بيد الملك والرئيس حيث تؤخذ القرارات وبعيدًا عن المؤسسات الرسمية.وهذاما نجده في بعض القرارات المهمة والمصيرية التي اتخذها ملوك السعودية أو رؤساء مصر[3]:

- قرار الرئيس جمال عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس 1956.

---

[1]- محمد حسنين هيكل، **حرب الخليج أوهام القوة والنصر**، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992، ص 81.

[2]- غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية**، دراسة في العلاقات الدولية، معهد الإنماء، باريس 1980، ص 45.

[3]- كاظم هاشم نعمة، **العلاقات الدولية**، الجزء الأول، جامعة بغداد، بغداد، 1979، ص151.

- قرار الرئيس أنور السادات طرد الخبراء الروس من مصر عام 1972 .
- قرار الملك فيصل بن عبد العزيز بحظر تصدير البترول عام 1973.
- قرار الرئيس السادات زيارة "إسرائيل" دون التنسيق مع الدول العربية.
- قرار الملك فهد استدعاء القوات الأجنبية للدفاع عن السعودية وتحرير الكويت عام 1990.
- قرار الملك سلمان بانطلاقة عاصفة الحزم ضد اليمن 2015.
- قرار الرئيس المصري السيسي المشاركة في عملية عاصفة الحزم.

ب- المحددات الإقليمية والدولية

أدركت مصر والسعودية أهمية العمل المشترك باعتباره أحد الركائز الأساسية للتعاون، فالمنطقة العربية تمثل أحد اهم المناطق في العالم لأسباب اقتصادية واستراتيجية كونها تمتلك مقدرات نفطية هائلة وتطل على اهم منافذ بحرية حيوية. لعب التوجه الذي تبناه النظام في مصر منذ انتخاب الرئيس السيسي في 2014، دورًا مهمًا في إعادة توجيه العلاقات بين مصر ودول الخليج، وتحديدًا السعودية، بعيدًا عن حالة "التوجس" و"القلق" التي خيمت على هذه العلاقات طوال فترة حكم حزب الحرية والعدالة (الإخوان المسلمون) لمصر حزيران 2012- تموز 2013، إلى حالة من التحالف المرن tactical alliance، القائم على خدمة مصالح محددة في قضايا معينة، وهو ما تم التعبير عنه بدعم اقتصادي ودبلوماسي لمصر بهدف تعزيز الشرعية الإقليمية والدولية للنظام الجديد، في مقابل مساندة مصرية للتوجهات الخليجية تجاه قضايا محددة.[1]

ورغم أهمية هذا التحالف، إلا أن طابعه "المرن"، من حيث ارتباطه بقضايا محددة، تتشارك بخصوصها هذه الدول تصورات بعينها، دون أن يمتد لقضايا إقليمية أخرى، فضلًا عن غياب الطابع المؤسسي له، يجعل هذه العلاقات تمر بعملية إعادة تقييم متواصلة من جانب السعودية على وجه التحديد، وبالتالي ستكون مسؤولة بصورة كبيرة عن تحديد مستقبل العلاقات مع مصر[2]. وتتأثر عملية إعادة التقييم هذه بمتغيرين، يتمثل المتغير الأول في الأهمية الاستراتيجية لمصر والتي تتطلب من هذه الدول عدم قطع العلاقات معها، حتى وإن كانت هناك خلافات بينها، وذلك على

[1]More than money: **Post Mubarak Egypt, Sudi Arabia and the Gulf**, Yasmin Farouk, Gulf research center, GRC gulf Paper, Jeddah, 2014

[2] Gregory Aftandilian, **Egyptian-Saudi Relations: Managing a Difficult Marriage**, Arab Center, Washington DC, 2017.

خلاف الحالة السورية. وينصرف المتغير الثاني، إلى توجهات السياسة الخارجية المصرية ومدى خدمتها للمصالح الإماراتية والسعودية، وللطموح الإقليمي الخاص بهما[1].

وعلى هذا الأساس، تقدم السعودية دعماً دبلوماسياً للتحركات المصرية في الخارج، فعلى سبيل المثال، لم تعترضالسعودية على العملية العسكرية التي نفذتها القوات المصرية في ليبيا بعد مقتل 21 مصرياً في شباط 2015، وذلك في مقابل تقديم مصر الدعم للتحركات الخليجية في اليمن ومشاركتها في التحالف العربي الذي أعلن عنه في آذار 2015، وحرصها على تأكيد الترابط بين الأمن القومي المصري وأمن الخليج، وكذلك قبولها المشاركة في التحالف الإسلامي لمحاربة الإرهاب الذي أعلنت السعودية عن تشكيله في كانون الأول 2015، ومشاركة القوات المصرية في مناورات رعد الشمال التي عقدت في إطار التحالف الإسلامي خلال شباط-آذار 2016[2].

ج- المحددات الاقتصادية والاجتماعية:

تمتلك مصر والسعودية مقومات وأليات تمكنها من التعاون في المجال الاقتصادي، والتي تمثل ركائز أساسية في تفعيلها. فالاستثمارات الخليجية ومنها السعودية هي الأعلى في مصر عن نظيرتها الأوربية والأمريكية. وبعد ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 تطالب مصر بمزيد من هذه الاستثمارات؛ حتى يستطيع الاقتصاد المصري التعافي والاستمرار في النمو مرة أخرى[3]. وهنا تجدر الإشارة إلى أن العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول الخليج كانت تنمو بشكل مطرد من عام لآخر، والمصالح الاقتصادية المتمثلة في العمالة والاستثمارات والتجارة والمشروعات المشتركة والسياحة في تزايد مستمر، ووفقًا لتقرير صادر عن صندوق النقد الدولي لعام 2007، فإن التدفقات الاستثمارية الخليجية مثلت 25% من إجمالي الاستثمارات في مصر، وذلك نتيجة طبيعية لتراكمات الفوائض المالية الضخمة لدى دول الخليج، سمح لها بزيادة استثماراتها في بعض الدول العربية، كما أن الأزمة المالية الاقتصادية منذ عام 2007، ولم تتعاف منها جميع اقتصاديات العالم، تؤكد أهمية الاستثمار في مصر التي كانت توفر مناخًا أكثر أمنًا واستقرارًا[4].

---

[1]- إيمان رجب، **ثلاثة أبعاد وثلاثة ثوابت تميز العلاقات المصرية السعودية والإماراتية**، آراء حول الخليج، العدد132-2018:4344=id&article=view&php?option=com_content&http://araa.sa/index.php?172=Itemid&3571=catid&07-19-09-09-01تاريخ الدخول 2018/12/18

[2]- المصدر نفسه.

[3]-More than money: Post Mubarak Egypt, Sudi Arabia and the Gulf,Op.cit

[4]- إيمان رجب، مرجع سابق.

كما كان للعمالة المصرية دور في السعودية أثر بالغ الأهمية في الحياة الاجتماعية السعودية، وقد بلغ عدد العمالة المصرية في السعودية مليون عامل تقريبا . ويقدر متوسط مايتم تحويله من عملة أجنبية إلى مصر 627.8 مليون دولار سنويا[1].وبرز هذا الدور في التأثير على ثقة وتقاليد وعادات وثقافة المجتمع السعودي وكما كان له الأثرالأكبر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية المصرية.

د- المحددات العسكرية والأمنية:

شهدت العلاقات المصرية السعودية في الفترة الأخيرة العديد من المتغيرات على المستوى الإقليمي والدولي،منها أزمة الخليج الثانية وهجمات 11 أيلول وتطورات الصراع العربي الإسرائيلي وكذلك التقارب العربي الإسرائيلي، وموضوع النووي الإيراني والربيع العربي وسقوط بعض الأنظمة العربية إلى الأزمة اليمنية وعاصفة الحزم وغيرها من المتغيرات والتي تلقي بظلالها على العلاقات المصرية السعودية، وبالتالي كان لابدّ من إيجاد آلية مشتركة للتعاون العسكري والأمني امتداداً لما تشهده البلدان من علاقات على كافة الأصعدة.

منذ تولي الرئيس السيسي السلطة ارتفع منسوب التعاون العسكري بين مصر ودول الخليج في مجال بناء القدرات العسكرية من خلال المناورات المشتركة، فأجرت مصر مع الإمارات مناورات خليفة-1 في حزيران 2014، ومناورات سهام الحق في تشرين الأول 2014، ومع السعودية اجرت مناورات بحرية "مرجان 15" في 19 شباط 2015، وتم ترتيب عقد مناورات برية بين مصر والسعودية على ضوء العمليات التي تجري في اليمن في نيسان 2015. وخلال العام 2017، اجرت المناورات الجوية بين مصر والسعودية فيصل-11 في شهر أيلول 2017، كما اجرت مع البحرين مناورات حمد-2 ومع الإمارات مناورات زايد -2، كما أجرى التدريب المشترك خالد بن الوليد 2017م، بمشاركة من مصر والبحرين والإمارات،ونفذت القوات الجوية المصرية ونظيرتها الكويتية فعاليات التدريب الجوي المشترك اليرموك.

كما أن التعاون الأمني بين مصر والسعودية استمر في مختلف المراحل، بما في ذلك فترة حكم الإخوان، حيث تم تنفيذ المناورات البحرية مرجان-13 في 25 حزيران 2013، وتم تنفيذ مناورات تبوك-3 في أيار 2013[2].

---

[1]- إبراهيم نافع وأخرون، **العلاقات المصرية الخليجية** ، محرر: محمد السعيد إدريس ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ،2004، ص 95.

[2]- إيمان رجب، مرجع سابق.

الفقرة الثانية: تأثير العلاقات على القرار المصري بالمشاركة بالحرب في عهد السيسي

لاشك أن النتائج التي تمخضت عن ما يسمى بـ(الربيع العربي) غيّرت من قواعد اللعبة الإقليمية وميزان القوى الإقليمي لغير صالح مصر إذ انحسر، على الأقل في الوقت الراهن، دورها في المعادلة الإقليمية كماأثّر بشكل كبير على أدائها في السياسية الخارجية. وبعد وصول عبد الفتاح السيسي إلى الرئاسة، حاولت القيادة المصرية دفع السياسة الخارجية بتبني نهج أكثر استقلالية كما بدأ ذلك واضحا بالتقارب مع كل من روسيا والصين ودعمها الانخراط الروسي في سوريا الذي رفضته السعودية بشدة. إلا أن طموحها ذلك يصطدم بصعود تحديات الأجندة الداخلية المتعلقة بالإرهاب والاقتصاد الأمر الذي جعلها تعتمد على دعم دول الخليج العربية (السعودية، والكويت، والإمارات) وهذه التحديات تصعّب إمكانية لعب دور ريادي في المنطقة. إزاء انحسار الدور المصري يتنامى الدور السعودي في المنطقة بفعل المتغيرات الأخيرة كالأزمة السورية والحرب على اليمن ومحاولتها الاضطلاع بدور القيادة لتشكيل محور لمواجهة ما تعتبره الخطر الإيراني، ويدعم طموحها هذه الموارد المالية ومواردها النفطية وكذلك سعيها لقيادة الإسلام السني. لكن هذا الدور لا يخلو من تحديات كبيرة مثل انتقال الحُكم في المملكة العربية السعودية بعد وفاة الملك السابقعبد الله بن عبد العزيز، بالإضافة إلى تذبذب أسعار النفط[1].

أولًا: العلاقات المصرية السعودية وثمن التعاون مقابل الدعم

لا شك أن مصر قلقة من تنامي الدور السعودي على الصعيد الإقليمي كما لا ترغب السعودية في أن تمارس مصر دوراً مؤثراً بالمنطقة. أن أهم تحديّ يواجه العلاقات بين البلدين يكمن في اختلاف أولويات السياسة المصرية مع أولويات السياسة السعودية، ومن ثم يختلف البلدان على الاستراتيجيات طويلة الأمد في المنطقة. ففي الوقت الذي ترى الأخيرة في الخطر الإيراني أولوية لها تجعل مصر من خطر الإرهاب أولوية كما أنها تدعم الحل السلمي للأزمة السورية على خلاف السعودية.[2] كما أن موقف القيادة السعودية حيال جماعة الإخوان المدعومة منتركيا، اختلف بعد تولي الملك سلمان مقاليد الحكم في المملكة بشكل كبير، ولم يعد يتسم بتلك الشدة والصرامة التي كان عليها الموقف إبان حراك 30 حزيران 2013.

---

[1]– مصر.. زيارة الملك سلمان ترسم مستقبلًا جديدًا للمنطقة، موقع العربية الإخباري، https://bit.ly/2EDkFH1، تاريخ الدخول 2018/12/19

[2]- Gregory Aftandilian, Op.cit

لكن يبدو أن كل تلك التحديات لم تمنع التقارب السعودي المصري، الأمر الذي يؤشر أن دوافع التقارب أقوى من هذه التحديات لذا من المرجح أن تستمرالعلاقات وذلك لان السعودية إضافة لحاجتها لحليف مثل مصر فهي تسعى إلى تنويع اقتصادها بعد أن أدى انخفاض أسعار النفط إلى دق ناقوس الخطر لديها، في حين تحتاج مصر للمال السعودي من اجل دعم اقتصادها ودعم موقعها الإقليمي. لكن لابد من الإشارة هنا إلى أن تعافي الاقتصاد المصري سيعني تبنيها نهجا استقلاليا اكبر، الأمر الذي يؤشر حقيقة مصر وان دعمت السياسات السعودية في المنطقة إلا أنها لن تقبل أن تنضوي تحت المظلة السعودية وان عامل التنافس بين البلدين وتراجع دوره الآن إلا انه سيظل قائما في المستقبل[1].

تعهدت المملكة العربية السعودية بتنفيذ مشاريع عدة حيث تجاوز إجمالي المشاريع السعودية في مصر 2800 مشروع باستثمارات تبلغ 27 مليار دولار ما بين مشروعات سياحية وصناعية وزراعية وضرورة تخطى مسألة التجارة والاستثمار بين البلدين بشكلها التقليدي إلى تحقيق تحالف استراتيجيكمستثمر في مجالات القوة في ظل تحديات التكتلات الاقتصادية الحالية[2].

وتم توقيع الـ 24 اتفاقية ومذكرات التفاهم التي تم التوصل إليهاخلال اجتماعات مجلس التنسيق المصري السعودي في مجالات منع الازدواج الضريبي،الزراعة،الاستخدامات السلمية للطاقةالنووية،الكهرباء،الإسكان،التربيةوالتعليم،فضلًا عن اتفاقيات المشاريع المتضمنة في برنامج الملك سلمان بن عبد العزيز لتنمية شبه جزيرة سيناء بإجمالي 1،5 مليار دولار والتي تتضمن مشروع إنشاء جامعة الملك سلمان بن عبد العزيز بمدينة الطور و مشروع إنشاء طريق محور التنمية بطول 90 كم. ومشروع إنشاء تجمعات سكنية بالإضافة إلى إنشاء التجمعات الزراعية[3].

لكن بالمقابل هذا الدعم لم يأتِ من دون التزامات سياسية، وبالتالي يمكن أن يتوقف عند حدوث أي خلاف في وجهات النظر تجاه أي من قضايا المنطقة. نذكر هنا ماحصل بعد تصويت مصر على القرار الروسي بخصوص الأزمة السورية المخالف لسياسة المملكة السعودية التيعادت

---

[1] -Matthias Sailer, **Changed Priorities in the Gulf**, German Institute for International and Security Affairs, January 2016

[2]– عبد الحميد أبو موسى رئيس الجانب المصري في مجلس الأعمال المصري السعودي .2017/4/23 تاريخ الدخول: 2018/12/19

https://www.elbalad.news/show.aspx?id=2731110

[3]– احمد سيد حسن،**أبعاد إقليمية ودولية لزيارة الملك سلمان** للقاهرة http://alqabas.com/12245 ، تاريخ الدخول 2018/11/24

لاستخدام خيار الصفقات التجارية والاقتصادية من جديد كورقة ضغط على مصر، في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها القاهرة، فقد نقلت وكالة رويترز عن مسؤول مصري، عن شركة النفط السعودية "أرامكو" أبلغت الهيئة المصرية العامة للبترول شفهيًا في مطلع تشرين الأول الجاري، بالتوقف عن إمدادها بالمواد البترولية،حيث قال الناطق باسم وزارة البترول، حمدي عبد العزيز، إن أرامكو أبلغتهم بشكل رسمي بعدم وصول شحنة تشرين الأول، دون إبداء أسباب[1].

ثانيًا: اتفاقية تعيين الحدود البحرية: أسبابها وآثارها

بعد عدة جولات من المباحثات وقعت كل من مصر والسعودية على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية في 8 نيسان 2016، وتضمنت نقل السيادة على جزيرتي "تيران" و"صنافير" بالبحر الأحمر إلىالسعودية. وتكمن أهمية هذه الجزر من الناحية الاستراتيجية في تحكّمها بالمداخل الوحيدة لمضيق تيران الذي يبلغ عرضه 4.5كم ويُعد البوابة الوحيدة لخليج العقبة، ما يجعلها تتحكّم في حركة الملاحة الدولية وتمكن الطرف المسيطر عليها من إغلاق الملاحة في الخليج في أي وقت في اتجاه ميناء "إيلات" في فلسطين المحتلّة وميناء العقبة الأردني. هذا وتعتبر الجزيرتان شريان حياة "لإسرائيل" باعتبار ان مضيق تيران الممر الملاحي الوحيد الذى يمكنها من عملية التواصل بدول أفريقيا[2].

وتوصل الطرفان المصري والسعودي إلى تسوية تقرير فني واتفاق سياسي اقتصادي أن تكون الجزيرتان ملكاً لطرف جغرافيًا، وملكًا للطرفين بالتواجد والإدارة وتقاسم الموارد؛ ومن أهم ما جاء في بنود الاتفاقية[3]:

- السماح للمصريين دخولها كالسابق.
- حصول مصر على 2 مليار سنويا مقابل تأمين الجزيرتين من الجيش المصري

إنشاء جسر بري يربط الدولتين ويعظم من التجارة والتنقل، ويربط قارتي أسيا وأفريقيا تجاريًا وسياحيًا.

---

[1]– هدير محمود، **نقاط ترصد توتر العلاقات المصرية السعودية**، موقع البديل، https://bit.ly/2QGcS1x/ ، تاريخ الدخول 2018/11/28

[2] Tiran and sanafir: Development, Dynamics and Implications,Op.cit

[3]– ربيع عز الهوارى،**تيرانوصنافير:أزمة السيادة وعار التفريط أم تحول السياسات وبداية النفوذ العربي**،تاريخ الدخول 2018/10/17

http://www.sasapost.com/opinion/tiran-and-sanafir-sovereign-crisis-and-a-shame-to-alienate-or-transformation-policies-and-the-beginning-of-the-arab-influence/

- حصول مصر على 25% من الموارد البترولية وغير البترولية دون تدخلها في عمليات التنقيبوالاستكشاف.

وتضمنت الملحقات التي نشرتها الجريدة الرسمية المصرية سبعة خطابات بخمسة مبادئ وثلاثة تعهدات بشأن الاتفاقية. وشملت الخطابات المتبادلة ثلاث رسائل رسمية في الأعوام 1988، و1989، و1990، تشمل خطابين من وزير الخارجية السعودي السابق سعود الفيصل إلى أحمد عصمت عبد المجيد، نائب رئيس الوزراء، وزير خارجية مصر، وخطابا آخر من الأخير إلى الأول.

وتضمن الخطابان السعوديان، إشارة إلى تبعية جزيرتي تيران وصنافير للمملكة، استنادا إلى سماح المملكة في عام 1950 بإدارتهما من جانب القاهرة لتعزيز الموقف المصري ضد إسرائيل، وطلب عودة الجزيرتين بعد أن انتهت أسباب الإعارة.وجاء الخطاب الرابع في 8 نيسان 2016، من ولي العهد السعودي حينها الأمير محمد بن سلمان، لرئيس وزراء مصر، يؤكد التزام السعودية بعدم استخدام الجزيرتين في دعم أو تخطيط أو تنفيذ أي عمل عسكري، وقصر الوجود الأمني في الجزيرتين على الأجهزة الأمنية غير العسكرية.

وكشفت الملحقات أيضًا عن ثلاثة تعهدات متضمنة في خطابات وُجهت إلى "إسرائيل"، تؤكد التزام المملكة العربية السعودية بالترتيبات القائمة فيما يخص مضيق "تيران" وجزيرتي "تيران وصنافير."ووجهت الخطابات الموقعة من وزير الخارجية المصري سامح شكري إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في 8 أيار 2016 و18–19 كانون الأول 2016، وحملت التزام المملكة العربية السعودية بالترتيبات القائمة فيما يخص مضيق تيران وجزيرتي تيران وصنافير[1].

ولعل من أبرز النتائج التي ستترتب على هذه الاتفاقية هي إقامة جسر "الملك سلمان" الذي سيربط مصر من منطقة شرم الشيخ مع رأس حميد في منطقة تبوك شمال السعودية كان مرهونًا بتنازل عن تيران وصنافير للسعودية. هذا الجسر تعوّل عليه القيادة المصرية لرفع الحركة التجارية مع السعودية من هذا الجسر مع عبور النفط ومنتجاته، إذ كانت السعودية قد تعهدت بمد مصر بالمواد البترولية لمدة خمس سنوات بمعدل 700 ألف طن شهريًّا لمدة خمس سنوات. كما أن هذا الجسر سيؤمن العديد من فرص العمل التي يحتاجها الاقتصاد المصري، بالإضافة إلى ما سيعقبه

---

[1]– **اتفاقية تيران وصنافير.. تفاصيل تكشف لأول مرة**، موقع الجزيرة الإخباري:
https://bit.ly/2QClsy9، تاريخ الدخول 2018/12/18

من فتح الأبواب أمام المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة ومناطق حرة، من دون إغفال الطفرة العقارية التي سيسببها في المنطقة[1].

من هنا يمكن القول أن الظروف الاقتصادية شكلت عاملًا أساسيًا إلى جانب عوامل أخرى في إقدام مصر على توقيع اتفاقية ترسيم الحدود مع السعودية والتي بمقتضاها تتنازل مصر عن جزيرتي تيرانوصنافير من حيث استخدامأزمة الاقتصاد إلى جانب المكاسب الاقتصادية كأداة للترويج للاتفاقية وتمريرها أثناء مناقشة مجلس النواب المصري لها، لناحية أن الاتفاقية ستحقق مكاسب ضخمة في حال إقرارها، وهذا سيساهم في حل أزمة الاقتصاد.ولم تقدم السعودية مساعدات مالية خلال عام 2016 إلى مصر، إلى أن تم توقيع اتفاقية ترسيم الحدود في نيسان 2016. وتزامن معها الإعلان عن عدة مشروعات استثمارية ومنح ومساعدات وقروض ميسرة ومذكرات تفاهم بلغ إجمالي قيمتها 25 مليار دولار، منها مليارا دولار لإقامة مشروعات تنموية في سيناء، بالإضافة إلى مشروعات أخرى تركز في أغلبها على البنية التحتية[(2)].

الفقرة الثالثة: أثر العلاقات على مشاركة مصر بالحرب على اليمن

منذ تولى سلمان الحكم، بدأ المصريون يشكّكون في مدى التزامه تجاههم، لاسيما وأن مصر لم تتسلّم قط المساعدات المالية التي تعهّدت دول الخليج بتقديمها إليهاخلال مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري في آذار 2015، وقدرها 12.5 مليار دولار. فقد بدأت مصر تلمّح إلى الشكوك التي تساورها بشأن السياسات السعودية في المنطقة، وكان ذلك واضحًا في تردّدها في تقديم دعم عسكري كامل للسعودية في اليمن، حيث أن السعودية كانت تأمل بأن تؤمّن مصر الجزء الأكبر من القوات البرية في العملية. يأتي هذا بعدما اقترحت مصر تشكيل قوة عسكرية عربية مشتركة خلال القمة العربية التي انعقدت في شرم الشيخ بُعيدانطلاق عملية "عاصفة الحزم" في آذار.

في الظاهر، يبدو أن القوة المشتركة التي ستتمكّن في حال إنشائها من الانتشار بسرعة للدفاع عن سيادة الدول الأعضاء من التهديدات الخارجية، تدعم الهدف السعودي المتمثّل باحتواء إيران. لكن مصر كانت تأمل بأن يتيح لها دورها في تشكيل قوة مشتركة والمساهمة فيها تحت رعاية جامعة الدول العربية، بأن تظهر في صورة الجهة الحامية للمنطقة، وبأن يؤدّي إلى نقل

[1] -Tiran and sanafir: **Development, Dynamics and Implications**, Op.cit

[2] – الأبعاد الاقتصادية للتنازل عن تيران وصنافير، العربي الجديد:
https://bit.ly/2Et9vn6 ، تاريخ الدخول 2018/12/18

علاقتها مع السعودية من مستوى التبعية المالية إلى مستوى المنفعة المتبادلة. لقد سعت مصر إلى استغلال تدهور الأوضاع في اليمن لجعل السعودية مرهونةً بالقوات المشتركة من أجل شنّ هجوم عسكري. بيد أن السعودية شنّت هجمات جوية قبل يومَين من انعقاد القمة العربية ولم تُعلم مصر سوى قبل ساعات قليلة من بدء الهجمات. وقد اعتبرت مصر أن هذا الأمر قلّل من حظوظها في تحقيق أية منافع محتملة، إذ إنه سينتهي بها الأمر شريكًا أصغر في حرب لاتؤيّدها بالكامل[1].

لم تبدِ السعودية في البداية اهتمامًا بتشكيل قوة عسكرية عربية مشتركة، على الرغم من الموافقة العامة الأولية من أعضاء جامعة الدول العربية. فربما لم تنظر السعودية بجدّية إلى الاقتراح، إذ كانت في ذلك الوقت على يقين من أنها ستحقّق انتصارًا سريعًا في اليمن. لقد فضّلت الرياض تشكيل تحالف مهمته التدخّل في اليمن – عبر شنّ هجمات جوية بدعم من البلدان الأخرى في مجلس التعاون الخليجي إنما من دون الحصول على تفويض من جامعة الدول العربية – وذلك تفاديًا للاعتماد على شريك واحد.

من ناحية ثانية، لاتشارك مصر السعودية همومها باحتواء إيران، فهمّها الأساسي في السياسة الخارجية والمحلية منذ العام 2013 هو مكافحة المجموعات الإسلامية واحتواؤها، لأنها ترى فيها تهديدًا وجوديًا لنظام السيسي والبلاد ككل.فضلًا عن خوض مواجهة مع تمرّد إسلامي متنامٍ في شبه جزيرة سيناء في العامَين الماضيين، شنّت مصر أيضًا هجمات جوية انتقامية ضد معاقل تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا في شباط 2015.

ومع تزايد الضغوط الإيرانية، خصوصًا بعد أن سيطرأنصار الله المدعومون من إيران على السلطة في صنعاء، أصبحت الرياض تتعامل بحساسية شديدة مع أيّ تباين عن سياستها في قضية أصبحت تمسّ أمنها مباشرةً. وقد تنبّهت السعودية إلى ضرورة نشوء موقف عربي موحّد لمحاصرة النفوذ الإيراني والإحاطة بمظاهره السياسية والاقتصادية والعسكرية في العواصم العربية المحيطة بها من دمشق إلى صنعاء، وعلى هذا الأساس تطلعت إلى دور مصري فعّال في هذا المضمار، خصوصًا بعد أن قادت السعودية عمليةً عسكريةً في اليمن لوقفتمددأنصار الله في اتجاه الجنوب والسيطرة على كامل اليمن. وفي وقت غدت فيه مواجهة النفوذ الإيراني نقطة محورية في استراتيجية المملكة الدفاعية والأمنية، وجدت مصر مشتركات كثيرةً مع الدورين الإيراني والروسي

---

[1]– محمد الشيوى، **ما وراء تجدد العلاقات المصريةالسعودية،**

http://carnegieendowment.org/sada/61662، تاريخ الدخول: 2018/11/17

في الصراعات الدائرة في المنطقة. كما دفع اهتمام النظام في مصر بالعودة إلى تأدية أدوار إقليمية تسمح بتحقيق دعم دولي ومنافع اقتصادية إلى تمييز نفسه من الموقف السعودي في ما يتعلق بالعلاقة بطهران والوضع في اليمن[1].

واستنادا لما سبق؛فإن وقف إمداد السعودية مصر بالمواد النفطية سبق التصويت المصري على القرار الروسي، ولعل مرد ذلك؛ فضلًا عن السبب المعلن من جانب شركة أرامكو، والمتعلق بعدم قدرتها على إمداد مصر بشحنات المواد البترولية هذا الشهر، هو موقف مصر عمومًا من الأزمة السورية الداعم للأسد والتدخل الروسي في الأزمة[2]، وعدم المساندة المصرية العسكرية للسعودية بشكل جاد في الأزمة اليمنية، خاصة مع التورط والاستنزاف السعودي في هذا المستنقع، وكذلك مؤتمر أهل السنة والجماعة في جروزني، والذي حضره شيخ الأزهر "أحمد الطيب"،[3] وعدم وجود موقف جاد ومساند من مصر مع السعودية تجاه قانون "جاستا".ومن ثم يمكن النظر للموقف المصري في إطار رد فعل على وقف السعودية الإمدادات النفطية لها من ناحية، وكفعل طبيعي ينسجم والموقف المصري من الأزمة السورية ومن التدخل الروسي في هذه الأزمة من ناحية ثانية، وكرغبة مصرية في عدم إغضاب الطرفين السعودي والروسي من ناحية ثالثة.

أن السمة العامة التي تتسم وستظل تتسم بها العلاقات المصرية السعودية بعد 30 حزيران. وحتى رحيل السيسي، هي التأرجح المتكرر بين التقارب والتباعد المؤقت، دون الوصول لتحالف استراتيجي أو حتى شراكات استراتيجية خاصة بعد الأزمة الأخيرة، أو الوصول لحالة القطيعة الدائمة إنما ستظل علاقات مصالح مرحلية آنية. من ثم، فمن المتوقع أن تمر العلاقات المصرية السعودية بتوترات أخرى، سيتم تجاوزها بذات الآلية مع اختلاف الصيغ.

---

[1]– محمد السعيد إدريسي، **مصر وايران والنظام الإقليمي – مسارات للعلاقات**، http://www.ahram.org.eg/NewsQ/431999.aspx، تاريخ الدخول 2018/11/28

[2]– علي أبوزيد، **السيسي وبوتين.. وبينهما سوريا**، موقع الميادين:
https://bit.ly/2Bq5Cfyتاريخ الدخول 2018/11/28

[3]– مؤتمر غروزني خطوة كبرى لسحب المرجعية السنيّة من السعودية، https://bit.ly/2A7J8QI، تاريخ الدخول **2018**/11/28

المبحث الثاني: حدود الدور المصري في الحرب على اليمن

بعد مرور 56 عاما على تدخل جمال عبد الناصر في اليمن، يرفع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي نفس شعار القومية العربية، وتشارك مصر مجددا في الشؤون الداخلية اليمنية. إلا أنه على خلاف فترة عبد الناصر، وبدلا من محاولة مواجهة المصالح الإقليمية للسعودية، تتحرك مصر مع القافلة السعودية. وتتمثل أحد الاختلافات الرئيسية لدور مصر في اليمن اليوم في هدفه، وهو الدفاع عن الأراضي السعودية والمصالح المصرية. فقد قالت السلطات المصرية سابقا أن مصر لن تتسامح مع أي تهديد لمضيق باب المندب، الذي يربط قناة السويس عبر البحر الأحمر بخليج عدن الذي تطل عليه شبه الجزيرة العربية.

الفقرة الأولى: المحددات السياسية والاقتصادية للدور المصري في عاصفة الحزم

يتوافق التدخل المصري في اليمن مع سياسات السيسي الداخلية: أولًا، ليس هناك اليوم مكان في السياسة الراهنة للدول العربية للثوار أو "الإرهابيين". ثانيا، يؤكد التدخل العسكري المصري على سيادة المؤسسة العسكرية المصرية على مؤسسات الدولة الأخرى، وبينها المؤسسة الدبلوماسية. فالجيش مجددا يلعب دوره كمنقذ ولكن هذه المرة في السياسة الخارجية[1].

يتسق قرار السيسي مع استراتيجيته الهادفة لإعادة إحياء دور مصر الإقليمي لحماية أمنها القومي،لكن من دون تجاوز أحد أهم مبادى الجيش المصري وهو عدم التورط في حروب خارجية. من هنا يأتيالتدخل في ليبيا وبدرجة أقل في اليمن كجزء من محاولة لتعزيز الموقع المصري في المشهد الإقليمي مع مراعاة عدم التورط في حروب مستنزفة. لقد أثبتت تلك الاستراتيجية صعوبتها لأن جميع النزاعات الداخلية تقريبا تم تدويلها، ولكنها أثبتت أيضًا كونها فرصة لأنها سرعت الاعتراف بنظام السيسي رغم بعض الاعتراضات الإقليمية والدولية. قد يفسر ذلك مسارعة السيسي للتدخل في ليبيا وقبوله ذلك الدور في اليمن، متجاهلا العادة المصرية التي تقتضي انتظار الضوء الأخضر من مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة[2].المطلوب حجم التدخل المصري في اليمن

---

[1]–سياسة/إمبراطورية–الجيش–المصري–الاقتصادية–تبتلع–الدولة–لسبت، 23–07–2016، http://alkhaleejonline.net/ تاريخ الدخول 2018/12/5

[2]– نصر محمد عارف، **هل تملك مصر قوة إقليمية ناعمة**، جريدةالأهرام، 12 شباط 2018، http://www.ahram.org.eg/NewsQ/637164.aspxتاريخ الدخول 2018/12/5

كما ويتسق بالمشاركة في عملية عاصفة الحزم مع الدور الذي تلعبه السعودية في السياسة الداخلية المصرية. فقد صرح الرئيس بوضوح أن الجيش المصري على بعد مرمي حجر من دول الخليج العربي، واتبع السيسي، في أول خطاباته بعد انتخابه، العادة المصرية المنطوية على وصف أمن الخليج بأنه جزء لا يتجزأ من الأمن القومي المصري. كما أن العلاقات السعودية مع المؤسسة العسكرية المصرية مرنة بشكل خاص. فقد استمرت التدريبات العسكرية المشتركة عندما كان السيسي لا يزال وزيراً للدفاع، حتى مع توتر العلاقات بين البلدين في عهد الإخوان المسلمين[1].

لكن هذا التدخل أشعل نقاشين داخليين في مصر. حيث ناقش البعض دور الجيش في السياسة الخارجية، هل يجب أن تكرس المؤسسة العسكرية، المنهكة بالفعل في السياسة الداخلية، نفسها للدفاع عن أمن مصر القومي؟ أو هل يجب أن تحبط التهديدات التي تتجاوز الحدود المصرية؟ وما هي حدود التحالف بين مصر والسعودية، والذي يثير تساؤلات حول ثمن الدعم المالي والسياسي السعودي لمصر؟

هذه التساؤلات عزّزها حجم المشاركة المصرية ودور مصر المحدود إلى حد كبير هذه الحرب والتي اقتصرت على حماية الملاحة البحرية في المنطقة من دون تدخل بري مباشر. منذ أعلنت الخارجية المصرية موقف الدولة من الضربة العسكرية على اليمن، وحسمت موقفها بالمشاركة الجوية والبحرية، والبرية إن لزم الأمر، تعددت المقارنات وبرزت على رأسها المقارنة التاريخية بين تدخل مصر في اليمن في الستينيات، وتدخلها هذه الأيام. فرغم أن دور مصر كان أساسيًا في دعم الثورة اليمنية عام 1962، إلا أن هذه المشاركة نالت انتقادات كثيرة بالدخول في حرب "لا علاقة لنا بها"، غير أن الدولة في هذا الوقت كانت تنظر للمسألة بشكل أوسع من تعميم السياسة

---

[1]– بدء تمرين مرجان 13 بين القوات البحرية المصرية والسعودية في جدة، جريدة اليوم السابع،

https://www.youm7.com/story/2012/9/15/%D8%A8%D8%AF%D8%A1%D8%AA%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%86%D9%85%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D9%8613%D8%A8%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9%D9%88%D8%A7%D9%8%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%AC%D8%AF%D8%A9/787057،

تاريخ الدخول 2018/12/5

الناصرية المتحررة من الاحتلال، بل لتنال من الوجود البريطاني في خليج عدن، على مشارف باب المندب[1].

لكن اللواء هشام الحلبى* يقولأنّ الوضع مختلف تماماً بالمقارنة بما حدث في الستينيات عندما تدخلت مصر بقوة عسكرية في اليمن، فعلى الصعيد السياسي كانت المملكة العربية السعودية ضد تدخل مصر في اليمن، على عكس الآن فالمملكة العربية السعودية ودول الخليج مرحبة بتدخل مصر في اليمن وان العملية كلها في اطار تحالف عربي، بالإضافة إلى مشاركة دول عربية أخرى مثل السودان والمغرب.من ناحية ثانية يعتبر اللواء الحلبي أن "عملية الستينيات كانت واحدة من ضمن اتجاه عام لمناهضة الملكية، كان يمكن النظر لها بسياق ثوروي، يهدف لتعميم سياسة ما في الشرق الأوسط على حساب سياسة أخربوضد الاحتلال الإنكليزي للشرق الأوسط. أما الآن فالأمر ليس واضحًا تمامًا، والهدف المصري منها معدوم"[2].

بالمقابل يقارن اللواء الحلبي بين مشاركة مصر إلى جانب القوات الدولية في حرب "عاصفة الصحراء" في العام 1991، ومشاركتها في "عاصفة الحزم" هذه الأيام. حيث قال إن مصرستحصد مكسبين أساسيين جراء المشاركة في عاصفة الصحراء. والواقع أن هذين المكسبين لا علاقة لهما لا بتحرير الكويت ولا بالأمن القومي العربي، المكسب الأول: هي المكاسب الاقتصادية التي جنتها الدولة، والمكسب الثاني هو التماهي مع الاتجاه الدولي الذي ضم الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج الستة. وقتها شاركت مصر بقوات عسكرية في عملية 1991 تراوحت بين 33.600 إلى 35000 جندي[3].

---

[1]– ميسر ياسين، **حرب اليمن 1962 والتحالف العربي ضد الحوثي**، التاريخ لايعيد نفسه .2015/7/7

تاريخ الدخول 2019/1/3 https://www.elwatannews.com/news/details/765319

* اللواء طيار أركان حرب هشام الحلبي، مستشار أكاديمية ناصر العسكرية العليا وعضو المجلس المصري للشؤون الخارجية.

[2]– مشاركة مصر في "عاصفة الحزم"، الخيار الاستراتيجي لحماية الأمن القوميالعربي، http://pw.ahram.org.eg/News/1815721.aspx ، تاريخ الدخول 2018/12/0

[3]– مصر بين عاصفتي الصحراءوالحزم:

https://madamasr.com/ar/2015/03/30/feature/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%85%D8%B5%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D9%86%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%

ويصف الدكتور حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية مشاركة مصر في تحالف "عاصفة الحزم" بأنه " تحالف الضرورة"، حيث لم يكن أمام مصر سوى المشاركة، خاصة وأن السعودية قدمت الكثير لمصر بعد 30 حزيران، لكن من المبالغ فيه وصف ذلك بتدخل قوي أو بمشاركة فاعلة، لأن مصر تدرك خطورة الأمر وتتعامل بحذر شديد ولن تندفع في مغامرة غير محسوبة، وإن التدخل البري يكون في الحدود التي تشعر فيها مصر بوجود خطر كبيرعليها من خلال سيطرة حركة أنصار الله على باب المندب أو التأثير على الملاحة، لأن ذلك سيعني غلق قناة السويس[1].

من ناحية ثانية، تبرز قراءة مصرية أخرى للمشاركة في حرب اليمن، هذه القراءة تنطلق من المقارنة مع حرب 1991، لكنها تعتبر أن الفرق بين التجربتين هي أن المشاركة في حرب الخليج كانت قائمة على رؤية سياسية للدولة تؤدي لخيار المشاركة العسكرية، أما المشاركة الحالية فليست كذلك. ويستند أصحاب هذه المقاربة إلى الفترة القصيرة التي سبقت الإعلان عن العملية حيث قال وزير الخارجية اليمني رياض ياسين عبد الله إن مصر تؤيد التدخل العسكري، لتسارع الخارجية بإصدار تعليق يحسم أنها ضد الحل العسكري ويؤكد أن الحل الوحيد هو السياسي. وبعد الإعلان عن العملية وإعلان السعودية أن مصر تشارك فيها، أصدرت الخارجية بيانًا بعد ساعتين من بدء الغارات السعودية، تذهب فيه للنقيض وتقول أنها تنسق المشاركة برا وبحرا وجوا. وهذا لا يعني سوى أن القرار المصري لم يكن مبنيا على نقاش سياسي داخل دوائر صناع القرار، أخذ دورته الطبيعية، وإنما كان قرارا مفاجئا، وكأنه أبلغ فجأة للدوائر الطبيعية ذات الاختصاص كوزارة الخارجية[2].

A7%D8%A1%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D9%85-%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AE%D8%AF

تاريخ الدخول 2018/12/19

[1]– هل تتورط مصر في حرب ثانية داخل اليمن:

https://www.dw.com/ar/%D9%87%D9%84%D8%AA%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%B7%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A%D8%AD%D8%B1%D8%A8%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86/a18362720

تاريخ الدخول 2018/12/17

[2]– مشاركة مصر في "عاصفة الحزم": الخيار الاستراتيجي لحماية الأمن القوميالعربي، مصدر سابق.

وفي السياق نفسه، ذكر محمد حسنين هيكل، وهو أن الدولة حصلت على مكتسبات اقتصادية مباشرة نتيجة مشاركتها في عاصفة الصحراء تقدر بـ100 مليار دولار، منها: 30 مليار إعفاء ديون مستحقة على مصر لدول أجنبية، و25 مليار دولار من الكويت، و10 مليارات دولار من السعودية، و10 مليارات دولار من دولة الإمارات. كما قررت مصر آنذاك تطبيق سياسة الخصخصة وتحرير الاقتصاد المصري ودعم مسار مفاوضات السلام بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي والمشاركة في حرب الخليج، في مقابل جدولة الديون العسكرية وإلغاء بعضها والحصول على قرض كبير من صندوق النقد الدولي.كما بدأت مصر علاقة قوية مع المثلث المالي، البنك وصندوق النقد الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، كان أساسها حصول الحكومة على قرض ثانٍ من صندوق النقد الدولي، بقيمة 375.2 مليون دولار لسد العجز في الميزان التجاري، بالإضافة لاعتماد سياسات التكيف الهيكلي، التي أسست لتحرير العملة المحلية والخصخصة وبدء مشاريع المعاش المبكر لتصفية القطاع العام[1].

أن التحول الأكثر وضوحًا في العلاقات الخارجية المصرية تحت حكم السيسي هو الدرجة التي تعتمد بها مصر على دعم الخليج للتعويض عن تدهور وضعها المالي، فوفقًا لوزارة المالية المصرية، قدمت المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، 10.6 مليار دولار كمساعدات لمصر خلال السنة المالية 2013– 2014، و70% من هذه المساعدات ظهرت بشكل منح نفطية عينية، والـ30% المتبقية أتت على شكل دعم مالي مباشر، ولكن هذا الرقم لم يأخذ بعين الاعتبار الدعم المالي الخليجي الإجمالي لمصر، لأنه لم يشمل الالتزامات الأخيرة التي أدلت بها دول مجلس التعاون الخليجي على خلفية القمة الاقتصادية في شرم الشيخ، حيث قدم المجلس ودائعً في البنوك المصرية لدعم سيولة القطاع المصرفي، كما التزمت دول المجلس بانتهاج سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف ضخ الحياة في عروق الاقتصاد المصري المتهالك، علمًا أنه في أغلب الأحيان عمدت الحكومة المصرية إلى توجيه عائدات ومساعدات الخليج إلى الجيش المصري لتعزيز قوة هذه المؤسسة داخل الدولة المصرية[2].

---

[1]– محمد حسنين هيكل،**مبارك وزمانه: من المنصة إلى الميدان**، دار الشروق، القاهرة، 2013، ص 160–161.

[2]– إمبراطورية الجيش المصري الاقتصادية تبتلع الدولة، خليج أونلاين، القاهرة ,2013/7/23 تاريخ الدخول 2019/1/3

وعبر المشاركة في عملية عاصفة الحزم، يحقق السيسي توازناً صعباً بين حفظ الدعم الخليجي لمصر وتجنب مغامرة يمنية أخرى فاشلة ستؤثر على شعبيته في الداخل. فقد أثبتت التجارب السابقة في الحروب العربية الإسرائيلية، في اليمن، وحتى في حرب الخليج عام 1991، أن الدعم قد يتلاشى مع زيادة عدد قتلى الجنود المصريين في الخارج. ومع زيادة القتلى العسكريين في سيناء والعمليات المحتملة في ليبيا، تصبح إعادة الجنود المصريين إلى أرض الوطن مطلباً شرعياً. يبدو السيسي مدركا لتلك الحالة من "القلق التي تصيب جزءاً من الرأي العام"، حسبما وصفها. حيث قال يوم 4 نيسان إنه يهتم بشأن "كل قطرة دماء وبكل فرد من أبناء الوطن[1].

الفقرة الثانية: مشروعية التدخل المصري في اليمن

في ظل التحولات والأزمات التي كانت تمر بها مصر منذ العام 2011، فإن المشاركة في الحرب على اليمن كانت تتطلب توفر الشرعية الشعبية والمشروعية القانونية لهذه الحرب. فالخطاب السعودي بشأن الصراع اليمني، والذي وصفه بأنه صراع بين السنة العرب المدعومين من الخليج، والشيعة المدعومين من إيران، يعتبر غريبا على الصفوف العسكرية والدبلوماسية المصرية. ونتيجةً لذلك، يسمح دور مصر المحدود، في عملية عاصفة الحزم، بأنيتبوّأ دوراً في عملية التوازن الإقليمي الحالي التي تجري بين الرياض وطهران. إلا أن ذلك قد لا يكون هدف مصر الرئيسي. فالسيسي احجم حتى عن استخدام خطاب طائفي لتبرير مشاركة مصر في العملية. فوفق رؤيته، لا يجب أن توجه المشاركة في اليمن رسالة إلى طهران، بل إلى الأطراف التي تهدد سلطة الرئيس اليمني الحالي، وكذلك النخبة الحاكمة "الشرعية". وبالتالي فإن النهج السعودي في اليمن أكثر تشددا تعقيدا

---

http://alkhaleejonline.net/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A5%D9%85%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%88%D8%B1%D9%8A%D%A9%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9%D8%AA%D8%A8%D8%AA%D9%84%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9

[1]- كلمة الرئيس السيسي في 2015/4/4

https://www.youtube.com/watch?v=UgkHUgquMS0

من النهج المصري. حيث يضع النهج السعودي اليمن ضمن مواجهتها الطائفية والاستراتيجية مع إيران، بينما يضعها النهج المصري داخل السياق الأوسع الخاص بالأمن القومي العربي[1].

وقد قام النظام المصري باستخدام هذه الشعارات للترويج لأسباب مشاركته في الحرب وذلك كمحاولة لكسب التأييد الشعبي لهذا القرار. ومن ناحية ثانية كان الجزء الأكبر من الإعلام المصري يتبنى الخطاب الإعلامي الخليجي عامة والسعودي خاصة حول طبيعة الأزمة اليمنية وتحديدًا الصراع مع إيران والخطاب المذهبي.

فإلى جانب إبراز الخطاب الرسمي المصري القائم على شعار حماية الأمن القومي العربي وإعادة مصر للقيام بدورها المحوري في المنطقة، بالإضافة إلى دعم الشرعية في اليمن وذلك بعد طلب رسمي من السلطة الشرعية ممثلة في الرئيس عبد ربه منصور هادى وحكومته، وبدافع الحفاظ على الوحدة العربية والحفاظ على دولة اليمن من التقسيم،. كان الإعلام المصري يركز على أهمية منع "انصار الله" من الاستيلاء على اليمن حتى لا يشكل ذلك خطراً على الملاحة في قناة السويس، ومواجهة المد الشيعي بالمنطقة والحيلولة دون تطويق الحليف السعودي بعد سقوط العراق في قبضة إيران.

على الجانب الحزبي والسياسي فإن معظم الأحزاب أعلنت مسبقاً عن رأيها حيث تنقسم الأحزاب ما بين تابعة للنظام في معظم قراراته، و بين معارضة له في كل القرارات. لكن بالإجمال، فقد واكب هذا الحشد الإعلامي والشعبي تأييد سياسي كبير لقرار الرئيس السيسي، فقد أيدت معظم الأحزاب المشاركة في البرلمان هذا القرار، حيث قامت مجوعة كبيرة من الأحزاب الليبرالية واليسارية في مصر بإصدار بيانات بهذا أيّدت فيها قرار المشاركة في "عاصفة الحزم[2]".

وقد اعتبرت الفئات المعارضة للمشاركة في الحرب أن استعادة مصر لدورها الإقليمي لا يجب أن يكون من خلال دخولها في حرب ضد من لم يرفع السلاح ضدها، بل من خلال تقديم

---

[1]– أهداف المشاركة والحسابات المصري في عاصفة الحزم .مجلة الشعب .2015/4/8.

تاريخ الدخول 3/1/ 2019

http://www.elshaab.org/news/167227/%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D9%81%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D9%85

[2]– هل تتورط مصر في حرب ثانية داخل اليمن، مصدر سابق.

مساعدات للدفع بالأحداث في اليمن إلى طريق التغيير السلمي والمساهمة في خلق نظام حر يحفظ لليمن سيادتها واستقلالها. وفي نفس الوقت يشكك هؤلاء في كل التبريرات المعلن عنها لدخول مصر في هذه الحرب، مثل حماية مضيق باب المندب لأن المضيق ممر مائي عالمي وهناك قوة دولية مسؤولة عن حمايته.

من جهة ثانية، قال محمد منتصر المتحدث باسم جماعة الإخوان المسلمين أن "ما حدث في اليمن من جانب انصار الله انقلاباً مسلحاً ضد الرئيس الشرعي عبد ربه منصور هادي وهو نفس ما حدث في مصر من طرف السيسي، يجب التأكيد على عدم اعتراف الشعب المصري وبالأخص منه الإخوان المسلمين بكل قرارات السيسي .ويضيف منتصر ان إعلان السيسي المشاركة في "عاصفة الحزم" هي محاولة يائسة للحصول على شرعية لحكمه، لكن ذلك لن يغير من الأمر في شيء. في حين لم يسلم المعارضون من الانتقادات والتهجمات من جهات إعلامية وحزبية، فمثلًا شن يونس مخيون رئيس حزب النور هجوماً حاداً على المعارضين لعاصفة الحزم ووصفهم بـ"المتشيعين" قائلًا "قام المتشيعون المصريون سريعاًبالإعلان عن هويتهم وحقيقة ولائهم وأزالوا القناع عن وجوههم"[1].

من ناحية ثانية، استند النظام المصري إلى عدة مسوغات لإعطاء الشرعية القانونية للحرب في اليمن. فالإشكالية القانونية للمشاركة في عمليات عسكرية خارجية دائمًا ما تبرز، حتى وإن كانت محدودة، وهو الأمر الذي انصرف بالطبع على المُشاركة المصرية في عملية عاصفة الحزم. ولهذا قامت رئاسة الجمهورية المصرية بإصدار بيان في 26 آذار 2015 تطرق إلى تلك

[1]– رئاسة الجمهورية تصدر بيانًا لتوضيح موقف مصر من شرعية اليمن وعاصفة الحزم، https://www.masrawy.com/News/News_Egypt/details/2015/3/26/487674/%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B6%D9%8A%D8%AD-%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%85%D9%86%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D9%85 تاريخ الدخول 2018/11/17

الإشكالية، حيث أكد أن المشاركة تأتي استنادًا إلى اتفاقية الدفاع العربي المشترك وميثاق جامعة الدول العربية، وأيضًا تضمن أن ذلك بعد استيفاء الإجراءات الدستورية[1].

فالدستور المصري الذي تم إقراره في كانون الثاني 2014 ينص في مادته الأولى على أن "مصر جزء من الأمة العربية تعمل على وحدتها الشاملة"، فضلًا عن أن المادة 86 من الدستور نفسه تنص على أهمية الحفاظ على الأمن القومي المصري. كما تنص المادة (152) أنه لا ترسل القوات المسلحة في مهمات قتالية خارج حدود البلاد، إلا بعد أخذ رأي مجلس الدفاع الوطني وموافقة مجلس النواب بأغلبية الثلثين، وفي حالة عدم وجود مجلس للنواب، فلرئيس الجمهورية الحق في إرسال قوات للخارج بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وموافقة كل من مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني[2].

فاتفاقية الدفاع العربي المشترك تمنح الدول الأعضاء حق المشاركة بقوات عسكرية في حال تعرض أي دولة عربية للخطر[3]. كما أن القانون الدولي يمنع أي دولة من المشاركة في عمليات عسكرية في دولة أخرى إلا في حالتين فقط، أولاهما أن يكون هناك اتفاق بين الدول على التدخل العسكري في حال تعرض دولة ما لأي اعتداء، وثانيتهما أن يكون هناك طلب مقدم من الدولة المعتدى عليها من دولة أو عدة دول التدخل العسكري، وهو ما تحقق حين طلب الرئيس اليمنى الذي تعترف مصر بشرعيته من دول مجلس التعاون الخليجي التدخل العسكري.

كما استندت المسوغات المصرية إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216 الصادر في 14 نيسان 2015 والمقدم من دول مجلس التعاون الخليجي بشأن اليمن، والذي يطالب أنصار الله بوقف استخدام العنف وسحب قواتهم من صنعاء وبقية المناطق، كما يفرض القرار حظرًا على تزويدهم والقوات الموالية للرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح بالسلاح. وتبنى المجلس القرار

---

[1]- الدستور المصري، http://dostour.eg/2013/topics/regime/Chief-of-state-159-5/،

[2]- نص معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، http://www.lasportal.org/ar/aboutlas/Pages/Charter.aspx، تاريخ الدخول 2018/12/21

[3]- الفصل السابع – المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، http://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-vii/index.html، تاريخ الدخول 2018/11/19

بموافقة 14 دولة وامتناع روسيا عن التصويت. ويطلب القرار الذي أعدته دول الخليج وقدمه الأردن من جميع أطراف النزاعالتفاوض في أسرع وقت ممكن للتوصل إلى وقف سريع لإطلاق النار[1].

المبحث الثالث: مستقبل الدور المصري في اليمن

الفقرة الأولى: مسار مفاوضات الأزمة اليمنية

إنّ المفاوضات التي جرت في السويد لم تكن الأولى التي تقام بين الأطراف اليمنية، فقد سبقها مشاورات عدة إلا أن جميعها باءت في الفشلوفي ما يلي عرض لأبرز ما مر على اليمن من مفاوضات ومشاورات:

1- مفاوضات جنيف في حزيران 2015

تمحورت المفاوضات اليمنية الأولى التي عقدت في جنيف حول بحث قبول القرار 2216، إلا أنّ التحالف السعودي ووفد الحكومة المستقيلة اشترطوا أن تعلن انصار الله الموافقة الرسمية المسبقة على القرار، الأمر الذي رفضه أنصار الله، التي تم عرقلة وفدها في جيبوتي ثم في القاهرة ثم في جنيف ,حيث تم تأخير الوفد لساعات عدة في مطاري جيبوتي والقاهرة، وبالتالي رفض وفد الحكومة المستقيلة برئاسة منصور هادي الجلوس إلى طاولة المفاوضات وظل متمسكاً بمطلب تطبيق القرار 2216. وبعدها بأسبوع واحد انتهت مفاوضات جنيفبالفشل وعاد وفد صنعاء إلى مسقط والتقى بالمبعوث إسماعيل ولد الشيخ، الذي أخبر الوفد أنه لو وقعوا على ورقة يقبلون فيها بقرار 2216 فإن الحرب ستنتهي. وكان جواب وفد صنعاء بالقول "كيف نعلن الموافقة على القرار 2216 بدون أن يكون هناك حل[2].

---

[1]-https://arabic.rt.com/news/780033-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86/نص القرار2216

[2]– فؤاد خشيش، **حرب اليمن ....المجتمع الدولي بمواجهة الأزمة الأخلاقيةوالإنسانية**، دراسات باحث، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، العدد 63، بيروت، صيف 2018، ص 95.

2- الوساطة العمانية، آب 2015

توجه وفد أنصار الله إلى مسقط في 8 آب من العام 2015، للقاء المبعوث الأممي لليمن، الذي كان يبحث وقف إطلاق النار آنذاك. وبعد النقاشات تم الاتفاق على إصدار مبادرة النقاط السبع وكان البند الأول الالتزام بقرارات مجلس الأمن، إلا أنّ التحالف السعودي رفض المبادرة، وأبلغوا وفد صنعاء عبر سفيرة الاتحاد الأوروبي في اليمن انتونيا كالفو بيورتا، ووفد رسمي من مسقط بشرط صدور بيان موقع بتلك المبادرة، فوافق طرف صنعاء على شرط التحالف. وفي 3 تشرين الأول2015 قام وفد صنعاء بإرسال رسالة رسمية إلى الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن وسفراء الدول الـ18 تفيد بالموافقة على قرارات مجلس الأمن بما فيها القرار 2216 والاستعداد للحوار.

وكانت مبادرة سلطنة عُمان(اتفاق مسقط) تقوم على نقطتين أساسيتين: أولها إقناع طرفي النزاع بـ "هدنة إنسانية" تبدأ بعدها مفاوضات "وقف دائم لإطلاق النار"، والنقطة الثانية أن تستضيف مسقط جولات المفاوضات بمشاركة أممية وأوربية وأمريكية وضمانات دولية[1].ولكن أخفق "اتفاق مسقط" بشأن الأزمة اليمنية في أول اختبار له، حيث شهد الموعد المفترض لسريان الهدنة، استمرارًا للأعمال القتالية على جبهات القتال المختلفة في اليمن.

3- جنيف 2 (بيل) كانون الأول 2015

في شهر كانون الأول تم الإعلان عن مفاوضات في مقاطعة بيل السويسرية بعد هدنة أطلقتها الأمم المتحدة، واجتمعت الوفود هناك لمدة أسبوع بحضور السفير الأمريكي لدى اليمن ماثيو تولر آنذاك، ورفض وفد منصور هادي اقتراح مبادلة الأسرى، واشترطوا أن تحصل عملية تسليم الأسرى من جهة واحدة. وفي اليوم الثاني لمفاوضات "بيل" ورغم الهدنة المفروضة، قام التحالف بتنفيذ زحف بري واسع على صحراء الجوف، ما أدى إلى سقوط العديد من المواقع بيده،

[1]- عمان احتراف الوساطة في المنطقة2015/10/28:
https://www.skynewsarabia.com/middleeast/786238%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%B7%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9
تاريخ الدخول 2018/12/9

واعتبر وفد الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي أن التقدم الذي حصل لصالحها في الجوف لم يكن بعلمها.

وفي نهاية شهر كانون الأول، رفض السفير الأمريكي تجديد بقاء الوفود المتفاوضة بالرغم من أنّ السلطات السويسرية أكدت حينها أنه يمكن أن تجدد بقاء الوفود لما فيه مصلحة اليمنيين، وكان وفد صنعاء ووفد الرياض والأمم المتحدة موافقين على استمرار المفاوضات، إلا أن السفير الأمريكي رفض الاستمرار في المفاوضات وتحجج بأعياد رأس السنة الميلادية.

بعدها استؤنفت الأعمال العسكرية في مختلف الجبهات من كل طرف وعاد وفد صنعاء إلى مسقط وحينها طلب علي عبدالله صالح من قيادة أنصار الله أن يحاولوا حل مشكلتهم مع السعودية ويتفاهمان معها مباشرة.وبالفعلبدأ الحوثيون بالتواصل المباشر مع القيادة السعودية للبحث عن حل بشكل مباشر مع الرياض كونها صاحبة القرار الحقيقي.

وخاطب الحوثيون قيادة الرياض بالقول: "قرارنا وطني ومستقل وما يتم تخويفكم به من إيران هي قوى سياسية تريد أن تستمر الحرب ولها مصلحة مادية وعسكرية في الاستمرار، وكانت قيادة أنصار الله متابعة بشكل مستمر لهذه التفاهمات كي تزال أي شبهات لدى الرياض نحو أنصار الله. وبعدها تم الاتفاق على تفاهماتقسمت إلى مرحلتين،المرحلةالأولى: وقف الغارات الجوية على المحافظات الشمالية، بالإضافة إلى عملية تبادل الأسرى والجثامين، لكن السعودية لم تلتزم إلا بعملية التبادل، فيما الغارات الجوية لم تتوقف. والمرحلة الثانية: تشكيل 7 لجان تذهب إلى الظهران جنوب السعودية للتوقيع على 7 اتفاقيات في كل من المحافظات التالية: شبوة، الجوف، حجة، مأرب، وتعز وتم الاتفاق على أن يبدأ الحوار السياسي بعد وقف العمليات العسكرية[1].

4 – مفاوضات الكويتنيسان 2016

بعد التفاهمات التي تم التوصل إليها مع السعودية، تم الاتفاق لإجراء مشاورات في الكويت، ولكن بشرط أن تفي السعودية بتعهداتها التي تم الاتفاق عليها في الظهران. وبدأت فعاليات المشاورات حسب موعدها المحدد في 18 نيسان 2016، ولكن أجّل انطلاق جلساتها الفعلية إلى الـ21 من الشهر نفسه، بسبب رفض وفد صنعاء أن تعقد أول جلسة مفاوضات قبل توقف الغارات الجوية من جهة، ورفض السعودية وقف الغارات الجوية من جهة ثانية.

---

[1]– المسودة الكاملة لمؤتمر جنيف 2 التي قدمها ولد الشيخ للأطراف اليمنية 2015/12/23 https://www.al-tagheer.com/news83844.html،تاريخ الدخول 2018/12/9

وبعد 4 أيام توقفت الغارات لمدة أسبوع واحد فقط ثم بعد ذلك استأنفت السعودية غاراتها الجوية، كما استؤنفت العمليات العسكرية من قبل التحالف السعودي على الجوف بهدف قطع طرق بعض المناطق الاستراتيجية وصاحب ذلك قصف جوي مكثف. واستمرت مفاوضات الكويت 5 أشهر وكان التحالف يطرح على وفد صنعاء الانسحاب من المناطق وتسليم السلاح للعسكريين التابعين لحكومة هادي في مأرب والاعتراف بالشرعية وبعدها الذهاب للحوار السياسي.في حينرفض وفد صنعاء ضغوط التحالف السعودي لتسليم مأرب والاعتراف بالحكومة اليمنية المستقيلة بدون البدء بحل سياسي. وكانت وجهة نظر وفد صنعاء أن الذهاب نحو حل أمني وعسكري فقط فإن الحل السياسي سيتم ترحيله وسينتهي.بعد ذلك وافق وفد صنعاء على أن يضع التحالف السعودي الخطوات الأولى المتمثلة بالترتيبات الأمنية قبل السياسية واشترط وفد صنعاء أن لا يتم ذلك إلا بعد أن يتم الاتفاق والتوقيع على الاتفاق الشامل والكامل، إلا أن التحالف لم يقبل إلا التوقيع على الجزئية العسكرية من الاتفاق دون التوقيع على الحل السياسي.

و آخر أيام مفاوضات الكويت قدم التحالف مشروعًا أمنيًا وعسكريًا مفاده: الانسحاب وتسليم السلاح لقوات الحكومة المستقيلة في مأرب ثم عقد حوار بعد شهرين بعد عودة الحكومة إلى صنعاء، إلا أنه قوبل بالرفض. عاد وفد صنعاء إلى مسقط وتمت محاصرته 3 أشهر حيث مُنع من العودة إلى صنعاء من قبل التحالف.

بعد عودة وفد صنعاء إلى اليمن بأسبوع واحد جاء المبعوث الأممي السابق إسماعيل ولد الشيخ، وقام بتسليم صنعاء خطة أممية شاملة كانت بمثابة "خارطة طريق" وطلب الموافقة كي تتوقف الحرب، أصدر وفد صنعاء بيانًا تحفظ فيه على بعض نقاط الخارطة[1].

ومما جاء في الخطة: وتشير الخطة في بندها الأول إلى عدة نقاط أساسية، هي الانسحاب من صنعاء، تعز، والحديدة، "على اعتبار أن صنعاء هي النقطة الحاسمة التي تُمكّن من تشكيل حكومة جديدة"، وأن تسمي الاتفاقية شخصًا لتعيينه نائبًا للرئيس، على أن يتمتع بدرجة عالية من القبول، ويكون قادرًا على التجاوب مع متطلبات الفترة المقبلة.

في البند الثاني، احتوت الخطة على نقاط غاية في الأهمية، تتضمن أن "المجموعة الرباعية" (أميركا، بريطانيا، السعودية، الإمارات)، وكذا دول مجلس التعاون الخليجي، تحث

[1]– أبرز جولات المفاوضات والمشاورات اليمنية التي حصلت منذ بداية الحرب عام 2015، http://almanar.com.lb/4597991، تاريخ الدخول 2018/12/9

الأطراف على استئناف المشاورات على أساس المرجعيات (المبادرة الخليجية، مخرجات الحوار، قرارات مجلس الأمن بما فيها القرار 2216).

وفي البند ذاته، تشير الخطة إلى نقطة غاية في الأهمية، وهي أن هذه الدول (الرباعية دول مجلس التعاون) تحث على انسحاب "جموع الحوثيين وصالح من الحدود السعودية اليمنية إلى مسافة 30 كيلومترًا من الحدود، من أجل تجنب وقوع أي هجوم مستقبلي على الأراضي السعودية".

ويتضمن البند الثالث أن تتم بعد المفاوضات الإعدادات (التحضيرات الكافية)، المدعومة من الأمم المتحدة ومجموعة الدول الـ18، لكي تلتقي الأطراف مجددًا لفترة لا تزيد عن أسبوع، وذلك لوضع اللمسات الأخيرة على نصوص الاتفاقية الكاملة والشاملة ومن ثم توقيعها.

وبعد ذلك، تبدأ الخطة بتحديد التزامين، إذ تنص على أنه بمجرد التوقيع على الاتفاقية الكاملة والشاملة، تعلن الأمم المتحدة تشكيل حكومة وحدة وطنية خلال 30 يومًا، إذا نفذت جميع الأطراف التزاماتها كل في ما يخصه[1].

بعد أسبوع واحد تقدمت سلطنة عمان بطلب حضور وفد صنعاء إلى مسقط للقاء بمندوبي الدول الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وذهب الوفد ورفض الاعتراف بوزير الخارجية الأمريكي كوسيط، وأخبر وفد صنعاء مسقط أن عمان هي الوسيط أما واشنطن فهي طرف في الحرب، كان الهدف من اللقاء بالدول الكبرى في مسقط هو الضغط للتوقيع على خارطة الطريق رغم ما فيها من نقاط تحفظ عليها وفد صنعاء.ردت صنعاء على طلب عمان بالموافقة على التوقيع على الخارطة وقام بالتوقيع عليها كل من محمد عبدالسلام عن أنصار الله وعارف الزوكا عن المؤتمر وتم تسليم الخارطة لعمان، وتضمنت الخطة الاعتراف بقرارات مجلس الأمن، الاتفاق على الحوار المباشر مع السعودية وتوقيع خارطة الطريق .بعد عودة الوفد إلى صنعاء من جديد تمت عرقلة المبعوث الأممي من قبل التحالف والضغط عليه لعدم المضي في توقيع الاتفاق مع الطرف الآخر[2].

---

[1]– عدن الغد | خارطة طريق دولية لليمن: تنازلات مشتركة وتضحية بهادي والأحمر، 28 أكتوبر 2016، http://old.adengd.net/news/227157/#ixzz5c8rbwjxG تاريخ الدخول 2019/1/9

[2]– ابرز جولات المفاوضات http://almanar.com.lb/4597991، مصدر سابق

5 – مفاوضات جنيفأيلول 2018

بعد توقف المفاوضات لسنتين رعت الأمم المتحدة جولة جديدة من المشاورات لحل الأزمة في اليمن، وكان من المقرر أن تنعقد جلسة المشاورات في 6 أيلول 2018. إلاّ أنّ الرياض رفضت منح الطائرة العمانية تصريحًا بنقل وفد صنعاء إلى جنيف للمشاركة في المفاوضات، حيث كشف ذلك المبعوث الأممي الحالي مارتن غريفيث في مؤتمر صحفي عقده بجنيف، وأكد أن أطراف صنعاء كانت حريصة كل الحرص على المشاركة وأن الأمم المتحدة فشلت في تأمين مغادرة الوفد لظروف لوجستية حالت دون ذلك.وكان وفد حكومة هادي المنتهية ولايتها وصل إلى جنيف قادما من العاصمة السعودية الرياض، فيما بقي الوفد الوطني الذي يضم قيادات انصار الله وقوى يمنية أخرى ينتظر موافقة التحالف السعودي على مغادرة صنعاء.وواصل التحالف السعودي رفضه الموافقة على توفير طائرة عُمانية لنقل الوفد اليمني من صنعاء إلى عُمان ومنها إلى جنيف. وكان من المقرر أن تركز المشاورات غير المباشرة التي ترعاها الأمم المتحدة بين الفريقين على ملف الأسرى والمختطفين، أملا في التوصل إلى اتفاق لإطلاق سراحهم، إلى جانب تركيزها على النواحي الإنسانية وإزالة العراقيل أمام وصول الدعم والمساعدات الإنسانية، إضافة إلى قضية رواتب الموظفين وميناء الحديدة[1].

6– مفاوضات السويد – كانون الأول 2018

انعقدت هذه الجولة من المفاوضات بين وفد الحكومة اليمنية وبين وفد حركة أنصار الله في 6 كانون الأول 2018 واستمرت حتى 13 منه في ريمبو بالسويد، وذلك بعد حوالي سنتين من آخر جولة مفاوضات بين أطراف الأزمة اليمنية. وقد بحثت هذه الجولة في 6 قضايا وهي: إطلاق الأسرى، والقتال في مدينة الحديدة، والبنك المركزي، وحصار مدينة تعز، وإيصال المساعدات الإنسانية للمتضررين، ومطار صنعاء المغلق[2].

---

[1]– غريفيث يدعو لمفاوضات بشأن اليمن في سبتمبر المقبل:

https://arabic.rt.com/middle_east/961101%D8%BA%D8%B1%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%AB%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B3%D8%A8%D8%AA%D9%85%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A8%D9%84/#2018/12/9 تاريخ الدخول

[2]–Matthew Hauenstein and Madhav Joshi, **Prospect of Peace in Yemen: What We Know from Social Science Research**, Center for Security Studies, January 2019

وقدم المبعوث الأممي مارتن غريفيث ورقة إلى أطراف المفاوضات نصت على وقف شامل لإطلاق النار ووضع حد نهائي للحرب في أنحاء اليمن، على أن الترتيبات السياسية والأمنية والاتفاقالانتقالي من المفترض أن يتم حزمة واحدة.وتضمنت الورقة ترتيبات سياسية للفترة الانتقالية تستند إلى الشراكة بين الأطراف المعنية بما يشمل السلطة التنفيذية، وتنص الورقة على احترام التسلسل القانوني للسلطة وإزالة كل العراقيل أمام مؤسسات الدولة. كما نصت الورقة علىأن الاستفتاء على الدستور وإجراء الانتخابات سيشكلان نهاية المرحلة الانتقالية المحددة زمنيا.

وفي ختام جولة المفاوضات تمكن أطراف الأزمة اليمنية من التوصل إلى اتفاقات مبدئية على ثلاثة ملفات رئيسية من أصل الستة ملفات التي تم التباحث فيها، وشملت أبرز بنود الاتفاق* الذي تم التوصل إليه النقاط التالية[1]:

- وقف فوري لإطلاق النار في محافظة ومدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى.
- إعادة انتشار مشترك للقوات من موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى ومدينة الحديدة إلى مواقع متفق عليها خارج المدين والموانئ.
- إزالة جميع المظاهر العسكرية في المدينة.
- إنشاء لجنة تنسيق إعادة انتشار مشتركة ومتفق عليها برئاسة الأمم المتحدة تضم على سبيل المثال لا الحصر أعضاء من الطرفين لمراقبة وقف إطلاق النار وإعادة الانتشار. ويقدم رئيس اللجنة تقارير أسبوعية من خلال الأمين العام إلى مجلس الأمن الدولي حول امتثال الأطراف لالتزاماتها في هذا الاتفاق.

---

* راجع الملحق رقم 9.

[1]– اتفاق ستوكهولم حول اليمن: صفحة جديدة للحل السياسي وتفاهمات بشأن الحديدة وتعز،
http://www.almayadeen.net/news/politics/922046/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A9%D9%85%D8%B4%D8%A7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D8%B1%D8%AA-%D8%A8%D8%B1%D9%88%D8%AD-%D8%A5%D9%8A%D8%AC%D8%A7

تاريخ الدخول 2019/1/7

- تعزيز الأمم المتحدة وجودها في مدينة الحديدة وموانئ الحديدة وموانئ الصليف وراس عيسى المجاورة.
- ستلعب الأمم المتحدة دورًا قياديًا في دعم الإدارة وعمليات التفتيش للمؤسسة العامة لموانئ البحر الأحمر اليمنية.
- يلتزم الأطراف بتسهيل وتمكين عمل الأمم المتحدة في الحديدة.

الفقرة الثانية: دور مصر في مفاوضات الأزمة اليمنية

حرص الرئيس عبدالفتاح السيسي منذ اشتعال الصراع في اليمن على توضيح أن المشاركة المصرية في قوات التحالف العربي تتضمن "المشاركة بعناصر من القوات البحرية لتأمين حرية الملاحة في الممر الملاحي في باب المندب وتأمين وصول السفن إلى قناة السويس, مع التأكيد أن ليس لمصر أي قوات برية في أي بلد بالمنطقة، وأن كل القوات المصرية في الخارج هي في إطار قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة[1]. في حين كان الرئيس السيسي يحرص في كل مناسبة يجدد موقف بلاده من الحرب على اليمن، داعيا إلى تسوية سياسية بين المكونات اليمنية، مؤكدا أن حل الأزمة اليمنية يكمن في الحوار[2].

---

[1]- السيسي نشارك في عاصفة الحزم بقوات بحرية وجوية فقط 2015/4/17
https://arabic.rt.com/news/780354%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D9%88%D8%AC%D9%88%D9%8A%D8%A9%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D9%85/#
تاريخ الدخول: 2018/12/10

[2]- النص الكامل لكلمة السيسي في الأمم المتحدة 2016/9/21
https://www.youm7.com/story/2016/9/21/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84%D9%84%D9%83%D9%84%D9%85%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%89%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D9%85%D8%B6%D9%89/2890735
تاريخالدخول: 2018/12/10

من هذا المنطلق تدعو أطرافاً يمنية وأخرى عربية جمهورية مصر للعب دور أكثر فعالية في حل الأزمة اليمنية، وعدم ترك اليمن لمصير مجهول وذلك بحكم تاريخهما المترابط منذ القدم، وخصوصا أن القاهرة غير الرياض، فهي تحظى بقبول من قبل كافة الأطراف اليمنية، ومنها جماعة انصار الله.ويتحدث مسؤولون من مختلف الأطياف بإيجابية عن الدور الذي يمكن أن تلعبه، في حين تحظى مصر بتعاطف شعبي يمني منذ المشاركة المصرية في الثورة اليمنية عام 1962، وخاصة من حزب المؤتمر ولكن مقتل علي عبدالله صالح وتراجع دور هذا الحزب من الممكن أن يؤثر على الحضور المصري مستقبلاً.

ونتيجة لذلك، فإن هذه الإيجابية تجاه الموقف المصري يعطي القيادة المصرية إمكانية لعب دور أكبر في مسار المفاوضات وفي أي حل سياسي مستقبلي، وبالتالي فإن المبادرة المصرية تجاهدعوة كافة الفرقاء لجلسات حوار تمهيدية في القاهرة قد تساهم في التوصل إلى خارطة طريق تؤدي إلى الحل الشامل لهذه الأزمة وذلك لما لمصر من رصيد تاريخي، بالإضافة إلى عدم وجود أطماع لها في اليمن وبالتالي من الممكن أن تلعب دور الوسيط بين أطراف الأزمة بهدف التوصل إلى توافق يمني وطني وحل لا يميل لطرف من أطراف الصراع.

لكن من ناحية ثانية، يبدو جليًّا أن الموقف المصري مرتبط في هذه المسألة بالموقف الخليجي، وبالتحديد السعودي، للأسباب التي تم إبرازها في الفصل الثاني. وبالتالي فإن هامش التحرك لدى مصر في هذه المسألة يبدو ضيّقًا حيث لا يمكن لها أن تخرج من تحالفاتها مع السعودية وتتخذ مسارًا موازيًا في مسألة تعتبرها الرياض من ضمن أمنها القومي. لكن من جهة ثانية فإن لمصر مصلحة وطنية في استقرار اليمن وأمنه والحفاظ على وحدته وباعتبار ذلك يخدم الأمة والاستقرار الإقليمي. وهو ما يجعل الكثير من المتابعين للأزمة اليمينة يرون في خطوة مصر سحب سفيرها لدى اليمن في ظروف صعبة تمر بها البلاد كان "خطأً سياسياً فادحاً"[1]، لاسيما وأن القاهرة تسعى لأن تعيد دورها المحوري والمؤثر للمنطقة العربية، وكان من الأفضل أن تعمل على تقريب وجهات النظر لتحل الأزمة في بلد يُعد سياسيًا وجغرافيا وتاريخيًا عمقاً استراتيجياً لمصر العربية.

هذا الأمر تدركه القاهرة جيّدًا، وهو ما يفسر تأكيد المسؤولين المصريين على الحل السياسي لأزمات الدول العربية (سوريا – اليمن – ليبيا). كما أن هذا الأمر يفسّر المبادرة التي حملها الرئيس

---

[1]– محمود طاهر، **الدور المصري في اليمن**، دنيا الوطن، **21**/3/2015:
https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/360632.html تاريخ الدخول9/1/2019.

المصري عبد الفتاح السيسي إلى سلطنة عمان لإنهاء الأزمة اليمنية مبادرة يسعى الرئيس المصري من خلالها إلى اقتحام المشهد الخليجي دبلوماسيًا على نحو يعزز الدور المصري الوسيط في الأزمات الإقليمية وذلك من خلال طرح رؤية لحل توافقي للأزمة اليمنية. فالمبادرة التي يسعى السيسي إلى الترويج لها تنطلق من خطوط عريضة تتمحور حول فكرة الحوار بين الأطراف اليمنية في لقاءات تستضيفها وترعاها القاهرة ضمن إطار عربي وبضمانات تسمح للقوى اليمنية المختلفة بالتخلي عن لغة السلاح وإعادة بناء الدولة اليمنية على أسس توافقية.

لكن من غير الواضح إلى حد الآن ما إذا كانت المبادرة المصرية بشأن اليمن قد جاءت في إطار مسعى مستقل يأتي في سياق المساعي الدبلوماسية التي قامت بها القاهرة خلال الفترة الماضية في أكثر من ملف –(فلسطين، سوريا، لبنان...) أو أنها تأتي بطلب سعودي في ظل الإخفاقات المتلاحقة التي واجهتها الرياض منذ إطلاقها ما يسمّى «عاصفة الحزم» التي تجعلها راغبة أكثر من أي وقت مضى في البحث عن مخرج سياسي لعمليتها العسكرية. أو ما إذا كان الوضع الخليجي العام يبدو مهيّئًا لتقبُّل مبادرة كتلك التي تطرحها القاهرة فإنّ التسريبات المرافقة لها ولا سيما ما حكي عن عدم حصول السيسي على رد سريع من السعودية والإمارات على ما يطرحه يثير بعض التكهنات بشأن طبيعة التحرك المصري وما إذا كانت ظروفه قد نضجت بالفعل، أم أنّ الفتور الظاهر هو من باب جس النبض وتجنّب طرح كل الأوراق دفعة واحدة على الطاولة[1]. ومع ذلك فإنّ الحديث عن المبادرة المصرية خلال زيارة السيسي لسلطنة عمان تعكس جدّية المسعى المطروح خصوصًا أن مسقط لطالما لعبت دورًا إيجابيًا في إيجاد المخارج للأزمات الدولية وهو ما تبدّى بنحو خاص حين كانت قناة اتصال دبلوماسية مفتوحة في المفاوضات النووية بين إيران ومجموعة الدول الكبرى الست ومن جهة ثانية إنّ اختيار سلطنة عُمان منصّة لإطلاق المبادرة المصرية بشأن اليمن يظهر بأن الحراك المصري في هذا الاتجاه ليس بالجديد[2].

وفي العموم قدم الرئيس السيسي تفاصيل المبادرة للسلطان قابوس بن سعيد خلال الزيارة في 4 شباط 2018 والتي استغرقت ثلاثة أياملمسقط وجرى التفاوض بشأنها مع الملك السعودي سلمان وولي عهده محمد بالإضافة إلى ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد الذي التقاه السيسي في ختام جولته الخليجية في زيارة استمرت نحو 24 ساعة شهدت ثلاثة اجتماعات ثنائية بالإضافة إلى

---

[1]– سلمى التويجيري، **الرئيس السيسي يقدم مبادرة للسلطان قابوس لوقف الحرب في اليمن**، 2018/2/8 https://www.sada-alkhaleej.com/news/1276، تاريخ الدخول 2018/12/10

[2]– المصدر نفسه.

اجتماعات موسعة مع وفدي البلدين وفي مبادرته يطرح السيسي الحوار السياسي كحل للأزمة اليمنية على أن يكون ذلك برعاية مصر واستضافتها خصوصًا أن القاهرة لم تفقد اتصالاتها وعلاقاتها بجميع الأطراف اليمنية وما يعزز المبادرة المصرية أن القاهرة برغم مشاركتها الظاهرية المعلنة في «التحالف السعودي علي اليمن »إلا أنها لم تشارك عمليًا في العمليات العسكرية[1].

وتعهد السيسي في مبادرته باستخدام قدرته «الشخصية» في إقناع المعارضة اليمنية بوقف أية تحركات «عدائية» وتقديم تنازلات سياسية لكن في مقابل مطالبة الفريق الآخر بتقديم تنازلات مقابلة وإشراك مختلف التيارات الوطنية اليمنية.

كما يلزم الاقتراح المصري أن الجيش واللجان الشعبية بوقف إطلاق الصواريخ البالستية على الأراضي السعودية وعدم التعرض للملاحة في مضيق باب المندب والابتعاد عن إيران بما يسمح باستقلالية قرارهم. وعن السلاح ذكرت الوثيقة أن مصر تقترح على أنصار الله ترك سلاحهم ودمجهم تدريجيًا في صفوف قوات الجيش اليمني وأن الوثيقة المصرية تسمح بإشراك أطراف دولية في المفاوضات بينها مجلس الأمن والأمم المتحدة"[2]. كما تضمنت المبادرة "تحييد" إيران بنحو كامل عن الأزمة اليمنية وذلك من خلال التواصل المباشر معها، وربط تحسين مستوى العلاقات المصرية والخليجية بدعمها لجهود وقف الحرب اليمنية والتشديد على استقلالية قرار اليمنيين مع إدخال أطراف دولية لضمان تنفيذ جميع الاتفاقيات[3].

وقد أقام السيسي في مسقط لمدة ثلاثة أيام بانتظار ردود سريعة على مبادرته وكان يرغب في إعلانها قبل التوجه إلى الإمارات لكن الاتصالات التي جرت على مستويات رفيعة لم تصل إلى نتائج نهائية ومن ثم تعرقلت المبادرة. لكن على الرغم من ذلك، فإن الخطوة المصرية تؤشر إلى الدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه مصر في حل الأزمة اليمنية، وبالتالي تعزيز حضور مصر

---

[1]- سراللقاءبين السيسي وقابوس رأي اليوم 2018/2/8.
https://www.raialyoum.com/index.php/%D8%B3%D8%B1%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%88%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%8A/
تاريخ الدخول 2018/12/10

[2]- السيسي في عمان: **اليمن أولًا...وقطر حاضرة**، جريدة الأخبار اللبنانية .2018/1/9
https://al-akhbar.com/Yemen/244401 تاريخ الدخول 2018/12/10

[3]- المصدر نفسه.

على الساحة العربية، وهو ما يظهر جليًّا في هذه المبادرة حيث تتضمن أيضًا استعدادًا لمشاركة قوات مصرية في عملية حفظ السلام في اليمن والمساعدة في إعادة تأهيل الجيش اليمني تأهيلًا كاملًا وتدريب قياداته على أن تكون هذه الخطوة في إطار عربي ودولي معلن ومحدد المسارات ووفق جدول زمني مختصر. وفي السياق ذاته كشفت صحيفة التايمز البريطانية أن بريطانيا تعمل على مساعدة الكويت وسلطنة عمان على اقتراح استراتيجية خروج للرياض من حرب اليمن بحيث لا تبدو وكأنها هزيمة للسعودية[1].

الفقرة الثالثة: مستقبل العلاقات المصرية اليمنية

نظرًا لأهمية موقع اليمن الجغرافي المؤثر والذى يمثل ركيزة مهمة من ركائز الأمن القومي المصري، فإن العلاقة بين البلدين تعتبر أساسية بالنسبة لمصر لأسباب اقتصادية وسياسية. فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين حتى عام 2014 نحو 906 ملايين دولار، حيث قُدرت الصادرات المصرية بنحو 888 مليون دولار وبلغت الواردات المصرية نحو 18 مليون دولار،كما بلغت المساهمات اليمنية في 284 مشروعا استثماريا مقاما في مصر حتى عام 2014 بلغت حوالي 250 مليون دولار، في قطاعات: الزراعة و الصناعة و الخدمات والإنشاءات، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات[2].

كما وتشكل العلاقات الثقافية والتعليمية رُكنًا أساسيًا من أركان العلاقات بين البلدين ففي 2018/7/15 وافق د. طارق شوقي وزير التربية والتعليم، والتعليم الفني على تجديد قرار معاملة الطلاب اليمنيين نفس معاملة الطلاب المصريين للعام الدراسي 2018 / 2019. وكانت الوزارة قد وافقت منذ العام الدراسي 2012 / 2013 على معاملة الطلاب اليمنيين نفس معاملة الطلاب المصريين وهذه الموافقات يتم تجديدها سنويًا وكان آخرها العام الدراسي 2017 / 2018.وفي

---

[1]– جونسون في مسقط لبحث الأزمة اليمنية:
https://middleeastonline.com/%D8%AC%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%88%D9%86%D9%81%D9%8A%D9%85%D8%B3%D9%82%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86
الدخول إلى الرابط تاريخ 2018/12/10

[2]– العلاقات اليمنية المصرية ..خصوصية وثبات، موقع وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، 2018/8/13:
تاريخ الدخول 2018/12/10 http://sahafahnet.net/show5827040.html

2017/4/11 وقعت مصر ممثلة في جامعة أسيوط مذكرة تفاهم لتوثيق روابط التعاون مع اليمن في مختلف المجالات العلمية والتعليمية والثقافية ومجالات البحوث وبرامج التدريب وتبادل الخبرات[1].

أنّ الفكرة الرئيسية من ذكر ما سبق مفاده أن الصراع في اليمن يؤثر على الأمن القومي المصري من حيث ما يطرحه من تهديدات، أن موقف القاهرة من الأزمة التي تشهدها اليمن من رفض المشاركة العسكرية في تحالف العدوان وإن كانت نقطة تحسب لصالح القاهرة لكنها تحتاج إلى مزيد من الخطوات التي تتبعها، حتى تتمكن من لعب دور، لكن حتى الآن ما زالت القاهرة بعيدة عن مركز الأزمة، رغم أن الوقت الراهن يعتبر هوالأكثر ملاءمة لتحرك القاهرة خارجيا من أجل حلحلة الأزمة اليمنية.لتحقيق هذا يجب على الموقف المصري أن يخرج من الضبابة والمواقف الدبلوماسية العامة عبر التعبير أو القلق أو التصريحات المتكررة عن تأييد الشرعية والاستقبال الشكلي لبعض القيادات والمسؤولين اليمنيين.

فالاستقرار في اليمن هو أمر حتمي لضمان أمن باب المندب، وفي حال استمرار غياب الاستقرار عن الدولية اليمنية لا يمكن الحديث عن استقرار وتأمين طرق الإمداد والملاحة الدولية. فإذا كان الخليج منبع النفط، فإن اليمن يمثل أحد أهم ممرات نقله إلى الأسواق العالمية عبر قناة السويس، وبالتالي فإن استمرار الصراع في اليمن يشكّل تهديدًا مباشرا للمصالح المصرية. من هنا تبدو مصلحة مصر حيوية في التوصل إلى حل للأزمة، بالإضافة إلى الحفاظ على أحسن العلاقات مع اليمن. أضف إلى ذلك، فإن الانشغال المصري أمنيًا وعسكريًّا في اليمن سوف يؤثر بطبيعة الحال على قدرتها على مواجهة الجماعات الإرهابية المسلحة التي تهدد الأمن المصري وهو ما تعتبره مصر أولوية بالنسبة إليها.

ولا يخفي أن الحرب الدائرة في اليمن قد ساهمت بتنامي قوة وحضور الجماعات الإرهابية وفي مقدمتها تنظيم القاعدة وهو ما شكل تهديدًا مباشرًا على دول الجوار، بسبب انهيار منظومة الدولة في شكلها التنظيمي المركزي. فعلى سبيل المثال تمكن تنظيم القاعدة في نيسان 2015 من السيطرة على عاصمة محافظة حضرموت (المكلا) جنوبي اليمن، بالإضافة إلى مناطق أخرى. كما

[1]– العلاقات اليمنية المصرية ..خصوصية وثبات، مرجع سابق.

استمرّت بإدارة عملياتها في العدد من المناطق اليمنية مستغلة حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي تمر بها البلاد والتي وفّرت بيئة خصبة للتنظيم[1].

في أعقاب هذه التطورات بات واضحًا أن استمرار الحرب وعدم الاستقرار في اليمن سيؤدي إلى تعاظم قوة تنظيم القاعدة. وعلى رغم النجاح بتحرير معظم المناطق التي يسيطر عليها التنظيم بالتعاون مع القوى والقبائل المحلية في حضرموت، إلا أن تهديده بالنسبة لدول الجوار يبقى قائمًا مع تغيير مفهومه للسيطرة حيث بات يعتمد على استراتيجية الوجود إذ سرعان ما تخلي عناصر القاعدة المدن التي تسيطر عليها بعد وتقوم بعقد اتفاقيات مع القوى المسؤولة بعدم التعرض لحركتها[2].

وفي المجمل فإن "تواجد القاعدة في اليمن وما تشهده من حضور متفاوت في الانتشار والتواجد والتحرك يضاف إلى جملة التهديدات المحدقة بالأمن المصري، وذلك لتأثر الإرهاب في المنطقة بالتطورات الهائلة التقنية والتكنولوجية ووسائل الاتصالات التي وفرت لها تشابكا في العلاقات وبناء الولاءات والاتحادات. وهناك علاقة ترابط وتأثير لظاهرة الإرهاب في اليمن على دول المنطقة خصوصا التي تعتقد أنها بعيدة جغرافيا، فاستمرار تعاظم هذه القوى في محيط ما سينعكس على مختلف الأقاليم المجاورة، ولعل أبرز مثال على ذلك هو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الذي انطلق من العراق ووصل تأثيره إلى العديد من دول العالم.

كما أن إنهاء الحرب في اليمن يشكّل فرصة كبيرة لمصر لتعزيز حضورها على الساحة اليمنية من خلال نقطتين أساسيّتين، الأولى تتمثل بإمكانية لعب دور كبيرًفي عملية إعادة بناء الجيش والشرطة اليمنية بعد إنهاء الحرب. فهذا القطاع يواجه تحديات كبيرة نظرًا لكون القوى الأمنية والعسكرية اليمنية منقسمة ومسيّسة، وفي هذا المجال تملك القاهرة خبرات تؤهلها للعب دور قد يكون الأهم في مساعدة اليمن في بناء قواته العسكرية والأمنية، بالإضافة إلى تولي مهام بناء وتدريب وتأهيل هذهالقوات، وهو ما سيضمن لمصر دورًا فاعلًا وضامنًا لمصالحها الوطنية[3].

---

[1]– أبو بكر أحمد باذيب، **الفرص المتاحة: مدخل لتنشيط السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراع في اليمن**، سلسلة بدائل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 23، تموز 2017.

[2]– **المرجع** نفسه.

[3]– مستقبل الجيش اليمني:

http://carnegie-mec.org/2015/05/26/ar-pub-60540، تاريخ الدخول 2019/1/9

النقطة الثانية هي مرحلة إعادة الإعمار التي سيشهدها اليمن بعد توقف الحرب، حيث تشكّل هذه المرحلة فرصة أمام الشركات المصرية التي تعمل في مجالاتالصناعة والمقاولات للحصول على حصة وازنة من المشاريع المزمع إقامتهاوهو ما يمكن أن يعطي الاقتصاد المصري المتراجع دفعة جيدة باتجاه التعافي من أزماته المتتالية[1].

وفي ظل هذه التهديدات، وعلى اعتبار أن مكافحة الجماعات الإرهابية المسلحة هي أهم أولويات القيادة المصرية، يعتبر الحضور المصري السياسي العام في ظل انشغالاتها الداخلية والخارجية من الأهمية بمكان، حيث ينظر دائماً إلى موقف الدولة الأكبر في المنطقة العربية بحالة من التقدير تسمح لها في أي وقت بأن تلعب دوراً سياسيًّا مختلفًا. وبالتالي أمام القيادة المصرية فرصة للتخلص الآثار السلبية لتجربة العام 1962 الذي حكم الحضور السياسي المصري في اليمن حتى اليوم، عبر العمل على حل سياسي ينهي الحرب ويؤمن لمصر حضورًا أكثر فاعلية في المشهد اليمني الذي كان طوال الفترة السابقة محدودًا، ويخلق بيئة تساعدها من جهة على مواجهة الإرهاب والحد من انتشاره.

[1]– أبو بكر أحمد باذيب،مرجع سابق.

خاتمة:

ما بين حرب التحالف الإقليمي ضد انصار الله ووصولهمإلى السلطة، تبقى أسباب للصراع في اليمن لم تدرس بالقدر الكافي، ويبقى اليمنيون بين مطالب ثورة لم تنجز وقوى سياسية تقليدية معظمها يستعين بالخارج على خصومه، ويقبل تسويات لا تؤدي لاستقرار ولا لتحول ديمقراطي سليم، لتهدأ الأوضاع ثم تنفجر من حين لآخر مهددة أمن اليمن واستقراره كما أمن المنطقة برمتها.فالأزمة الحقيقية في اليمن تعود إلى غياب العدالة الانتقالية وما تحمله من مظالم مثل أزمة الجنوب وانصار الله، مما أوجد لقوى إقليمية مساحة جيدة للتدخل في الشأن اليمني.

وعلى نحو آخر فمن الانقسام الطبقي والطائفي داخليا في اليمن يبدو جليا أن الصراع الداخلي هو صراع سياسي بامتياز حتى لو تم تسويقه قوميا أو طائفيا، فالصراع في الداخل حول السلطة ما بين مكونات جغرافية وسياسية عابرة للطوائف والقبائل، فهو انعكاس لصراع إقليمي حول قيادة المنطقة في المراحل المقبلة بين دول تحاول تعزيز نفوذها في المنطقة عبر دعم قوى محلية في دول مختلفة في المنطقة والمقصود هنا إيران، ودول ترى فرصة تاريخية لقيادة المنطقة بالاعتماد على إمكانيتها المادية في الأساس والمقصود هو دول الخليج وعلى رأسها السعودية.

لكن هذا لا ينفي البعد الداخلي للأزمة اليمنية، إلا أن حجم التدخل الخارجي فيها جعل هذا البعد يتراجع لصالح الصراع الإقليمي.

وفي هذا السياق يبدو إبراز الصراع باعتباره صراعاً سنياً شيعياً لا يخلو من التوظيف الاقتصادي والسياسي له لصالح القوى الإقليمية التي تتنازع على النفوذ على المنطقة، وهنا تضيع فرص اليمنيين في بناء نظام سياسي واقتصادي جديد لا يقوم على المساعدات والمنح والقروض الخارجية لصالح استمرار تبعيته وما يرتبط بها من مصالح في الداخل والخارج.

وهنا يبدو أن ثمة دورًا وظيفيًا لهذه الحرب في الالتفاف على مطالب الحراك الشعبي باعتباره جاء إلى المنطقة العربية بمزيد من الفوضى وعدم الاستقرار كما جاء على لسان أمير الكويت في كلمته للدورة الـ26 لجامعة الدول العربية بشرم الشيخ، عند هذا الحد تقف مدركات القيادات السياسية العربية لتتعامل مع الربيع العربي باعتباره تهديدا بحد ذاته لاستقرار هش لم يكن على أحسن الأحوال لتخير شعوبها بين التغيير أو الحرب على الإرهاب، أو بين حكامها والفوضى كما سيناريو مبارك وعلي عبد الله صالح.

فلم تدرك القيادات السياسية العربية أن الحل في التغيير نحو الديمقراطية، وليس في تجميل الأنظمة، أو أدركت ذلك ولكن الخوض فيه يحمل مخاطر على الأنظمة القديمة التي يبدو أنها لا ترغب في أن تتنازل عن مكتسباتها لصالح الشعوب.

وعلى إثر تعقد وتشابك الميدان اليمني محليًا وإقليميًا، ظهرت ملامح الاستراتيجية المصرية للتعاطي مع هذه الأزمة،حيث أظهرت السياسة الإقليمية لمصر، القاهرة في صورة الطرف الذي يهتم بالاستقرار الإقليمي أكثر من الولاءات الطائفية، وينأى بنفسه بعيدًا عن التوظيف السياسي المكثف لثنائية "السُنة في مواجهة الشيعة"، وكطرف يقدم خطر "داعش" علي الانخراط في سياسات التنافس الإقليمي، وينحاز للحلول والتسويات السياسية ويرفض الاستمرار أو الانخراط في المواجهات العسكرية، ويسعي كليًا لإعادة هندسة الوضع الأمني بالمنطقة التي يشكل بيئة حاضنة لتمدد وانتعاش الفواعل العنيفة من غير الدول.

وبالرغم من الحضور المصري غير المباشر والذي يمتاز بكونه مراقباً خارجياً بشكل عام للأوضاع في اليمن بسبب محددات بعضها رئيسي مثل أولويات الأجندة المصرية التي تعتبر محاربة الإرهاب القضية الأولى فيها، وكذا الإرث التاريخي لتجربة التدخل المباشر في اليمن، وبعضها ثانوي مثل تقاطع وتعارض بعض المصالح والرؤية الإقليمية والدولية حول الصراع في اليمن.

ومن هذا المنطلق، فإن الموقف المصري من الصراع في اليمن يحاول خلق حالة من التوازن السياسي والدبلوماسي في دعم ما تعتبره شرعية الدولة والجيش الوطني الممثل بحكومة هادي في اليمن وغيرها من الدول التي تشهد صراعات، حتى يراعي اتساق المواقف المصرية بشكل عام وحيادية دبلوماسيتها الإقليمية والدولية. ففي الوقت الذي تعارض مصر فيه أي حضور أو نفوذ لإيران وحلفائها في اليمن ومضيق باب المندب وجنوب البحر الأحمر، على اعتبار أن ذلك يؤثر على مصالحها في المنطقة، فإن مصر تعارض أي حضور أو هيمنة لالتجمع اليمني للإصلاح الإسلامي (الإخوان المسلمون)، على قوى الشرعية اليمنية أو أن يلعب دورًا منفردًا في اليمن ومنذ الوهلة الأولى لبدء العمليات العسكرية في اليمن "عاصفة الحزم" في 25 آذار 2015 أكدت وزارة الخارجية المصرية في جميع بياناتها على استمرار التزام مصر بدعم الشرعية في اليمن ودعم استقرارها والذي هو التزام أصيل ينبع من العلاقات القوية والمصالح المشتركة، باعتبار أن استقرار اليمن جزءً لا يتجزأ من الأمن القومي المصري والعربي، وتناغمت هذه المواقف الرسمية تباعًا مع التأكيد على تفضيل الحلول السياسية بدلاً من الاستمرار في طاحون حروب تدمر اليمن.

و تؤكد التداعيات السياسة والأمنية والإنسانية في اليمن على أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه مصر من أجل الدفع بآليات الحل السياسي في وقت تتعثر فيه محاولات التسوية، وللعمل من أجل ألا تتحول اليمن لمنصة تهدد حرية الملاحة في البحر الأحمر، أو أن يتحول اليمن لمنطقة نفوذ لقوى غير عربية، ولدعم استقرار اليمن ووحدة أراضيه.

يتسم الموقف المصري تجاه الأزمة اليمنية بالتوافق مع الموقف السعودي خاصة والموقف الخليجي عامة، ويختلف ذلك تجاه الأزمة السورية التي تسبب توترات بين السعودية ومصر على خلفية معارضة مصر لقرارات دولية تجاه الأزمة السورية. والموقف المصري يتسم عامة بالثبات تجاه الأزمة اليمنية منذ بدايتها لما تمثله من أهمية للأمن القومي الخليجيوبالتالي الأمن المصري.

ليس هناك خيارات كثيرة لحل الأزمة اليمنية غير الحل السياسي ومع تمسك اطراف الصراع بمصالحهم المجموعات المسلحة التي لا تتنازل عن استخدام القوة المسلحة والتدخل الدولي بدون فائدة واقعية يبقى الخيار السياسيعرقله المعوقات الداخلية والخارجية ومع تعقد الأزمة يصعب التكهن بسيناريوهات متوازنة ومتوقعة تنهى حالة الفوضى في المشهد اليمن. وأمام هذا الواقع تبرز ثلاثة سيناريوهات مستقبلية للأزمة اليمنية:

1- وجود إرادة دولية وضغط كبير يجبر جميع الأطراف على القبول بالانتقال السلمى للسلطة: يتوقف ذلك على حجم اللاعبين الدوليين ومدى توافر البدائل والضغط والعقوبات السياسية والاقتصادية التي تؤدى بالضرورة إلى الالتزام بالانتقال الديمقراطي وقبول أسس الحوار. ويتوقف نجاح هذا السناريو على مدى توافق القوى الدولية والإقليمية وحجم المصالح داخل الدولة اليمنية. كما أن دور الأمم المتحدة والدول الكبرى سيفرض مسارات محددة قد تكون هي المخرج الأمثل لحل الأزمة اليمنية.

2- عملية سياسية هشة نكون اليد العليا فيها لأنصار الله مع سلطة صورية لرئيس الجمهورية:برغم المعارضة الكبيرة لدول الخليج العربية وخاصة السعودية، يبقى هذا السيناريو صعب تنفيذه، ولكن مع سيطرة أنصار الله على مناطق واسعة من اليمن ومعظم مقاليد الحكم، يبقى الإحتمال موجود في صورة تفاوضية والحصول علىاعتراف دوليبتسلم أنصار اللهلمقاليد الحكم.

3- استمرار الحرب الأهلية وانسداد الأفق السياسي وتوجه البلاد إلى الاحتمالالصومالي: ستكون الصراعات قبلية أكثر منها طائفية مما يجعل الحرب أقل شمولا لو كانت طائفية ولكن السيناريو يظل أبعد من السناريوهات الأخرى بسبب وجود أطراف خارجية لاتسعى إلى وصول الأزمة

إلى ذلك الحد, وبرغم انسداد لغة الحوار وعدم تقبل الأطراف لبعضهم البعض, يبقى سيناريو خطير ومؤثر في المنطقة كلها.

ويتوقف تقدير السياسة المصرية على عدة عوامل أهمها وجود حلول واقعية من القوى الإقليمية والدولية والقوى الداخلية ومدى استمرارية العلاقات المصرية الخليجية في الفترة المقبلة. وأمام هذا الوضع المعقد في المشهد اليمني، تبدو القيادة المصرية أمام خيارات صعبة في حال استمرار الحرب لفترة طويلة. فإما تستمر في دعم الموقف الخليجي تجاه اليمن، لكن ذلك يتوقف على مدى استمرارية العلاقات المصرية السعودية والخليجية، ومدى قدرة الأطراف في الداخل على فرض سيطرتها أو تحقيق توافق ينهى الأزمة.

أما الاحتمال الثاني فهو تقارب مصر مع حركة أنصار الله، وعلى الرغم من ضعف هذا الاحتمال في المستقبل القريب، بسبب المصالح المصرية مع دول الخليج وصعوبة وجود اتفاق خليجي مع الجماعات المسلحة. أما الاحتمال الأخير فيتمثل بوجود موقف رسمي داعم للموقف الخليجي مع وجود تقارب مع أنصار الله، وهذا الاحتمال يبدو الأقرب إلى التحقيق في هذه المرحلة لضمان المصالح المصرية في مضيق باب المندب مع عدم خسارة العلاقات المصرية الخليجية, وعودة العلاقات المصرية الإيرانية.

لكن مهما كانت الاحتمالات، فإن القيادة المصرية تبدو أمام مسؤولية كبيرة خصوصًا وأن مختلف فرقاء الأزمة اليمنية تتوقع الكثير من مصر للمساعدة في تجاوز المحنة الكبيرة التي خلقتها مطامع إقليمية ودولية وتسببت بواحدة من كبرى الأزمات والكوارث الإنسانية، فهل ستكون الساحة اليمنية بوابة العبور لمصر للعودة إلى لعب دور فاعل على الساحتين العربية والإقليمية؟ أم أنها سوف تستمر بالانكفاء لتترك التنافس على النفوذ في المنطقة لقوى إقليمية أخرى كإيران والسعودية وتركيا؟

الملاحق

الملحق رقم 1: الدول المشاطئة للبحر الأحمر

الملحق رقم 2: خريطة جوية تظهر مسافة العبور عبر قناة السويس (اللون الأزرق) ومسافة العبور عبر رأس الرجاء الصالح (اللون الأحمر)

الملحق رقم 3: خريطة لموقع جزيرتي تيران وصنافير

ملحق رقم 4: جزيرة بريم

الملحق رقم 5 أرخبيل حنيش وجزيرة سقطرى

ملحق رقم 6: محضر لقاء السفير الأمريكي في جدة مع الملك فيصل

TELG 001543/III 1994

INCOMING TELEGRAM *Department of State*

33 1543 Action — SECRET — Control Rec'd 15663 AUGUST 19, 1964 4:21 AM

25 Info

FROM: JIDDA

ACTION: SECSTATE 133, PRIORITY
CAIRO 31, PRIORITY
TAIZ 20, PRIORITY

043

INFO: AMMAN 16
BAGHDAD 6
DHAHRAN 95
LONDON 21
CINCSTRIKE/CINCMEAFSA FOR POLAD UNNUMBERED

DECLASSIFIED
E.O 12356, Sec. 3.4
NLJ 91-310
By dlw NARA, Date 1-2-92

DATE: AUGUST 18, 4 PM (SECTION ONE OF TWO)

PROTOCOL PHONED MORNING AUG 17 TO TELL ME IT WAS DESIRED I COME TO TAIF BY 4:15 P.M. PLANE SAME AFTERNOON. NO EXPLANATION. TICKETS SENT.

MET FAYSAL AT AL-SHUBRA PALACE 9 P.M. IN PRESENCE SAQQAF, PHARAON AND TWO AIDES. FAYSAL STATED THAT HE HAD WANTED TO SEE ME FOR GENERAL TALK BUT SOMETHING HAD JUST HAPPENED WHICH HE SHOULD COMMUNICATE TO ME AS PERSONAL FRIEND OF HIMSELF AND HIS COUNTRY AND AS AMBASSADOR OF FRIENDLY U.S. TWICE IN LAST FEW DAYS (AUG 13 AND 15 SUBSEQUENTLY VERIFIED AS DATES) THREE UAR MILITARY PLANES HAD INVADED SAUDI AIR SPACE SOUTH EAST OF JIZAN OVER AL-HARTH TRIBAL COUNTRY, ABU ARISH (OUTSIDE DZ) AND ORR KHUBA (IN DZ). THEY HAD CIRCLED OVER AREA AT LOW ALTITUDE, A CLEAR PROVOCATION. HE HAD ALSO JUST RECEIVED REPORT FROM INSIDE YEMEN THAT UAR TROOPS WERE MOVING NORTHWARD TOWARD SAUDI BORDER. IN REPLY MY PERSISTENT QUESTIONS HE HAD NO DETAILS BYRPKOERF AS TO SIZE, ARMAMENT, EXACT LOCATIONS. (I ASKED IF HE HAD INQUIRED OF UNYOM SINCE THEIR CAMPS WERE IN THIS AREA. HE SAID HE HAD NOT YET AS NEWS TOO RECENT.) THESE DEVELOPMENTS CALLED TO HIS MIND RUMORS HE HAD PREVIOUSLY HEARD BUT NOT CREDITED THAT JORDAN, IRAQ AND UAR SINCE FIRST SUMMIT (JAN 1964) HAD FORMULATED TRIPARTITE AGREEMENT IN PRINCIPLE

— SECRET — REPRODUCTION FROM THIS COPY IS PROHIBITED UNLESS "UNCLASSIFIED"

COPY LBJ LIBRARY

ملحق رقم 7: نص الاتفاقية الخليجية وآلياتها

أولًا: منذ اليوم الأول للاتفاق يكلف رئيس الجمهورية المعارضة بتشكيل حكومة وفاق وطني بنسبة 50 في المائة لكل طرف على أن تشكل الحكومة خلال مدة لا تزيد عن سبعة أيام من تاريخ التكليف.

ثانيًا: تبدأ الحكومة المشكلة بتوفير الأجواء المناسبة لتحقيق الوفاق الوطني وإزالة عناصر التوتر سياسيًا وأمنيًا.

ثالثًا: في اليوم التاسع والعشرين من بداية الاتفاق يقر مجلس النواب، بما فيه المعارضة القوانين التي تمنح الحصانة ضد الملاحقة القانونية والقضائية للرئيس ومن عملوا معه خلال فترة حكمه.

رابعًا: في اليوم الثلاثين من بداية الاتفاق، وبعد قرار مجلس النواب بما فيهم المعارضة، لقانون الضمانات ويقدم رئيس الجمهورية استقالته إلى مجلس النواب ويصبح نائب الرئيس هو الرئيس الشرعي بالإنابة بعد مصادقة مجلس النواب على الاستقالة.

خامسًا: يدعو الرئيس بالإنابة إلى انتخابات رئاسية في غضون ستين يوما بموجب الدستور.

سادسًا: يشكل الرئيس الجديد لجنة دستورية للإشراف على إعداد دستور جديد.

سابعًا: في أعقاب اكتمال الدستور الجديد يتم عرضه على استفتاء شعبي.

ثامنًا: في حالة إجازة الدستور في الاستفتاء يتم وضع جدول زمني لانتخابات برلمانية جديدة بموجب أحكام الدستور الجديد.

تاسعًا: في أعقاب الانتخابات، يطلب الرئيس من رئيس الحزب الفائز بأكبر عدد من الأصوات تشكيل الحكومة.

عاشرًا: تكون دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي شهودا على تنفيذ هذا الاتفاق.

الحادي عشر: حرر هذا الاتفاق من أربع نسخ أصلية باللغة العربية ويسري من تاريخ استكمال كافة التواقيع عليه.

الثاني عشر: سريان هذه الآلية مرتبط باكتمال كافة التوقيعات.

المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه:

الرئيس علي عبدالله صالح بصفته رئيسا لليمن ورئيس المؤتمر الشعبي العام

نائب رئيس المؤتمر الشعبي العام الدكتور عبدالكريم الإرياني

أحمد بن داعر الأمين العام للحزب

صادق أمين أبو رأس الأمين العام المساعد

أمة الرزاق حُمد الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام الحاكم لقطاع المرأة

الأمين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي القومي الدكتور قاسم سلام، عن أحزاب التحالف

اللقاء المشترك وشركاؤه:

رئيس المجلس الأعلى للقاء المشترك الدكتور ياسين سعيد نعمان

رئيس اللجنة التحضيرية للحوار الوطني محمد باسندوة

أمين عام التجمع اليمني للإصلاح عبدالوهاب الآنسي

أمين عام حزب الحق حسن محمد زيد

البرلماني صخر الوجيه

ملحق رقم 8: نص اتفاق السلم والشراكة الوطنية

بناء على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، التي توافقت عليها جميع المكونات اليمنية والتي أرست أسس بناء دولة يمنية اتحادية ديموقراطية جديدة مبنية على مبادئ سيادة القانون والمواطنة المتساوية واحترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد، والتزامًا بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه، واستجابة لمطالب الشعب في التغيير السلمي وإجراء إصلاحات اقتصادية ومالية وإدارية وتحقيق الرفاه الاقتصادي، وخدمة للمصلحة الوطنية العليا، وتجسيدًا للشراكة والتوافق في التشخيص والحلول والتنفيذ، والتزامًا باستقرار البلاد وتحقيق مستقبل ديموقراطي واعد ومشرق، ومن أجل الوحدة الوطنية وبناء السلام وتعزيزه، تلتزم الأطراف الموقعة أدناه التالي:

البند 1: يجري الأخ رئيس الجمهورية مشاورات شاملة وشفافة مع جميع المكونات الممثلة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل فور توقيع هذا الاتفاق. وتهدف هذه المشاورات إلى تشكيل حكومة كفاءات في مدة أقصاها شهر. وتكلف الحكومة الحالية بتصريف الشؤون العامة العادية حتى تشكيل الحكومة الجديدة. وتعتمد في تشكيل الحكومة الجديدة مبادئ الكفاءة والنزاهة والشراكة الوطنية، على أن تضمن مشاركة واسعة للمكونات السياسية.

تشارك المكونات في هذه المشاورات بشكل فعال، ويتم تمثيلها في الهيئات التنفيذية على المستوى المركزي وفي المحافظات لضمان الفاعلية والشراكة الوطنية.

البند 2: خلال ثلاثة أيام من توقيع هذا الاتفاق، يعين الأخ رئيس الجمهورية مستشارين سياسيين من أنصار الله والحراك الجنوبي السلمي. ويحدد الأخ رئيس الجمهورية مهام مستشاريه السياسيين وصلاحياتهم بحيث تستوعب مهامهم المنصوص عليها في هذا الاتفاق

- يتم تعيين رئيس حكومة جديد، على أن يكون شخصية وطنية محايدة وغير حزبية، ويتمتع بالكفاءة وبدرجة عالية من النزاهة، ويحظى بدعم سياسي واسع. ويصدر الأخ رئيس الجمهورية قرارًا رئاسيًا بتكليف رئيس الحكومة الجديد لتشكيل حكومة جديدة.
- يضع المستشارون السياسيون للأخ رئيس الجمهورية معايير المرشحين للمناصب في الحكومة الجديدة. وتتضمن هذه المعايير: النزاهة، والكفاءة، والتحلي بالخبرات اللازمة للحقائب الوزارية، والتزام حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون والحياد في إدارة شؤون البلاد.

- يرفع المستشارون السياسيون للأخ رئيس الجمهورية توصيات إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة حول توزيع مقاعد الحكومة على المكونات السياسية، مع ضمان تمثيل المرأة والشباب.
- بعد ثلاثة أيام من إعلان رئيس الحكومة الجديد، ترفع المكونات أسماء مرشحيها إلى كل من الأخ رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة. وفي حال عدم تقديم أي من المكونات مرشحيها بعد ثلاثة أيام من الفترة المحددة، يحق لرئيس الجمهورية ورئيس الحكومة تسمية من يرونهم مناسبين لشغل تلك الحقائب، على أن تتوفر فيهم المعايير المدرجة أعلاه، وبما يعزز الشراكة الوطنية.
- يتولى الأخ رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة الاستعانة بممثل عن كل مكون من مستشاريه السياسيين للبت في أي طعون تقدمها المكونات حول عدم توافق ترشيحات مكونات أخرى مع معايير الترشيح المتفق عليها، في فترة لا تتجاوز 3 أيام.
- وبعد إجراء مشاورات، يختار الأخ رئيس الجمهورية وزراء الدفاع والمالية والخارجية والداخلية، شرط توافقهم مع المعايير المدرجة أعلاه، إضافة إلى عدم انتمائهم أو ولائهم إلى أي طرف سياسي.
- وبالتشاور مع الأخ رئيس الجمهورية، يختار رئيس الحكومة وزراء الحقائب الأخرى، شرط توافقهم مع المعايير المدرجة أعلاه.
- تعد الحكومة خلال ثلاثين يومًا من تشكيلها برنامج عمل توافقيًا متضمنًا بصورة رئيسة تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني. ويرفع البرنامج إلى مجلس النواب لنيل الثقة.
- خلال خمسة عشر يومًا من توقيع هذا الاتفاق، يصدر الأخ رئيس الجمهورية مرسومًا لتوسيع مجلس الشورى بناء على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وبما يكفل تحقيق الشراكة الوطنية.

البند 3: تخفيف المعاناة عن الشعب مسؤولية مشتركة ويتطلب تضافر جهود جميع الأطراف. لذلك تشكل الحكومة الجديدة لجنة اقتصادية تضم خبراء مؤهلين واقتصاديين من مختلف المكونات السياسية والوزارات المعنية في الحكومة مع خبرة في مجال التشريع والإدارة المالية والاقتصادية. وتكون التوصيات المتفق عليها في اللجنة ملزمة للحكومة. وتشكل اللجنة في غضون أسبوع من تشكيل الحكومة. وتدرس الوضعين الاقتصادي والمالي في اليمن عبر مراجعة الموازنة العامة للدولة والإنفاق، وتقدم توصيات حول كيفية استخدام الوفورات من أجل إعانة الفئات الفقيرة والمناطق التي تعرضت للتهميش.

تضع اللجنة برنامجًا شاملًا ومفصلًا وواضحًا ومزمنًا للإصلاح الاقتصادي، يهدف في المقام الأول إلى تجفيف منابع الفساد في جميع القطاعات ومعالجة اختلالات الموازنة العامة وترشيد الإنفاق. وتحدد اللجنة الاختلالات الناتجة عن الفساد المستشري وسوء التدبير، وتقترح مع الحكومة الجديدة حلولًا حول الإصلاحات الشاملة المطلوبة في قطاعي النفط والطاقة، بطريقة تحقق مطالب الشعب وتطلعاته.

- يتم فورًا إصدار قرار جديد يحدد سعرًا جديدًا هو 3000 ريال لكل 20 ليترًا من الوقود والديزل. وعلى اللجنة الاقتصادية المشار إليهاأعلاه أن تعيد النظر في ذلك، في غضون شهرين، وعلى ضوء تحرير استيراد وتوزيع المشتقات النفطية وإصلاح قطاع الكهرباء، وبما يقود إلى إصلاحات سعرية حقيقية مبنية على أسس علمية واقتصادية ويلبي تطلعات الشعب.
- تضع اللجنة خطة مفصلة وشاملة، تتضمن حزمة إجراءات لمعالجة الأزمة المالية والاقتصادية الحالية، بطريقة تصون حقوق جميع اليمنيين ومعيشتهم، وتحديدًا الفئات الضعيفة والفقيرة. وتهدف الخطة إلى خلق مناخ يتيح لجميع اليمنيين تحسين فرصهم الاقتصادية وتوفير عيش كريم لأسرهم.
- تدرس اللجنة جميع القضايا الاقتصادية والمالية خلال وضع هذه الخطة، على أن تشمل بالضرورة القضايا التالية:
- أ- فتح المنافسة والاستيراد والتصدير أمام القطاع الخاص

ب- أسعار السلع الأساسية

ت- ضمان جباية عائدات الضرائب والجمارك، والإصلاح الضريبي والجمركي

ث- تحصيل المديونية العامة لكافة مؤسسات الدولة، سواء كانت ضريبية أو جمركية أو خدماتية أو غيرها، من الجميع مع التركيز على فئة كبار الملاك

ج- إلغاء الازدواج الوظيفي والوظائف الوهمية في جميع مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية، والتوظيف في مؤسسات الدولة المدنية عبر وزارة الخدمة المدنية مع مراعاة ما نصت عليه مخرجات مؤتمر الحوار الوطني من معالجات استثنائية

ح- تطبيق نظام البصمة في جميع مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية

خ- تخفيف العبء عن كاهل المواطنين جراء قرار الإصلاحات السعرية للمشتقات النفطية

د- الاستثمار في البنى التحتية

ذ- الفساد المالي والإداري

ر- وبرامج الحماية الاجتماعية.

تقدم اللجنة توصيات إلى وزير الخدمة المدنية حول إصلاح سلم الأجور بهدف إزالة العبء عن المواطنين اليمنيين محدودي الدخل.

- تضمّن اللجنة في خطتها رؤية لتفعيل المؤسسات الرقابية والمحاسبية، وفي مقدمتها الجهاز المركزي للرقابة
- والمحاسبة وهيئة مكافحة الفساد، وتعلن تقاريرها السنوية للرأي العام.
- تقدم اللجنة خطتها ومصفوفتها التنفيذية المزمنة والملزمة إلى الحكومة الجديدة في غضون ثلاثة أشهر. ويعمل الأخ رئيس الجمهورية والحكومة الجديدة بشكل وثيق مع جميع المكونات لتنفيذ توصيات اللجنة.

البند 4: تتخذ الحكومة الجديدة الإجراءات التالية:

أ- زيادة دفعات صندوق الضمان الاجتماعي بنسبة 50 في المئة وتسديدها للمستفيدين فورًا، مع مراجعة معايير أهلية المستفيدين لضمان شطب غير المؤهلين وتسجيل المؤهلين الفعليين،

ب- زيادة أجور الخدمة المدنية وقطاعي الجيش والأمن، وتسريع عملية إلغاء الوظائف الوهمية والموظفين المزدوجين، من خلال تسديد جميع المدفوعات عبر المصارف أو التحويلات البريدية،

ت- زيادة موازنة السنة المالية المقبلة المتعلقة بالتعليم والصحة من أجل استهداف الفئات الفقيرة والمناطق التي تعرضت للتهميش.

البند 5: تلتزم الحكومة الجديدة التنفيذ الكامل لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني المتعلقة بمكافحة الفساد وتوفر الموارد الضرورية لذلك.

البند 6: يمارس الأخ رئيس الجمهورية صلاحياته الدستورية لضمان تمثيل عادل لجميع المكونات في الهيئات التنفيذية وعلى المستويين المركزي والمحافظات، إضافة إلى هيئات الإشراف، وذلك لضمان الكفاءة والنزاهة والشراكة الوطنية والفاعلية. ويجب ضمان المشاركة العادلة في الهيئات القضائية بما يتوافق مع مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

- تعمل الحكومة بموجب مبادئ الشراكة الوطنية وتحترم مصالح اليمن العليا في السياسات المحلية والخارجية، وتعكس تطلعات جميع أبناء الشعب.

البند 7: تشارك جميع المكونات في التحضيرات للسجل الانتخابي الجديد والاستفتاء على الدستور بناء على السجل الجديد، وتشارك في التحضيرات للانتخابات ومراقبتها وفق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

البند 8: يعمل الأخ رئيس الجمهورية عن كثب مع جميع المكونات من أجل تحقيق توافق على دستور جديد عبر آليات لجنة صياغة الدستور والهيئة الوطنية.

البند 9: تراجع عضوية الهيئة الوطنية خلال فترة لا تتجاوز 15 يومًا لضمان تمثيل عادل للمكونات. وتحضر الهيئة الوطنية اللائحة الداخلية المنظمة لعملها عبر اللجنة التي شكلت لهذا الغرض، وفق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

البند 10: تعمل الهيئة الوطنية عبر الإشراف على لجنة صياغة الدستور، ضمن قضايا أخرى، على معالجة قضية شكل الدولة بطريقة تلتزم مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

البند 11: تشكل الحكومة لجنة مشتركة مع أنصار الله، لإعداد مصفوفة تنفيذية عاجلة لتنفيذ مخرجات فريق عمل قضية صعدة في مؤتمر الحوار الوطني. وتشكل الحكومة لجنة أخرى، بمشاركة جميع المكونات بما فيها الحراك الجنوبي السلمي، لإعداد مصفوفة تنفيذية عاجلة لتنفيذ مخرجات فريق عمل القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار الوطني.

البند 12: تنفذ مخرجات فريق عمل الجيش والأمن في مؤتمر الحوار الوطني بشكل صارم ضمن فترة زمنية متفق عليها، بمراقبة ومتابعة من الهيئة الوطنية.

البند 13: تعالج الحالة العسكرية والأمنية والقضايا المتعلقة بعمران والجوف ومأرب وصنعاء وأية محافظات أخرى بملحق هذا الاتفاق.

البند 14: وقف التصعيد السياسي والجماهيري والإعلامي ورفع مظاهر التهديد والقوة. ويشمل ذلك إلزام وسائل الإعلام الرسمية وحث وسائل الإعلام الحزبية والخاصة على وقف الحملات التحريضية ذات الطابع المذهبي أو الطائفي أو المناطقي.

البند 15: فور توقيع هذا الاتفاق واعتماد السعر الجديد للمشتقات النفطية وإعلان رئيس حكومة جديد، تزال المخيمات التي أقيمت في محيط منشآت أمنية حيوية، ومن ضمنها حزيز، الصباحة، والمطار.

- وببدء تشكيل حكومة جديدة تزال المخيمات التي أقيمت حول العاصمة صنعاء، وكذلك المخيمات في داخل العاصمة ونقاط التفتيش غير التابعة للدولة في صنعاء ومحيطها.

البند 16: تلتزم الأطراف حل أي خلافات حول هذا الاتفاق عبر الحوار المباشر، في إطار مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، والتفاوض من خلال لجنة مشتركة تؤسس بدعم من الأمم المتحدة. وتكون اللجنة المشتركة المنبر المناسب لطرح أية قضايا تتعلق بتفسير هذا الاتفاق وتنفيذه.

البند 17: تطلب الأطراف من مساعد أمين عام الأمم المتحدة ومستشاره الخاص لليمن مواصلة دعم الأمم المتحدة في تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في هذا الاتفاق، وتطلب منه كذلك مواصلة مراقبة أي انتهاكات.

ملحق: الحالة العسكرية والأمنية والقضايا المتعلقة بعمران والجوف ومأرب وصنعاء وأية محافظات أخرى

البند 1: تتعهد الأطراف إزالة جميع عناصر التوتر السياسي والأمني من أجل حل أي نزاع عبر الحوار وتمكين الدولة من ممارسة سلطاتها. ويجب وقف جميع أعمال العنف فورًا في العاصمة صنعاء ومحيطها من جميع الأطراف

البند 2: تؤكد الأطراف ضرورة بسط سلطة الدولة واستعادة سيطرتها على أراضيهاكافة وفق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

البند 3: يتم الاتفاق على آلية، بمساعدة فنية من الأمم المتحدة، لتنفيذ توصيات مؤتمر الحوار الوطني الشامل المتعلقة بـ"نزع السلاح واستعادة الأسلحة الثقيلة والمتوسطة من كافة الأطراف والجماعات والأحزاب والأفراد التي نهبت أو تم الاستيلاء عليها وهي ملك للدولة على المستوى الوطني وفي وقت زمني محدد وموحد". وتشمل الآلية تمثيلًا لجميع المكونات، ولا تستثني من عملها أي أطراف أو جماعات أو أفراد. وتتضمن الآلية خطة مفصلة وجدولًا زمنيًا للتنفيذ ووفق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

- البند 4: بخصوص عمران، يشكل رئيس الحكومة الجديد لجنة مشتركة، في غضون خمسة أيام، مهمتها تطبيع الوضع واستكمال أعمال ترتيب السلطات الإدارية والأمنية والعسكرية، بما يحقق فرض سلطة الدولة ويحقق الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة.

ويقوم المسؤولون المحليون في عمران بممارسة صلاحياتهم بشكل كامل. وتقوم القوات الأمنية والعسكرية التابعة للدولة بمهامها في ضمان أمن المحافظة واستقرارها.

وتتحمل اللجنة المسؤولية الرئيسة عن الإشراف على الاتفاق وتنفيذه، بما في ذلك سحب جميع المجموعات المسلحة القادمة من خارج عمران.

- تتعهد الأطراف إعطاء جميع المعلومات الضرورية إلى لجنة المراقبة والتحقق فور طلبها لتمكينها من القيام بمهامها.

وتوفر اللجنة المشتركة كل الدعم والمساعدة اللازمين إلى المسؤولين المحليين لتمكينهم من ممارسة مسؤولياتهم بشكل كامل، وضمان مبدأ الشراكة الوطنية. وتكون اللجنة المنبر المناسب لمناقشة أي عقبات وحلها من أجل القيام بتلك المسؤوليات.

البند 5: وقف جميع أعمال القتال ووقف إطلاق النار في الجوف ومأرب فورًا، وانسحاب جميع المجموعات المسلحة القادمة من خارج المحافظتين مع ترتيب الوضع الإداري والأمني والعسكري. وتؤسس الأطراف آلية تنفيذ حازمة ومشتركة ومحايدة من أجل المراقبة والتحقق. وتشرح وثيقة مكملة تفاصيل وقف إطلاق النار والآلية المشتركة، وتضع جدولًا زمنيًا صارمًا. وتقوم الحكومة الجديدة بترتيب وضع محافظتي الجوف ومأرب إداريًا وأمنيًا وعسكريًا بما يكفل تحقيق الأمن والاستقرار والشراكة الوطنية. وتقوم القوات المسلحة والأمنية التابعة للدولة بمهامها في ضمان أمن المحافظتين واستقرارهما.

البند 6: تتضمن الوثيقة المكملة القضايا التالية:

أ- مبادئ وقف إطلاق النار

ب- مجموعة تعريفات من أجل تجنب الالتباس خلال تنفيذ وقف إطلاق النار

ت- تعريف مراحل التنفيذ

ث- تشكيل لجنة مشتركة للمراقبة والتحقق، وفرق ميدانية مشتركة للمراقبة والتحقق، وفرق تقنية مشتركة للمراقبة والمراجعة

ج- التفنيد الواضح للأعمال التي تعد انتهاكًا لوقف إطلاق النار

ح- وجدول أعمال واضح للتنفيذ.

البند 7: تلتزم الأطراف تيسير وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية في ظروف آمنة ومن دون عوائق. وتلتزم الأطراف كذلك ضمان سلامة المدنيين، بمن فيهم المدنيون الذين يتلقون المساعدة، فضلًا عن ضرورة كفالة أمن موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

البند 8: تلتزم الدولة بحماية المواطنين في محافظة البيضاء من خطر القاعدة وتقدم له الدعم اللازم وتقف إلى جانبهم في مواجهة خطر القاعدة والإرهاب.

البند 9: تطبيع الوضع في المناطق التي احتضنت المخيمات بعد رفعها وتجنب أية استحداثات عسكرية فيها.

البند 10: إلغاء كل الإجراءات العقابية إدارية أو مالية أو غيرها على العسكريين أو المدنيين على خلفية المشاركة في المظاهرات السلمية أو تأييدهم بطرق سلمية لمطالب شعبية مشروعة.

ملحق رقم 9: اتفاق حول مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى

اتفق الطرفان على ما يلي:

– وقف فوري لإطلاق النار في محافظة ومدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى يدخل حيّز التنفيذ فور توقيع الاتفاق.

– إعادة انتشار مشترك للقوات من موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى ومدينة الحديدة إلى مواقع متفق عليها خارج المدينة والموانئ.

– الالتزام بعدم استقدام أي تعزيزات عسكرية من قبل الطرفين إلى محافظة ومدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى.

– إزالة جميع المظاهر العسكرية المسلحة في المدينة.

– إنشاء لجنة تنسيق إعادة انتشار مشتركة ومتفق عليها برئاسة الأمم المتحدة وتضم، على سبيل المثال لا الحصر، أعضاء من الطرفين لمراقبة وقف إطلاق النار وإعادة الانتشار.

– يقدم رئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار تقارير أسبوعية من خلال الأمين العام إلى مجلس الأمن الدولي حول امتثال الأطراف لالتزاماتها في هذا الاتفاق.

– ستشرف لجنة تنسيق إعادة الانتشار على عمليات إعادة الانتشار والمراقبة. وستشرف أيضًا على عملية إزالة الألغام من مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى.

– دور قيادي للأمم المتحدة في دعم الإدارة وعمليات التفتيش للمؤسسة العامة لموانئ البحر الأحمر اليمنية في موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى ويشمل ذلك تعزيز آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش (UNVIM)في موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى.

– تعزيز وجود الأمم المتحدة في مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى.

– يلتزم الأطراف بتسهيل وتمكين عمل الأمم المتحدة في الحديدة.

– تلتزم جميع الأطراف بتسهيل حرية الحركة للمدنيين والبضائع من وإلى مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى وتلتزم أيضًا بعدم عرقلة وصول المساعدات الإنسانية من موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى.

– تودع جميع إيرادات موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى في البنك المركزي اليمني من خلال فرعه الموجود في الحديدة للمساهمة في دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية في محافظة الحديدة وجميع أنحاء اليمن.

– تقع مسؤولية أمن مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى على عاتق قوات الأمن المحلية وفقًا للقانون اليمني، ويجب احترام المسارات القانونية للسلطة وإزالة أي عوائق أو عقبات تحول دون قيام المؤسسات المحلية بأداء وظائفها، بما فيها المشرفين.

– لا تعتبر هذه الاتفاقية سابقة يعتد بها في أي مشاورات أو مفاوضات لاحقة.

سيتم تنفيذ هذه الاتفاقية على مراحل يتم تحديدها من قبل لجنة تنسيق إعادة الانتشار، على أن تشكل عملية إعادة الانتشار من موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى والأجزاء الحرجة من المدينة المرتبطة بالمرافق الإنسانية المهمة في المرحلة الأولى ويتم استكمالها في غضون أسبوعين من دخول وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ. يتم استكمال إعادة الانتشار المشترك الكامل لكافّة القوات من مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى خلال مدة أقصاها 45 يومًا من دخول وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ.

المراجع

➢ مراجع باللغة العربية

- **كتب**

- احمد، احمد يوسف، **الدور المصري في اليمن (1962-1967)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1981.
- أبو ذكرى، وجيه، **الزهور تدفن في اليمن**، ط2، القاهرة، دار الوطن العربي والمركز العربي للصحافة، 1977.
- باصديق، فائزة حسين، **سقطرى وثرواتها الكامنة**، الندوة الدولية العلمية الأولى حول جزيرة سقطرى الحاضر والمستقبل، دار الجامعة للطباعة والنشر، الجزء الثالث، 1999.
- الجابري، محمد عابد، **العصبية والدولة ومعالم نظرية ابن خلدون في التاريخ الإسلامي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.
- جردات، وليد محمد **الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر**، الدوحة، دار الثقافة، 1986.
- حامد جاد طه، **سياسة بريطانيا في جنوب اليمن**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1969.
- حسن سيد احمد أبو العينين، **جغرافيا البحار والمحيطات**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1967.
- حمروش، احمد **قصة ثورة 23 يوليو مجتمع جمال عبد الناصر**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مارس.
- الحديدي، الفريق صلاح الدين، **شاهد على حرب 1967**، القاهرة، دار الشروق، 1974.
- حمدان، جمال، **شخصية مصر – دراسة في عبقرية المكان**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1970.
- خشيش، فؤاد، **حرب اليمن ....المجتمع الدولي بمواجهة الأزمة الأخلاقية والإنسانية**، دراسات باحث، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، العدد 63، بيروت، صيف 2018.
- ربيع، حامد، **نظرية السياسة الخارجية**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1973.
- رياض، محمود، **مذكرات محمود رياض من 1948-1978**، ج2 ، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1987.
- الزركلي، خير الدين **شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز**، المجلد الثاني، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، نيسان 1992.
- سيري الدين، عايدة، **جزر الحنيش وأمن البحر الأحمر**، بيروت، 1996، لا ناشر.

- السروري، محمد، **الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في اليمن في عهد الدويلات المستقلة**، وزارة الثقافة والسياحة، 2004.
- سعداوي، نظير حسان، **التاريخ الحربي المصري في عهد صلاح الدين الأيوبي**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1957.
- سرور، محمد جمال الدين، **سياسة الفاطميين الخارجية والقاهرة**، دار الفكر العربي، 1967.
- سيدني، بيلي، "**الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام**"، ترجمة المقدم الركن الياس فرحات، طبعة أولى، دار الحرف العربي، بيروت–لبنان، 1412هـ 1992م.
- الشرجبي، قائد نعمن **الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني**، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- شرف الدين، احمد حسين، **اليمن عبر التاريخ: من القرن الرابع عشر قبل الميلاد إلى القرن العشرين**، ط 2، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، 1967.
- صبري، موسى، **مخبر صحفي وراء أحداث عشر ثورات**، القاهرة، دار المعارف، 1970.
- الظاهري، محمد محسن، **الدور السياسي للقبيلة في اليمن**، دار المنار، القاهرة، 1990.
- الظاهري، محمد محسن **المجتمع والدولة –دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية –(اليمن نموذجًا)**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004.
- عبدالله، السلطان عبد المحسن، **البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي**. ط3، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 1988
- العبدلي، سمير، **ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن: دراسة ميدانية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007
- عبيد، نايف علي، **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظريةوالتطبيق**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الإمارات، 2003.
- علي، جواد، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام** ، ج 4، دار الساقي، بيروت، 2001.
- لقمان، حمزة علي، **تاريخ الجزر اليمنية**، مطبعة يوسف وفيليب الجميل، بيروت 1972.
- محمود، نعناعة، "**إسرائيل والبحر الأحمر**"، مكتبة خانجي، القاهرة، 1974.
- محمود، توفيق محمود، **المدخل الجنوبي للبحر الأحمر**، دراسة في الجغرافية السياسة والجيوبولتكس، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض، 1983.
- مسعود، لخوند**الموسوعة التاريخية الجغرافية**، دار رواد النهضة، لبنان، 1994، جزء 20.

- المقحفي، إبراهيم احمد، **معجم البادان والقبائل اليمنية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، دار الكلمة للطباعة والنشر، القاهرة 2001.
- المقدسي، أبو عبد الله محمد بن أحمد ، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، بيروت، مكتبة خياط، د. ط، (١٩٠٦م).
- مارين بواريه وأخرون، **اليمن المنعطف الثوري**، تركيب المشهد السياسي اليمني إعادة ترجمة خالد الخالد ،الفرات للنشر والتوزيع، لبنان، 2017.
- مطاوع سمير، «**الأردن في حرب 1967**»، ط1، عمره للنشر والتوزيع، لندن–عمان، 1988م.
- مديحة احمد درويش، **النشاط الأمريكي في اليمن (1918–1939)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2002.
- نناتج،انتوني**ناصر**، ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993.
- نصر، صلاح، **معركة الكلمة، الحرب النفسية**، ط2، القاهرة، القاهرة للطباعة والنشر، أبريل 1967.
- نعناعة، محمود/ **إسرائيل والبحر الأحمر**، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1974.
- نيكتينا، جالينا، **قناة السويس وطنية للشعب المصري**، ترجمة: إبراهيم عامر، مؤسسة نشر الكتب الشعبية السوفيتية، القاهرة 1957.
- هيكل، محمد حسنين، **حرب الخليج أوهام القوة والنصر**، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992.
- هيكل، محمد حسنين، **مصر لا لعبد الناصر**، دار الشروق، القاهرة، 2003.
- هارولد ف. يعقوب، **عدن وجنوب اليمن في ملوك العربC.I.S.**، عدن وجنوب اليمن في ملوك العرب، ترجمة احمد الضواحي، طبعة أولى، مطبعة العلم، دمشق ،1967.
- **الفاعلون غير الرسميين في اليمن: أسباب التشكل وسبل المعالجة**، سلسلة التقارير المعمقة، تحرير شفيق شقير، مركز الجزيرة للدراسات، نيسان 2010.

- **جرائد ومجلات**

- الاصبحي، احمد محمد، عضو مجلس شورى في اليمن، **مسار التسوية السياسية في اليمن** "**انموذج لحل النزاعات الداخلية** " صنعاء، 2013.
- أبو عامود، محمد سعد، **خاصرة الجزيرة:الدور الخليجي في الانتقال السياسي في اليمن.**
- السياسة الدولية، العدد 192، نيسان 2013.
- احمد جاسم إبراهيم، **العلاقات السياسية اليمنية المصري1945–1952**، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، مجلة بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 4، العدد 1.

- باذيب، أبو بكر أحمد، **الفرص المتاحة: مدخل لتنشيط السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراع في اليمن**، سلسلة بدائل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 23، تموز 2017.
- توفيق، محمود محمود، "**البحر الأحمر في الاستراتيجية الدولية**"، مجلةالسياسة الدولية، السنة 15، العدد 57، القاهرة 1979.
- الحجار، محمد صبحي ، **الصراع على البحر الأحمر: حقبة ماقبل1980**، مجلة الدفاع الوطي اللبناني، العدد 81، تموز، 2012.
- "**التحديات الاجتماعية التي تواجه اليمن في عشر سنوات 2006-2015**"، صحيفة القدس العربي، لندن 25 تشرين الأول، 2006.
- جيرهولم، توماس، **تكوين المجتمع التقليدي: العوامل الداخلية والخارجية**، مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء، العدد السابع، 1987.
- جريدة الزمان، العدد8692، في 2008/5/5.
- حمدي فؤاد، **ماذا صنع أعضاء مجلس العموم البريطاني في رحلتهم المثيرة داخل اليمن**، صحيفة الأهرام 1962/2/21.
- رجب، إيمان، **السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات الإقليمية والحاجة إلى "إعادة تموضع"**، مجلة السياسية الدولية، عدد 205، تموز 2016، مجلد 31.
- السالمي، عبد الله، **اليمن وسؤال الهوية الوطنية قراه في التدافع الطائفي والقبلي والمناطق**، مجلة مقاربات العدد 2، 2012.
- شلبي، عبد الحميد عبد الجليل، **التنسيق المصري السعودي لمواجهة الأحلاف الغربية مشروع الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط وحلف بغداد**، مجلة مصر الحديثة، العدد 2، 2003.
- شمسان، عبد الباقي، **اليمن ما بعد عاصفة الحزم متطلبات إعادة بناء الحقل السياسي**، مجلة سياسات عربية، عدد 14، أيار 2015.
- صلاح نصر، **عملاء الخيانة وحديث الافك**، بيروت، الوطن العربي، 1975.
- عبد العاطي محمد، **البحر الأحمر ومخاطر الصراع الدولي**، مجلة السياسة الدولية، العدد 54، القاهرة 1978.
- عزمي، محمود، **دور البحرية العربية في البحر الأحمر**، شؤون فلسطينية، عدد67، حزيران 1977.
- العطار، محمد سعيد، **التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن**، أبعاد الثورة اليمنية، ط1، المجموعة الوطنية الجزائرية، نوفمبر 1965.

- فخري، احمد، **اليمن ماضيها**، العدد الأول، بيروت–لبنان، 1988.
- القيسي، عصام، **التجمع اليمني للإصلاح: المشهد اليمني**، سياسات عربية، عدد 14 أيار.
- الكونونيل ب. ك. ناريمان، **درس ونتائج حرب أكتوبر 1973**، السياسة الدولية، العدد 58، أكتوبر 1979.
- كاظم هاشم نعمة، **العلاقات الدولية**، الجزء الأول، جامعة بغداد، بغداد، 1979.
- محمد حسنين هيكل، **مبارك وزمانه: من المنصة إلى الميدان**، دار الشروق، القاهرة، 2013.
- نص خطاب الأمير فيصل بن عبد العزيز في المؤتمر الشعبي بمنى 1963/1/25، الوثائق العربية 1963، بيروت الجامعة الأمريكية.
- مسعد، نيفين، **السياسة الخارجية بين الاستمرار والتغيير**، جريدة الشروق المصرية 2012/9/13 العدد 1321.
- نايل شامة، **السياسة الخارجية المصرية: الآمال والمعوقات**، جريدة الشروق المصرية العدد 15.

- **دراسات**

- إبراهيم نافع وأخرون، **العلاقات المصرية الخليجية** ، محرر: محمد السعيد إدريس، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، 2004.
- باذيب، أبو بكر أحمد، ال**فرص المتاحة: مدخل لتنشيط السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراع في اليمن**، دورية بدائل(مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، عدد 23، السنة الثامنة، تموز 2017.
- بريزات، فارس، **الجذور الاجتماعية لنضوب الشرعية السياسة في اليمن**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، الدوحة، تشرين الأول، 2011.
- البطريق، عبد الحميد، **من تاريخ اليمن الحديث (1517–1840)**، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، 1969.
- تقرير مشترك بين البنك الدولي والجمهورية اليمنية –الجمهورية اليمنية تقرير حول وضع التعليم، **التحديات والفرص**، حزيران 2010.
- الجابري، محمد عابد، **العصبية والدولة ومعالم نظرية ابن خلدون في التاريخ الإسلامي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.
- الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2004 هو التعداد الثاني في الجمهورية اليمنية منذ قيامها1990 صنعاء.

- الجمهورية اليمنية، **سيرة 15 سنة**، كتاب خاص بمناسبة العيد الوطني الخامس عشر 22 مايو 2005.
- جولوفكايا . إيلينا .ك، **التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية**، 1962، 1985م، ترجمة محمد على البحر، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمنى، 1994م.
- حمد سعيد الموعد (1999)، **أمن الممرات العربية المائية**، اتحاد الكتاب العرب.
- دريش، بول، **اقتراع شعبي يومي، الأمة والدولة في اليمن، في: التحولات السياسية في اليمن:** بحوث ودراسات غربية 1990-1994، صنعاء، المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، 1995.
- الدنان، ربيع، **مصر بين عهدين مرسي والسيسي: السياسة الخارجية**، إشراف محسن صالح، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2016.
- السروري، محمد، **الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في اليمن في عهد الدويلات المستقلة**، وزارة الثقافة والسياحة، 2004.
- السلطان، عبد الله عبد المحسن، **البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي**، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.
- سلامة، غسان، **السياسة الخارجية السعودية**، دراسة في العلاقات الدولية، معهد الإنماء، باريس 1980.
- الصلاحي، فؤاد عبد الجليل، **الثورة اليمنية الخلفية والأفاق**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012.
- الصلاحي، فؤاد، **نشوء الدولة الحديثة في اليمن ومسار تشكلها**، في الثورة اليمنية الخلفية والأفاق، تحرير فؤاد الصلاحي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
- العمراني، عبد الرحمن محمد، **أديب اليمن الثأر**، مركز الدراسات اليمنية، صنعاء، طبعة أولى، 1979.
- العبدلي، سمير، **ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن: دراسة ميدانية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
- غانم، عبد الكريم، **الوعي السياسي في المجتمع اليمني**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016 بيروت.
- غانم، عبدالكريم، **القبيلة اليمنية: دورها وموقعها في الثورة والتغيير السياسي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012.
- **سياسة مصر الخارجية زمن السيسي وغياب المنظومة الاستراتيجية**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2015.

- فخري، احمد، **اليمن ماضيها وحاضرها**، جامعة الدول العربية: معهد الدراسات العربية المالية، القاهرة 1957.
- محمد جميح، **المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تحليل السياسات، الدوحة، تشرين الأول 2014.
- المغلس، هاني، **الفاعلون غير الرسميين في اليمن: الموقف والدور إبان مرحلة الثورة في اليمن: أسباب التشكل وسبل المعالج**، شفيق شقير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012.
- **الفاعلون غير الرسميين في اليمن: أسباب التشكل وسبل المعالجة**، سلسلة التقارير المعمقة، تحرير شفيق شقير، مركز الجزيرة للدراسات، نيسان 2010.
- **القصر والديوان: الدور السياسي للقبيلة في اليمن**، تقرير، تحرير عادل الشرجبي، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، صنعاء، 2009.
- هدسون، مايكل، **مأساة اليمن: مشاهدة الانزلاق نحو حرب أهلية، في: التحولات السياسية في اليمن:** بحوث ودراسات غربية 1990-1994، صنعاء، المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، 1995.
- نجاد، عبد الله محمد علي، **الأهمية الاستراتيجية للجزر اليمنية في البحر الأحمروخليج عدن (1945-1973)**، دائرة التوجيه المعنوي، اليمن، صنعاء، 2006.

- **رسائل وأطروحات**

- أبو ثنين، فهد بن سالم بن فيصل، **العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية ومصر من 2000 حتى 2006**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة و2008.
- بدران، ودودة عبد الرحمن، **السياسة الخارجية الأمريكية في عهد كنيدي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1973.
- الشرجبي، عادل مجاهد، **التحضر والبنية القبلية في اليمن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، 1991.عبد الزهرة شلش العتابي، **الجغرافيا السياسية لمضيق باب المندب**، الجامعة المستنصرية / كلية التربية الأساسية، 212.
- منصور، شادي أحمد محمد عبدالوهاب، **إدارة الصراعات الداخلية في المجتمعات التعددية: دراسة مقارنة بين حالتي لبنان واليمن**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، رسالة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، القاهرة 2014.

مواقع الكترونية:

- إيمان رجب، **ثلاثة أبعاد وثلاثة ثوابت تميز العلاقات المصرية السعودية والإماراتية**، آراء حول الخليج، العدد 132.
http://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4344:2018-01-09-09-19-07&catid=3571&Itemid=172
- مصر.. زيارة الملك سلمان ترسم مستقبلًا جديدًا للمنطقة، موقع العربية الإخباري، https://bit.ly/2EDkFH1،
- صلاح عبد اللطيف، العلاقات **المصرية السعودية: ما الذى تغير بعد تولى سلمان**؟ http://www.masralarabia.com/تحليلات/688693-العلاقات-المصرية-السعودية-هل-تغير-شيء-بعد-تولي-سلمان؟
- عبد الحميد أبو موسى رئيس الجانب المصري في مجلس الأعمال المصري السعودي .2017/4/23.
https://www.elbalad.news/show.aspx?id=2731110
- احمد سيد حسن، **أبعاد إقليمية ودولية لزيارة الملك سلمان** للقاهرة:
http://alqabas.com/1224
- هدير محمود، **نقاط ترصد توتر العلاقات المصرية السعودية**، موقع البديل:
https://bit.ly/2QGcS1x /
- ربيع عز الهوارى، ت**يران وصنافير: أزمة السيادة وعار التفريط أم تحول السياسات وبداية النفوذ العربي:**
http://www.sasapost.com/opinion/tiran-and-sanafir-sovereign-crisis-and-a-shame-to-alienate-or-transformation-policies-and-the-beginning-of-the-arab-influence/
- **اتفاقية تيران وصنافير.. تفاصيل تكشف لأول مرة**، موقع الجزيرة الإخباري:
https://bit.ly/2QClsy9
- الأبعاد الاقتصادية للتنازل عن تيران وصنافير، العربي الجديد:
https://bit.ly/2Et9vn6
- محمد الشيوى، **ما وراء تجدد العلاقات المصرية** السعودية:
http://carnegieendowment.org/sada/61662
- محمد السعيد إدريسي، **مصر وايران والنظام الإقليمي – مساران للعلاقات:**
http://www.ahram.org.eg/NewsQ/431999.aspx

- علي أبو زيد، **السيسي وبوتين.. وبينهما سوريا**، موقع الميادين:
https://bit.ly/2Bq5Cfy
- مؤتمر غروزني خطوة كبرى لسحب المرجعية السنيّة من السعودية:
https://bit.ly/2A7J8QI
- سياسة/إمبراطورية-الجيش-المصري-الاقتصادية-تبتلع-الدولة لسبت، 23-07-2016:
http://alkhaleejonline.net/
- نصر محمد عارف، **هل تملك مصر قوة إقليمية ناعمة**، جريدة الأهرام، 12 شباط 2018:
http://www.ahram.org.eg/NewsQ/637164.aspx
- بدء تمرين مرجان 13 بين القوات البحرية المصرية والسعودية في جدة، جريدة اليوم السابع:
https://www.youm7.com/story/2012/9/15/%D8%A8%D8%AF%D8%A1%D8%AA%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%86%D9%85%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D9%8613%D8%A8%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9%D9%88%D8%A7%D9%8%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%AC%D8%AF%D8%A9/787057،
- ميسر ياسين، **حرب اليمن 1962 والتحالف العربي ضد الحوثي**، التاريخ لا يعيد نفسه 2015/7/7
https://www.elwatannews.com/news/details/765319
- مشاركة مصر في "عاصفة الحزم"، الخيار الاستراتيجي لحماية الأمن القومي العربي:
http://pw.ahram.org.eg/News/1815721.aspx
- مصر بين عاصفتي الصحراء والحزم:
https://madamasr.com/ar/2015/03/30/feature/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%85%D8%B5%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D9%86%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D9%88%D8%A7%D9

%84%D8%AD%D8%B2%D9%85-%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AE%D8%AF

- هل تتورط مصر في حرب ثانية داخل اليمن:

https://www.dw.com/ar/%D9%87%D9%84%D8%AA%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%B7%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A%D8%AD%D8%B1%D8%A8%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86/a18362720

- إمبراطورية الجيش المصري الاقتصادية تبتلع الدولة، خليج أونلاين، القاهرة ,2013/7/23:

http://alkhaleejonline.net/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A5%D9%85%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%88%D8%B1%D9%8A%D%A9%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9%D8%AA%D8%A8%D8%AA%D9%84%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9

- كلمة الرئيس السيسي في 2015/4/4:

https://www.youtube.com/watch?v=UgkHUgquMS0

- أهداف المشاركة والحسابات المصري في عاصفة الحزم .مجلة الشعب .2015/4/8:

http://www.elshaab.org/news/167227/%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D9%81%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D9%85

- رئاسة الجمهورية تصدر بيانًا لتوضيح موقف مصر من شرعية اليمن وعاصفة الحزم:

https://www.masrawy.com/News/News_Egypt/details/2015/3/26/487674/%D8%B1D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7

%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B6%D9%8A%D8%AD-%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%85%D9%86%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8-%B5%D9%81%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D9%8

الدستور المصري:

http://dostour.eg/2013/topics/regime/Chief-of-state-159-5/

- نص معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي:
http://www.lasportal.org/ar/aboutlas/Pages/Charter.aspx
- الفصل السابع – المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة،
http://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-vii/index.html
- نص القرار 2216:
https://arabic.rt.com/news/780033%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86/
- عمان احتراف الوساطة في المنطقة 2015/10/28:
https://www.skynewsarabia.com/middleeast/786238%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%B7%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9
- المسودة الكاملة لمؤتمر جنيف 2 التي قدمها ولد الشيخ للأطراف اليمنية 2015/12/23:
https://www.al-tagheer.com/news83844.html.
- أبرز جولات المفاوضات والمشاورات اليمنية التي حصلت منذ بداية الحرب عام 2015:
http://almanar.com.lb/4597991
- عدن الغد | خارطة طريق دولية لليمن: تنازلات مشتركة وتضحية بهادي والأحمر، 28 أكتوبر 2016:
http://old.adengd.net/news/227157/#ixzz5c8rbwjxG
- غريفيث يدعو لمفاوضات بشأن اليمن في سبتمبر المقبل:

https://arabic.rt.com/middle_east/961101%D8%BA%D8%B1%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%AB%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B3%D8%A8%D8%AA%D9%85%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A8%D9%84/#

- اتفاق ستوكهولم حول اليمن: صفحة جديدة للحل السياسي وتفاهمات بشأن الحديدة وتعز، http://www.almayadeen.net/news/politics/922046/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A9%D9%85%D8%B4%D8%A7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%AC%D8%B1%D8%AA%D8%A8%D8%B1%D9%88%D8%AD-%D8%A5%D9%8A%D8%AC%D8%A7

- السيسي نشارك في عاصفة الحزم بقوات بحرية وجوية فقط 2015/4/17 https://arabic.rt.com/news/780354%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D9%88%D8%AC%D9%88%D9%8A%D8%A9%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D9%85/#

- النص الكامل لكلمة السيسي في الأمم المتحدة 2016/9/21: https://www.youm7.com/story/2016/9/21/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84%D9%84%D9%83%D9%84%D9%85%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%89%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D9%85%D8%B6%D9%89/2890735

- محمود طاهر، **الدور المصري في اليمن**، دنيا الوطن، 2015/3/**21**:
https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/360632.html
- سلمى التويجيري، **الرئيس السيسي يقدم مبادرة للسلطان قابوس لوقف الحرب في اليمن**:
2018/2/8 https://www.sada-alkhaleej.com/news/1276
- سر اللقاء بين السيسي وقابوس رأي اليوم 2018/2/8:
https://www.raialyoum.com/index.php/%D8%B3%D8%B1%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%88%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%8A/
- السيسي في عمان: **اليمن أولًا...وقطر حاضرة**، جريدة الأخبار اللبنانية .2018/1/9:
https://al-akhbar.com/Yemen/244401
- جونسون في مسقط لبحث الأزمة اليمنية:
https://middleeastonline.com/%D8%AC%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%88%D9%86%D9%81%D9%8A%D9%85%D8%B3%D9%82%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86
- العلاقات اليمنية المصرية ..خصوصية وثبات .موقع وكالة الأنباء اليمنية (سبأ).2018/8/13:
http://sahafahnet.net/show5827040.html
- مستقبل الجيش اليمني:
http://carnegie-mec.org/2015/05/26/ar-pub-60540
- مؤسسة موانئ البحر العربي، اطلع عليه بتاريخ 19/8/2018 منبذة عن ميناء المكلا:
http://www.portofmukalla.com/arabic/index.php?option=com_content&view=article&id=84&Itemid=99
- اتفاقية الحدود تنقل السيادة على تيران وصنافير إلى السعودية ولا تنهي الإدارة المصرية:
http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1076720
- حقائق عن جزيرتي تيران وصنافير :
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-38640248:
- "جزيرة ميون... الثروة المدفونة في مضيق باب المندب"،فارس الجلال،

https://www.alaraby.co.uk/politics/2015/10/7/%D8%AC%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9%D9%85%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%B1%D9%88%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%81%D9%88%D9%86%D8%A%D9%81%D9%8A%D9%85%D8%B6%D9%8A%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AF%D8%A8

سيري الدين عايدة، **جزر الحنيش وأمن البحر الأحمر**.

- اتجاهات نمو السكان:

http://www.yemen-nic.info/sectors/popul

- كلمة علي عبد الله صالح أمام أنظار أعضاء مجلسيْ النواب والشورى والحكومة وقيادة الجيش والأمن، 2 شباط2011:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/02/110202_yemen_president

- محمد صالح علي، رئيس الدائرة التنظيمية للحزب الاشتراكي اليمني، صحيفة الثوري، العدد (2191)، تاريخ 7-6- 2012

http://www.althawranews.net

https://www.mepc.org/yemen-social-intifada-republic-sheikhs:

- الجزيرة وثائق تكشف تورط إسرائيل في حرب اليمن

- http://www.aljazeera.net/news/arabic/2008/5/5/%D9%88%D8%AB%D8%A7%D8%A6%D9%82%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AD%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86%D8%A5%D8%A8%D8%A7%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA

- خفايا الصراع في البحر الأحمر:

http://assabeel.net/article/2017/5/15/%D8%AE%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%85%D8%B1

- **ميناء بلحاف.. أكبر مشروع صناعي واستثماري في تاريخ اليمن:**

https://yemen-press.com/news86855.htm /

- مؤسسة موانئ خليج اليمنية جميع الحقوق محفوظة 2009-2010:
http://www.portofaden.net/AShipTraffic.aspx /
- القبيلة في اليمن ودورها في الاحتجاجات الشعبية 2011 – 2012، 25:
https://www.democraticac.de/?p=53101
- نادية السقاف، **تسييس ثورة الشباب**، مركز كارنيغى للشرق الأوسط:
2011/4/27 http://carnegie-mec.org
- علي شرف المحطوري، **انصار الله الرحلة من صعدة إلى صنعاء**، 2015/9/22 تاريخ الدخول إلى موقع جريدة الأخبار اللبنانية 2018/12/7:
https://al-akhbar.com/Yemen/11453

مبارك سالمين،**العوامل الاجتماعية وأثرها في التغيير الثورة اليمنية نموذجًا**، عدن، 8 تشرين الثاني 2012.

- هشام القروى، **ثورة اليمن: استبدال على عبدالله صالح أم استبدال مؤسسات مفوتة؟**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، أيار 2011:

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The_Yemeni_Revolution_replacing_Ali_Abdullah_Saleh_or_replacing_obsolete_institutions.aspx

- قرار رئيس الجمهورية بشأن النظام الداخلي لمؤتمر الحوار الوطني الشامل رقم(10) لسنة 2013:
https://www.yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=69497
- وثيقة الحوار الوطني الشامل، صنعاء:
2014http://www.pdfyemen.com/PDF/Democratic/NDC%20Final%20Document.pdf
- جمانة فرحات، **أقاليم اليمن وصفة للحل أو للخراب:**
https://www.alaraby.co.uk/politics/2014/2/12/%D8%A3%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D9%88%D8%B5%D9%81%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%84-%D8%A3%D9%85-%D9%84%D9%84%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D8%A8
- علي شرف المحطوري، **انصار الله الرحلة من صعدة إلى صنعاء**، 2015/9/22، جريدة الأخبار اللبنانية:

https://al-akhbar.com/Yemen/11453

- **ظافر محمد العجمي موقف دول الخليج من التطورات الراهنة في اليمن**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2015/3/23:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/03/201532311247115799.html
- كلمة السيد/ عبدالملك بدرالدين الحوثي، حول الخطوات الثورية التصعيدية الأولى21 شوال1435 هـ 17 8 2014:
https://www.youtube.com/watch?v=eFt1Yj1luRs
- نص اتفاق السلم والشراكة الوطنية لإنهاء الأزمة في اليمن 2014/9/22:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews
- الحوثيون: من جبال صعدة إلى حكم صنعاء، 2018/6/13:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40645075
- مناورات عسكرية للحوثيين قرب الحدود السعودية:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/3/12/%D9%85%D9%86%8A7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%82%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9
- نص البيان الخليجي بشأن عملية عاصفة الحزم في اليمن، شبكة الإعلام العربية:
http://moheet.com/2015/03/26/2240107/%D9%86%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B9.html#.VSY4t77fqUk ،
- بيان خليجي: تدخلنا لحماية اليمن وشعبه من العدوان الحوثي:

http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/89c8b973-2976-4758-b2e3-93a46db7be0d

- حازم عبد الرحمن، **انصفوا سياسات مبارك الخارجية**، جريدة الاهرام2001/7/5:
http://www.ahram.org.eg/archive/Issues-Views/News/76870.aspx
- أبو بكر الدسوقي، **ملامح السياسة الخارجية لمصر 2030**، أعمال مؤتمر تنظيم مركز بحوث الشرق الوسط، جامعة عين شمس:
2018/12/https://www.masress.com/akidaty/1402250302
- برنامج حزب الحرية والعدالة، الموقع الرسمي للحزب:
http/www.hurryh.com/party_program.aspx
- محمد المنشاوي، **السياسة الخارجية للإخوان المسلمين**، جريدة الشروق المصرية : 2011/6/5
http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=05062011&id=53fad227-9877-4177-a0c0-3a1b4dcfa304

انجي وحيد فخري، **السياسة الخارجية في الخطاب السياسي لرئيس الجمهورية محمد مرسي**، مواضيع وأبحاث سياسية،
http://anbamoscow.com/aworld/20120831/376736147.html

- ألفت الكحلي، **مجلس أعلى لـ"السياسة الخارجية.. وعد لـ"السيسي" لم يتحقق"**، 24 من آب 2014:
http://www.dotmsr.com/m/index.php/details/%D9%85%D8%AC%D984%D8%B3%D8%A3%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%84%D9%84%D8%B3%D8%A%D8%A7%D8%B3%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9
- سياسة مصر الخارجية زمن السيسي وغياب المنظومة الاستراتيجية، مركز الجزيرة للدراسات 2015/8/17:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/2015817103192713 8.html
- محمود صالح، **تقرير عن السياسة الخارجية في عهد "السيسي: مصر تخلصت من التبعية**، 1 حزيران 2015:
https://www.elwatannews.com/news/details/741334http:/www.elwatannews.com/news/details/741334

- حديث الرئيس عبد الفتاح السيسي لوسائل الإعلام المصرية، 25 أيلول 2014، موقع الهيئة العامة للاستعلامات:
http://www.sis.gov.eg/Story/91302?lang=ar
- كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي في مؤتمر القمة العربية السادسة والعشرون بشرم الشيخ، 28 آذار 2015، موقع الهيئة العامة للاستعلامات:
http://www.sis.gov.eg/Story/103937?lang=ar
- الرئيس المصري: اتفق مع خادم الحرمين تمامًا في وصفه مصطلح الفوضى الخلاقة بفوضى الضياع والمصير الغامض، صحيفة عكاظ، 27 تشرين الثاني 2014:
https://www.okaz.com.sa/article/953206
- الزيارات المتبادلة بين اليمن ومصر، موقع الهيئة العامة للاستعلامات:
http://www.sis.gov.eg/section/127/5480?lang=ar
- حديث الرئيس السيسي لطلبة الكلية الحربية أثناء تفقده أحد مراحل الإعداد البدني والعسكري"، 17 نيسان 2015:
http://www.sis.gov.eg/Story/104650?lang=ar
الجزء الأول من حديث الرئيس السيسي إلى رؤساء الصحف الصادر في صحف الأهرام والأخبار والجمهورية"، الهيئة العامة للاستعلامات 22 آب 2016:
http://www.sis.gov.eg/Story/127483?lang=ar
- مجلس الدفاع الوطني المصري يقرر تمديد المشاركة العسكرية مع التحالف العربي في اليمن لمدة عام"
https://arabic.cnn.com/middleeast/2016/01/14/egypt-military-operations-yemen
- السيسي: تفعيل العلاقات مع المملكة يقوي البلدين ويخدم شعوب المنطقة ويحقق أحلامها، صحيفة عكاظ، 28 تشرين الأول 2014:
https://www.okaz.com.sa/article/953384
- كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية في "منتدى المنامة للحوار"، 30 تشرين الأول 2015 موقع الهيئة العامة للاستعلامات:
http://www.sis.gov.eg/Story/114141?lang=ar
- كلمة وزير الخارجية المصري أمام الدورة العادية رقم 147 لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، موقع وزارة الخارجية المصرية، 7 آذار 2017:

http://www.mfa.gov.eg/Arabic/Minister/Articles/Pages/ArticleInterviewDetails.aspx?Source=1d5b0202-c337-4794-ab10-342893d069e1&articleID=d2f03fc9-3134-4780-9337-5951d04bc212

- كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي أمام الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، 29 أيلول 2015، موقع الهيئة العامة للاستعلامات،:

http://www.sis.gov.eg/Story/112903?lang=ar

- البنود الكاملة للخطة الأممية التي قدمها ولد الشيخ أحمد لحل النزاع في اليمن (نص الخطة)"، موقع اليمن برس:

http://yemen-press.com/news84048.html

- G18 ambassadors: **Houthi actions hindering peace process in Yemen**" ،al-Arabiya news portal, August 20،2016: http://english.alarabiya.net/en/News/middle-east/2016/08/20/G18-ambassadors-Houthi-actions-hindering-peace-process-in-Yemen.htm, accessed on 21/12/2018

- مصطفي كامل، **السياسة الخارجية تجاه الصراعات العربية**، الملف المصري، العدد 43، السنة الرابعة:

http://acpss.ahram.org.eg/News/16560.aspx

- السيسي: الجيش المصري في "مسافة السكة" للدفاع عن أشقائه في الخليج:
https://arabic.cnn.com/middleeast/2016/02/18/sisi-army-way-protect-gulf-countries

- الحوثيون على وشك "احتلال" مضيق باب المندب الاستراتيجي، موقع إيلاف الإلكتروني:
https://elaph.com/Web/News/2015/3/993596.html

- السفير المصري: أمن اليمن من أمن مصر وأي تهديد لباب المندب خط احمر:
http://www.alwahdawi.net/nprint.php?sid=13313

- http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/4/2/

- رفعت السيد احمد، **هل كان للسعودية دور في هزيمة عبد الناصر عام 1967**، 8 حزيران 2017:

http://www.almayadeen.net/articles/opinion/722089

- بيان وزارة الخارجية كما وصلت إلى بي بي سي:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/03/150325_yemen_gulf_states

- نص بيان الحكومة لاعتبار «الإخوان» جماعة إرهابية:

https://www.almasryalyoum.com/news/details/363925

- ستراتفور: لماذا لم تحرق تركيا الجسور مع السعودية بعد مقتل خاشقجي، قناة الجزيرة، جولة اختبارية:

https://www.aljazeera.net/news/presstour/2018/10/31/%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%81%D9%88%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%82%D%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9%D8%A8%D8%B9%D8%AF%D9%85%D9%82%D8%AA%D9%84-%D8%AE%D8%A7%D8%B4%D9%82%D8%AC%D9%8A

- عمر الرداد، **سيناريوهات الحرب والتفاوض مع ايران**، الرأي اليوم، 13:

https://www.raialyoum.com/index.php/%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%87%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86/

- فهمي هويدي، **راي حول عاصفة الحزم، ضوء في نفق الحرب المظلمة**،2015/4/14:

https://arabic.cnn.com/middleeast/2015/04/14/opinion-shorouk-yemen-decisive-storm

- بيان وزارة الخارجية المصرية عن الأوضاع في اليمن بتاريخ 2015/2/27:

http://www.sahafah24.net/show100599.html

- لقاء السفير المصري في اليمن مع الرئيس هادي تاريخ 2015/3/17

http://yemen-now.com/news523675.html

- عبد الناصر المودع، **من المسؤول عن سقوط عمران**، موقع المصدر انولاين 2016/5/20,:

http://www.almasdaronline.org/article/60344
http://www.almotamar.net/news/119887.htm

- تم حل الحرس الجمهوري، وتوزيع ألويته على عدد من القوات ضمن خطة الرئيس هادي بإعادة هيكلة الجيش اليمني والذي أعلن عنها في 19 ديسمبر 2012:
http://www.sabanews.net/ar/news292153.htm
- المصري اليوم تحاور علي عبد الله صالح الرئيس اليمني السابق، تاريخ 2015/5/10:
https:www.almasryalyoum.com/news/details/657797

- راشد العريمي، **25 سبتمبر 2016 خديعة حزب الإصلاح:**
http://www.alhayat.com/article/828149/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%AE%D8%AF%D9%8A%D8%B9%D8%A9%D8%AD%D8%B2%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD
- مصر تحذر من إغلاق باب المندب في اليمن، الجزيرة نت، تاريخ 2015/2/5:
https://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/2/5/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D8%B1%D9%85%D9%86%D8%A5%D8%BA%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AF%D8%A8%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86
- وائل مجدي، **الحوثيون ..هل تستخدمهم مصر للضغط على السعودية**، موقع مصر العربية 2015/3/4:
http://www.masralarabia.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85/512773%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%87%D9%84%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D9%85%D9%87%D985%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%B6%D8%BA%D8%B7%D8%B9%D9%84%D9%89%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9%D8%9F
- خالد عمر، **ما السر وراء التقارب المصري مع الحوثيين في اليمن؟**، موقع يمن برس الإلكتروني، 2015/3/10

- حركة انصار الله تطمئن مصر بشأن باب المندب، قناة العالم الإخبارية:
https://www.alalamtv.net/news/1691902/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9%D8%A7%D9%86%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87%D8%AA%D8%B7%D9%85%D8%A6%D9%86%D9%85%D8%B5%D8%B1%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AF%D8%A8
- افتتاح معرض صور فوتوغرافي في القاهرة يفضح جرائم العدوان السعودي على اليمن، 2015/7/8 موقع يمن برس:
http://www.yemenipress.net/archives/26448
- ديسريالعزباوي، **الدور المصري في امن الخليج –بين الثابت والمتغير**، المركز العربي للبحوث والدراسات في 29 ديسمبر 2013:
http://www.acrseg.org/

➢ مراجع باللغة الأجنبية:

كتب

- Al-faqihAbdullah,**TheYemen Uprising Imperatives for Change and Potential Risks,** Analysis of the Real Institutoelcano،58/2011 Area: Mediterranean and Arab World،21 mars 2011.
- Aftandilian, Gregory, **Egyptian-Saudi Relations: Managing a Difficult Marriage**, Arab Center, Washington DC, 2017.
- Anthony H. Cordesman and Michael Gibbs، **U.S. and Iranian Strategic Competition: The Gulf and The Arabian Peninsula**, Washington: Center for Strategic and International Studies, Washington, 3rd edition, 2013.
- Browers, Michaelle, **Origins and Architects of Yemen's Joint Meeting Parties**,InternationalJournal of Middle Eastern Studies,n39, 2007.
- **F. Gregory Gause**, Saudi-Yemeni Relations: Domestic Structures and Foreign Influence, **Columbia University Press, 1990.**

- Himyar: Acient History, **Le Muséon: Revue d'ÉtudesOrientales**, H. *Von Wissmann*, Vol 77 no 3-4 .
- James N.Rousenau,**The Scientific study of Foreign Policy,** The Free Press, New York, 1971.
- Jamme,Albert, **inscription from Mahram Bilqis**, Johns Hopkins Press, Baltimore,1962
- Kenneth Anderson Kitchen: **Documentation for Ancient Arabia**. Pa I:. Chronological Framework and Historical Sources, Liverpool University Press, Liverpool, 1994.
- Khaled, Fattah, Yemen: **ASocialIntifada in a Republic of Sheikhs**, *Middle East Policy* , no.3, 2011.
- Kiren Aziz Chaudhry **The Price of Wealth: Economies and Institutions in the Middle East**,cornell university press london1997.
- Leonid Kogan and Andrey Korotayev: **Sayhadic Languages (Epigraphic South Arabian)**, Routledge, London, 1997
- More than money: **Post Mubarak Egypt, Sudi Arabia and the Gulf**, Yasmin Farouk, Gulf research center, GRC gulf Paper, Jeddah, 2014.
- Matthew Hauenstein and Madhav Joshi, **Prospect of Peace in Yemen: What We Know from Social Science Research**, Center for Security Studies, January 2019.
- New arab republic (**Editorial comment**)in:new times , no 41 , october 10 , 1962.
- Peterson, John,**Yemen:The Search for a Modern State**.croom helm ltd,new york 2016.
- Philips, Sarah, **Yemen's Democracy Experiment in Regional Perspective**, Palgrave Macmillan, New York, 2008.
- Reuben Ahroni, **Jewish Emigration from the Yemen**, 1951-98: Carpet Without Magic, Psychology Press, London.
- Roy Licklider **Stopping the Killing: How Civil Wars End**.newyork *university* press us a 1993 .

- Robert Lacey ,**The Kingdom** (New York: Harcourt Brace Jovanovich،1981).
- Siddiqui,Fazzur Rahman, **Changing Contours of Egypt's Foreign Policy in the Aftermath of Uprising,** Indian Council og World Affairs, September 2016.
- **Strategic Importance of the Red Sea COLONEL TURKI AL-ANAZI.Saudi ArabiaDISTRIBUTION STATEMENT A**: Approved for Public Release. Distribution is UnlimitedUSAWC CLASS OF 2001.
- **source of cnoflict in the middle east**< adelphi papers (a paper prepared by the staff of the i stitute for strategic studies <london) no 16 march 1966.
- Tiran and sanafir: **Development, Dynamics and Implications**, The Tahrir Institute for Middle East, Washigton DC, 2018.
- TowfickSufian, Can Ogutcu, Matteo Barra, **Energy Investment and Business Climate Report For Observers Countries: The Republic of Yemen**, International Energy Charter, occasional paper series, Brussels, 2016.
- World Geography,**saulisrael. and others**, Holt Rinehart and Winston Publisher, New York, 1980.
- Y.bochkaryov,**arabia and the yemeni revolution**, in: new times ,a weekly journal of world affairs published by trud, moscoww, no.49, december 5, 1962.
-

مواقع الكترونية

- VolkhardWindfuhr, "**Crossing the Red Sea: Egypt Approves Massive Bridge to Saudi Arabia**," Spiegel Online International, July 18, 2011http://www.spiegel.de/international/world/crossing-the-red-sea-egypt-approves-massive-bridge-to-saudi-arabia-a-775020.htmlaccessed on 2018/8/18

- **The Gate of Tears: Interests**, Options, and Strategy in the Bab-El-Mandeb Straithttp://cimsec.org/gate-tears-interests-options-strategy-bab
- https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=20932Oil trade off Yemen coast grew by 20% to 4.7 million barrels per day in2014 - el-mandeb-strait/35351, accessed on 3/9/2018
- http://www.tlaxcala.es/pp.asp?lg=en&reference=10009/Yemen and The Militarization of Strategic Waterways: Securing US Control of Socotra Island and the Gulf of Aden The Socotra Military BaseAUTHOR: Michel CHOSSUDOVSKY
- The General Census of Population 2004, http://www.sabanews.net/en/news85385.htmRetrieved 26/8/2018
- Thiel Tobias,**Yemen's Arab Spring:FromYouth Revaluation to Fragile Political Transition**،pp45http://eprints.lse.ac.uk/43465/1/After%20the%20Arab%20Spring_Yemen%E2%80%99s%20Arab%20Spring%28lsero%29.pdf
- Agreements Include the Demarcation of Sea Borders and a Bridge Between Egypt and SaudiArabia,https://eng-archive.aawsat.com/theaawsat/news-middle-east/saudi-arabia/historic-agreements-include-the-demarcation-of-sea-borders-and-a-bridge-between-egypt-and-saudi-arabia Historic, accessed on 4/9/2018

الفهرس

الإهداء ..... أ

الشكر ..... **ج**

المقدمة **1**

الفصل الأول:جيوبولتيك اليمن **5**

المبحث الأول: موقع اليمن الجغرافي وأهميته الاستراتيجية **6**

أولًا: موقع اليمن..... 6

ثانيًا: البحر الأحمر 8

أ-التسمية..... 9

ب- المميّزات الجغرافية. 9

ج- المميزات الاستراتيجية.....10

د- الأهمية الاقتصادية للبحر الأحمر.....11

هـ- الصراع الدولي على البحر الأحمر.....12

ثالثًا: مضيق باب المندب.....16

رابعًا: أبرز الجزر في البحر الأحمر 18

أ-جزر تيران وصنافير.....18

ب-جزيرة ميون.....21

ج- أرخبيل حنيش.....21

د- جزيرة سقطرى:.....22

المبحث الثاني:التركيبة الديمغرافية والاجتماعية في اليمن 24

أوّلًا: ديمغرافيا السكان في اليمن.....24

ثانيًا:البنية القبلية في اليمن وتأثيرها على الوضع السياسي.....27
أ–تعريف القبيلة.....28
ب–القبلية في اليمن.....29
ثالثًا: المحددات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لدور القبيلة في اليمن: 34
المبحث الثالث: مصر وثورة 1962 36
الفقرة الأولى: مراحل التدخل المصري في اليمن 37
أولاً: العصر الفاطمي..... 37
ثانيًا: العصر الأيوبي..... 37
ثالثًا: الحكم المملوكي..... 38
رابعًا: العثمانيون ومحمد علي 39
الفقرة الثانية: ثورة 1962 والتدخل المصري العسكري في اليمن.....40
أوّلًا: الثورة اليمنية 1962 41
ثانيًا: قرار و أسباب التدخل المصري في اليمن.....43
ثالثًا: تطور التدخل المصري في اليمن.....45
الفقرة الثالثة: الحل السياسي وانتهاء الأزمة 48
أولًا: العوامل الداخلية.....48
ثانيًا: العوامل الخارجية.....49
الفقرة الرابعة: انتهاء التدخل المصري.....52
الفصل الثاني الأزمة اليمنية ومحددات الدور المصري تجاهها..... 55
المبحث الأول: مراحل تطور الأزمة اليمنية منذ العام 2011 56
الفقرة الأولى: أسباب وتطور الأزمة اليمنية 56
الفقرة الثانية: القوى المحلية الفاعلة في الحراك اليمني: 60

أولًا: دور القبيلة أثناء الاحتجاجات.....60
ثانيًا: القوى غير القبلية.....62
الفقرة الثالثة: العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة بالحراك.....63
أولًا: مؤتمر الحوار الوطني 64
ثانيًا: التدخل العسكري والحرب على اليمن 66
المبحث الثاني: الموقف المصري من الأزمة اليمنية منذ العام 2011: 70
الفقرة الثانية: السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس محمد مرسي وموقفه من الأزمات الإقليمية 73
الفقرة الثالثة: أسس السياسة الخارجية بعهد الرئيس السيسي.....76
الفقرة الرابعة: الموقف من الأزمة اليمنية.....79
أ- رؤية تقودها مجموعة مبادئ: 80
ب سياسة المسارات الثلاثة:.....81
ج- دعم الحلفاء في الخليج: 82
المبحث الثالث: دوافع المشاركة المصرية في الحرب على اليمن 85
الفقرة الأولى: أسباب المشاركة المصرية:.....86
الفقرة الثانية: تبعات وآثار المشاركة سياسيًّا وأمنيًّا 89
1- مخاطر التدخل البري 89
2- الخشية من تعويم التجمع اليمني للإصلاح.....90
3- التحالفات الجديدة.....90
4- احتمالات المواجهة المفتوحة مع إيران 92
5- الحسابات المتناقضة 93
الفقرة الثالثة: علاقة مصر بأطراف الأزمة اليمنية 94
أولًا: علاقة مصر مع الرئيس هادي 94

ثانيًا: مصر وحزب المؤتمر الشعبي.....96
ثالثًا: الموقف المصري من التجمع اليمني للإصلاح 98
رابعًا علاقة مصر بحركة أنصار الله.....99
الفصل الثالث: مصر والحرب على اليمن 103
المبحث الأول العلاقات المصرية السعودية وانعكاسها على اليمن.....104
الفقرة الأولى: محددات العلاقات المصرية– السعودية 104
أولًا: المحددات الجيوسياسية.....104
ثانيًا: المحددات التاريخية:.....105
ثالثًا: المحددات السياسية والاقتصادية: 107
أ– بيئة النظامين السياسية السعودي والمصري:.....107
ب– المحددات الإقليمية والدولية 108
ج– المحددات الاقتصادية والاجتماعية: 109
د– المحددات العسكرية والأمنية:.....110
الفقرة الثانية: تأثير العلاقات على القرار المصري بالمشاركة بالحرب في عهد السيسي.....111
أولًا: العلاقات المصرية السعودية وثمن التعاون مقابل الدعم 111
ثانيًا: اتفاقية تعيين الحدود البحرية: أسبابها وآثارها 113
الفقرة الثالثة: أثر العلاقات على مشاركة مصر بالحرب على اليمن 115
المبحث الثاني: حدود الدور المصري في الحرب على اليمن 118
الفقرة الأولى: المحددات السياسية والاقتصادية للدور المصري في عاصفة الحزم 118
الفقرة الثانية: مشروعية التدخل المصري في اليمن 123
المبحث الثالث: مستقبل الدور المصري في اليمن 127
الفقرة الأولى: مسار مفاوضات الأزمة اليمنية 127

1-مفاوضات جنيف في حزيران 2015 127
2-الوساطة العمانية، آب 2015 128
3-جنيف 2 (بيل) كانون الأول 2015 128
4 – مفاوضات الكويت نيسان 2016 129
5 – مفاوضات جنيف أيلول 2018 132
6- مفاوضات السويد – كانون الأول 2018 132
الفقرة الثانية: دور مصر في مفاوضات الأزمة اليمنية 134
الفقرة الثالثة: مستقبل العلاقات المصرية اليمنية 138
خاتمة: 142
الملاحق 146
المراجع 163
الفهرس 188